جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

# البانوراما السورية
## في عام 2020

وحدة الدراسات
عبد الوهاب عاصي

كانون الثاني/يناير 2021
www.jusoor.co

# البانوراما السورية
## في عام 2020

عبد الوهاب عاصي
باحث في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

## المحتويات


تمهيد ..... 5
الفصل الأول: توصيف البانوراما السورية ..... 6
القسم الأول: البانوراما السياسية ..... 7
أولاً: المشهد الدولي ..... 8
ثانياً: المشهد المحلي ..... 44
القسم الثاني: المشهد العسكري ..... 55
أولاً: شمال سورية ..... 55
ثانياً: شرق سورية ..... 61
القسم الثالث: المشهد الاقتصادي ..... 62
أولاً: العقوبات الدولية ..... 62
ثانياً: الليرة السورية ..... 65
ثالثاً: السلع الغذائية ..... 68
رابعاً: مناطق المعارضة السورية ..... 70
خامساً: مناطق الإدارة الذاتية ..... 71
القسم الرابع: المشهد الإنساني ..... 72
أولاً: المساعدات الإنسانية ..... 72
ثانياً: مكافحة فايروس كورونا ..... 73
ثالثاً: حركة النازحين واللاجئين ..... 75
القسم الخامس: المشهد الأمني ..... 78
أولاً: شمال سورية ..... 78
ثانياً: شرق سورية ..... 79
ثالثا: جنوب سورية ..... 80

## المحتويات


الفصل الثاني: مواقف الفاعلين الدوليين ..... 82
1) الولايات المتّحدة ..... 83
2) أوروبا ..... 85
3) تركيا ..... 88
4) روسيا ..... 91
5) إيران ..... 95
6) إسرائيل ..... 98
7) الدول العربية ..... 99
الفصل الثالث: تقييم أداء الفاعلين ..... 102
القسم الأول: على المستوى الدولي ..... 103
أولاً: الولايات المتّحدة ..... 103
ثانياً: أوروبا ..... 103
ثالثاً: تركيا ..... 104
رابعاً: روسيا ..... 105
خامساً: إيران ..... 106
سادساً: إسرائيل ..... 107
سابعاً: الدول العربية ..... 107
القسم الثاني: على المستوى المحلي ..... 108
أولاً: المعارضة السورية ..... 108
ثانياً: النظام السوري ..... 111
ثالثاً: الإدارة الذاتية الكردية ..... 113

# تمهيد

شهدت سورية خلال عام 2020 سيولة من الأحداث السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، رغم أنه كان بالمجمل عاماً أكثر هدوءاً من كل الأعوام السابقة منذ عام 2011.

دولياً، كان هناك نشاط دبلوماسي مكثّف بين القوى الفاعلة، حيث تم عقد العديد من الاجتماعات بصيغة ثنائية وثلاثية ورباعية، على أمل تجاوز الخلافات واستمرار التعاون المشترك مع الحفاظ على حد أدنى من التفاهمات.

يُمكن القول إنّ الجهود الدبلوماسية حالت مراراً من انهيار التعاون المشترك مع التعويل المتصاعد على استخدام السبل العسكرية في حماية مصالح ومخاوف القوى الدولية.

محلياً، لم تحقّق القوى العسكرية والسياسية والمدنية تقدّماً يُرجى لتعزيز موقعها وموقفها من الصراع، بل باتت أكثر تقييداً لصالح سياسات الفاعلين الدوليين. وقد بدا النظام السوري أقل قدرة على التماسك الداخلي مقارنة مع السنوات السابقة حيث ظهرت مؤشرات لتنامي التنافس بين أجنحته إلى مستويات غير مسبوقة. فيما استمرّت حالة الجمود التي تمرّ بها المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، على خلاف القوى الكردية التي أظهرت تفاعلاً مع المبادرات الدولية لإعادة تعريف موقعها في المشهد السوري.

ويُحاول هذا التقرير الذي يُصدره مركز جسور للدراسات تقديم صورة عامة لمختلف القضايا التي مرّ بها الملف السوري خلال عام 2020، ليكون الإصدار الأول من نوعه حجماً ومضموناً من ناحية التحليل والاستعراض والتغطية، على أمل أن يساعد ذلك في فهم المشهد بشكل كافٍ أمام المسؤولين وصناع القرار والرأي العام المحلي والدولي.

# الفصل الأول
# توصيف البانوراما السورية

# القسم الأول: البانوراما السياسية

كثّفت القوى الدولية خلال عام 2020 من المباحثات بينها، بصيغتها الثنائية والثلاثية والرباعية، والتي كانت تهدف أحياناً إلى تجاوز الخلافات والتوصّل لصيغة فهم مشترك حول مستقبل ومصير المنطقة وبما يضمن مصالحها، وأحياناً أخرى إلى تحقيق اختراق عبر الأدوات الدبلوماسية.

وقد واجه الفاعلون الدوليون والمحليون تحدّيات كبيرة على رأسها مخاطر جائحة كورونا وتصاعد الكارثة الإنسانية والتباطؤ في التعاون المشترك وغياب واختبار الثقة واستمرار استخدام السبل العسكرية والاستقطاب والتنافس الداخلي بين الفاعلين المحليين وغير ذلك.

في الواقع، استمرّ التعقيد في المشهد السياسي في سورية رغم كل المساعي الداخلية والخارجية للدفع قدماً نحو الأمام، ومن شأن ذلك أن يُقيّد التعاون الدولي والمحلي من جديد، وبالتالي إنهاء الآمال بالتوصّل لحل مستدام على المدى القريب أو المتوسّط.

# أولاً: المشهد الدولي

## 1) المباحثات التركية – الروسية

شهدت العلاقات بين تركيا وورسيا حول الملف السوري خلال عام 2020، نشاطاً دبلوماسياً كبيراً وغير مسبوق مقارنة مع التعاون الوثيق بين الطرفين منذ عام 2017.

وقد تم عقد 24 اجتماعاً على مستوى الرئاسة والدفاع والخارجية، بواقع 13 اجتماعاً بين الرئيسين رجب طيّب أردوغان وفلاديمير بوتين، و8 اجتماعات أغلبها بين وزيري الدفاع خلوصي أكار وسيرغي شويغي ورئيسي الأركان فاليري غيراسيموف ويشار غولار، و3 اجتماعات بين وزيري الخارجية مولود جاويش أوغلو وسيرغي لافروف.

وتم عقد 7 جولات تفاوض على مستوى الخبراء، بواقع جلستين أو 3 جلسات لكل جولة، حيث استقبلت العاصمة أنقرة 4 جولات وانعقدت 3 أخرى في العاصمة موسكو، وجرت جميعها بين نائب وزير الخارجية التركي سادات أونال ومبعوث الرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف وعدد من الدبلوماسيين الرفيعين.

علماً، أنّ 3 من جولات التفاوض على مستوى الخبراء، انعقدت في النصف الأول من عام 2020، وتركّزت على التوصل إلى تهدئة جديدة في منطقة خفض التصعيد، والتمهيد لتوقيع اتفاق جديد لوقف إطلاق النار. في حين عقدت بقية الجولات في النصف الثاني من العام ذاته، وتركّزت فيها الجهود على الحفاظ على التعاون الوثيق وتجاوز الخلافات الثنائية المتعلّقة بالعمل المشترك.

في القمة الرئاسية التي انعقدت بتاريخ 5 آذار/ مارس، تم الإعلان عن توقيع مذكّرة جديدة حول إدلب –أضيفت إلى مذكّرة خفض التصعيد حول سورية (2017) ومذكّرة سوتشي بشأن إدلب (2018)– تنصّ على إنشاء ممرّ أمني بامتداد 6 كم على طرفي الطريق الدولي بين حلب واللاذقية M4 شمال غرب البلاد.

وقد شكّل هذا التفاهم إعادة اختبار لرغبة وجديّة روسيا وتركيا في تفعيل المسار الدبلوماسي حول سورية وتجنّب الصدام المباشر، خصوصاً وأنّه جاء بعد تعثّر جولات التفاوض الثلاث على مستوى الخبراء، وكذلك الاجتماعات التي جرت على مستوى الرئاسة والدفاع لخفض التصعيد والحفاظ على تفاهم سوتشي.

هذا عدا عن كونه وثيقة إرشادية جديدة مضافة إلى مذكرة خفض التصعيد.

وكان سبب التعثّر في المفاوضات على مستوى الخبراء مرتبطاً بتمسّك كل طرف بسقف مرتفع من المطالب المتعلّقة بالملفات الستة التالية "إعادة اللاجئين والنازحين – حركة التجارة والنقل - مكافحة الإرهاب - حدود المنطقة الآمنة - العملية السياسية –التواجد العسكري التركي".

فروسيا غالباً ما كانت تريد إبقاء شريط حدودي في إدلب تحت نفوذ تركيا، ويقتصر على المنطقة الواقعة شمال الطريق الدولي M4، لاستيعاب موجات النزوح داخل الأراضي السورية، ولإعادة انتشار النقاط العسكرية التركية في نطاق منطقة أمنية، وفتح الطرق الدولية بإشراف مشترك واستمرار العمليات ضد التنظيمات الراديكالية بتنسيق مشترك لا مستقل.

بينما كانت مطالب تركيا تتركز على عودة قوات النظام السوري إلى حدود مذكرة سوتشي (2018)، وفك الحصار عن نقاط المراقبة التركية دون تغيير مواقعها، ووقف التصعيد العسكري في شمال غرب سورية، والإقرار بمسؤولية تركيا عن المنطقة لتكون آمنة والعمل على تهيئة الأجواء من أجل تفعيل مسار الحل السياسي.

ومع أنّ الطرفين استطاعا تجاوز تباين المواقف والتوصّل لصيغة جديدة حول القضايا الخلافية عبر توقيع مذكرة موسكو (2020)، لكن دون أن يتم التوصّل لفهم مشترك ونهائي حولها يقود إلى وقف مستدام لإطلاق النار ويدفع العملية السياسية قدماً نحو الأمام، ويبدو أنّ كلّاً منهما منح الآخر الوقت اللازم لذلك، مع جعل الأولوية لوضع آليات تؤدي لتفعيل حركة التجارة والنقل واستئناف العملية السياسية عبر مسار اللجنة الدستورية.

في الواقع، تعرّض بروتوكول موسكو منذ توقيعه لاختبار كبير، فيما يخص عملية تنفيذ البنود في إطار استراتيجية العمل المشترك، حيث شهدت الدوريات المشتركة على الطريق الدولي M4 مراراً التأجيل والتعطيل وصولاً إلى التعليق

في 25 آب/ أغسطس 2020، بعد تسيير 25 دورية استطاعت قطع كامل المسار بمسافة 72 كم.

ويُلاحظ أنّ تركيا لجأت منذ 29 تموز/ يوليو 2020، إلى تنفيذ دوريات منسقة ومستقلة على طريق M4، وقد وصل عددها حتى نهاية العام إلى 7، في محاولة لإيصال رسائل إيجابية إلى روسيا تؤكد على الالتزام والرغبة في استمرار تطبيق استراتيجية العمل المشترك ومساعي بناء الثقة.

يُمكن القول إن تركيا استجابت جزئياً إلى مقاربة روسيا، ومن غير الواضح إن كان ذلك بهدف كسب الوقت أو لتقليل الضغوط، حيث بدأت منذ 20 تشرين الأول/ أكتوبر، بإعادة انتشار النقاط العسكرية، بعد إخلاء تلك الواقعة في مناطق سيطرة النظام السوري، وإنشاء أخرى جديدة في مناطق سيطرة المعارضة لا سيما في جبل الزاوية جنوب إدلب.

خلال أيلول/ سبتمبر، أجرت تركيا وروسيا 3 تدريبات مشتركة وغير مسبوقة في إدلب ضمن إطار مكافحة الإرهاب، ويبدو أنّ ذلك مرتبط بمساعي إعادة الثقة لآليات العمل المشترك.

قد يكون هناك حرص من الطرفين على تحقيق تقدّم مستمر في المباحثات الثنائية وتجاوز اختبار الثقة نحو التعاون الوثيق على أساس البناء الاستراتيجي، والذي تم البدء به منذ سنوات دون استكمال خطواته. لكنّ ليس من الصواب التقليل من وطأة استمرار تباطؤ الإجراءات التنفيذية في تطبيق التفاهمات الثنائية حول إدلب والتي قد تقود إلى تصعيد ميداني بوتيرة مرتفعة تباعاً كوسيلة للضغط.

طبعاً، إنّ التباطؤ كمعيار لقياس اختبار الثقة بين روسيا وتركيا، يعني أنّ كل طرف يريد أن يضع الآخر أمام التزاماته وتعهداته ليس فقط على مستوى الإجراءات التنفيذية بل من ناحية المسؤولية في ضبط القوى العسكرية العاملة في المنطقة.

في شرق الفرات بدت هناك رغبة لدى الطرفين في الحفاظ على التعاون الوثيق والعمل المشترك، بشكل لا يتأثر بالتصعيد والخلاف الحاصل في غرب الفرات، حيث تم تسيير 35 دورية مشتركة في ناحية عين العرب، و35 أخرى في ناحية الدرباسية، وبعدد أقل في ناحية المالكية.

ولا يعني ذلك أنّ نظام وقف إطلاق النار قد لا يتأثر إطلاقاً بأي تصعيد في شرق أو غرب الفرات، لا سيما وأنّ ملفات مثل حركة التجارة والنقل ومكافحة الإرهاب مرتبطة بشكل وثيق، حتى وإن كانت التفاهمات الثنائية في إطار مذكرة سوتشي لعام 2019 لا تُدلّل على ذلك بشكل مباشر.

في الواقع، كان للدبلوماسية الشخصية القائمة على قدرة الرئيسين رجب طيّب أردوغان وفلاديمير بوتين على تجاوز الخلافات الثنائية، دور بارز في احتواء التصعيد في سورية والانتقال إلى فرص جديدة، لذلك يبدو التعويل على العلاقات الشخصية بين الزعيمين مثمراً مستقبلاً في حال طرأ أي خلاف جديد حول القضايا المشتركة في سورية وغيرها.

كما، اعتمد الطرفان استراتيجيات أخرى مثل تجزئة الخلافات والعمل المشتركة كوسيلة لتجاوز عاملي التنافس وغياب الثقة، وقد كان التباطؤ في تنفيذ الالتزامات يبعث على التشكيك المتبادل في النوايا؛ خصوصاً مع ارتفاع مستوى الخلاف والتعقيد حول القضايا المشتركة.

وفي حال كان هناك مؤشر لعدم رضا الطرفين حول آليات عمل الطرف الآخر في سورية، فإنّ ذلك لا يُشكّل بالضرورة مصدر قلق كبير على مساعي التعاون المشترك، وهذا لا يعني أيضاً الحد من استخدام السبل العسكرية والاكتفاء بالجهود الدبلوماسية لاحتواء الخلاف، خصوصاً وأنّ لجوء كل طرف للتصعيد ربّما يكون الخيار المفضّل للضغط باتجاه الحفاظ على المصالح والمخاوف الأمنية.

مباحثات تركية روسية في موسكو حول تخفيض التوتر بإدلب

النشاطات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا
حول الملف السوري خلال عام 2020
الرئيس
فلاديمير بوتين
13
الرئيس
رجب طيّب أردوغان
سيرغي شويغو
وزير الدفاع
الروسي
8
خلوصي آكار
وزير الدفاع
التركي
فاليري غيراسيموف
رئيس هيئة الأركان
الأمريكية المشتركة
ياشار غولر
رئيس أركان
الجيش التركي
سيرغي لافروف
وزير الخارجية
3
مولود جاويش أوغلو
وزير الخارجية
الكسندر لافرنتييف
مبعوث الرئيس الروسي
إلى سورية
7
سادات أونال
نائب وزير الخارجية
24
عدد الاجتماعات
7
عدد الجولات

## 2) المباحثات التركية – الأمريكية

شهدت العلاقات بين تركيا والولايات المتّحدة حول الملف السوري خلال عام 2020، نشاطاً دبلوماسياً كبيراً لا سيما في الأشهر الثلاثة الأولى، لتتراجع في النصف الثاني من العام ذاته، حيث تم عقد 21 اجتماعاً على مستوى الرئاسة والدفاع والخارجية والخبراء، بواقع 9 اجتماعات بين الرئيسين رجب طيّب أردوغان ودونالد ترامب، و6 اجتماعات بين المتحدّث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن ومستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت أوبراين، واجتماع واحد بين رئيس الأركان التركي ياشار غولر ونظيره الأمريكي مارك ميللي، واجتماع واحد بين وزيري الخارجية مولود جاويش أوغلو ومايك بومبيو، و4 اجتماعات بين المبعوث الخاص إلى سورية ونائب وزير الخارجية سادات أونال وعدد من المسؤولين الرفيعين لدى الطرفين.

كانت معظم المباحثات التي جمعت كبار مسؤولي الولايات المتّحدة وتركيا تتركز على قضايا التعاون المشترك في المنطقة والعلاقة الاستراتيجية بين البلدين، مثل الجهود الثنائية لدعم الاستقرار ووقف إطلاق النار في إدلب ومنبج غرب الفرات وفي منطقة عملية نبع السلام شرق الفرات، وسبل دعم العملية السياسية ومسار اللجنة الدستورية، ومكافحة الإرهاب والتعاون العسكري في شمال غرب سورية لمواجهة النظام السوري وحلفائه.

والنشاط الدبلوماسي الكبير بين الطرفين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، مقترن أصلاً بالتصعيد الكبير الذي شهدته جبهات إدلب شمال غرب سورية. وفي الوقت الذي كانت أنقرة تعمل على اختبار جدّية واشنطن في تقديم دعم ملموس لجهودها، كانت هذه الأخيرة تتوخّى أقصى درجات الحذر، في إطار دبلوماسية تقوم على الحيلولة من اندلاع نزاع مسلّح واسع النطاق، والسعي إلى زعزعة الثقة في العلاقة بين تركيا وروسيا، مقابل إعادة الثقة للعلاقة الاستراتيجية بين الحليفين.

لم تحصل تركيا على موقف ودعم مرضٍ من قبل الولايات المتّحدة أثناء

التصعيد الذي شهدته جبهات شمال غرب سورية في الربع الأول من عام 2020، لا سيما على صعيد الحصول على صواريخ الباتريوت، مما دفعها لتوقيع مذكرة موسكو مع روسيا؛ في إطار الحفاظ على دبلوماسيتها القائمة على عدم حصر الخيارات الاستراتيجية في محور واحد.

في الواقع، ما يزال مستوى التعاون الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتّحدة يحتاج لمزيد من الوقت من أجل الوصول لمرحلة متقدّمة من التعافي من تجاوز للخلافات الثنائية أو تجزئتها على أقل تقدير، إضافة إلى تعزيز إجراءات الثقة والتوصّل لصيغة أكثر وضوحاً حول العديد من القضايا.

لكن من الواضح أنّ أنقرة تعوّل –وربما ما تزال– على دور فاعل لواشنطن في دعم جهودها في سورية لا سيما إدلب، مستفيدة من المصالح التاريخية المشتركة بين الطرفين، ودبلوماسية المساعدات الإنسانية التي نشطت بها تركيا في ظل جائحة كورونا، إضافة إلى العلاقة الجيّدة التي تربط الرئيس رجب طيّب أردوغان مع نظيره دونالد ترامب لصالح دعم سياسات بلاده في الإقليم، ويُمكن التماس ذلك في الاتصال الهاتفي بينهما في 8 حزيران/ يونيو، حينما أعرب الأوّل للثاني عن قلقه إزاء التعاون بين من يقفون وراء أعمال العنف والنهب بالولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني PKK شمالي سورية.

ويُمكن الاعتقاد أنّ واشنطن قد تدفع نحو تقديم دعم لتركيا –لا يُخلّ بتوازن القوى– لتعزيز قوة الردع في إدلب، على أن يساهم ذلك في تحقيق مزيد من الفصل بين المسار العسكري والسياسي، أي بما يحول من مساعي حلفاء النظام السوري لتحقيق إنجازات ميدانية على حساب استمرار تعطيل وتقويض العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية.

ومع ذلك، لا يبدو مستبعداً تحقيق أنقرة لاختراق جديد يمنحها فرصة لتحقيق مكاسب إضافية على غرار ما فعلت قبيل إطلاق عملية نبع السلام نهاية عام 2019 حينما شنّت عملية نبع السلام ومن ثم توقيع وثيقة أنقرة.

## النشاطات الدبلوماسية بين تركيا والولايات المتّحدة حول الملف السوري خلال عام 2020

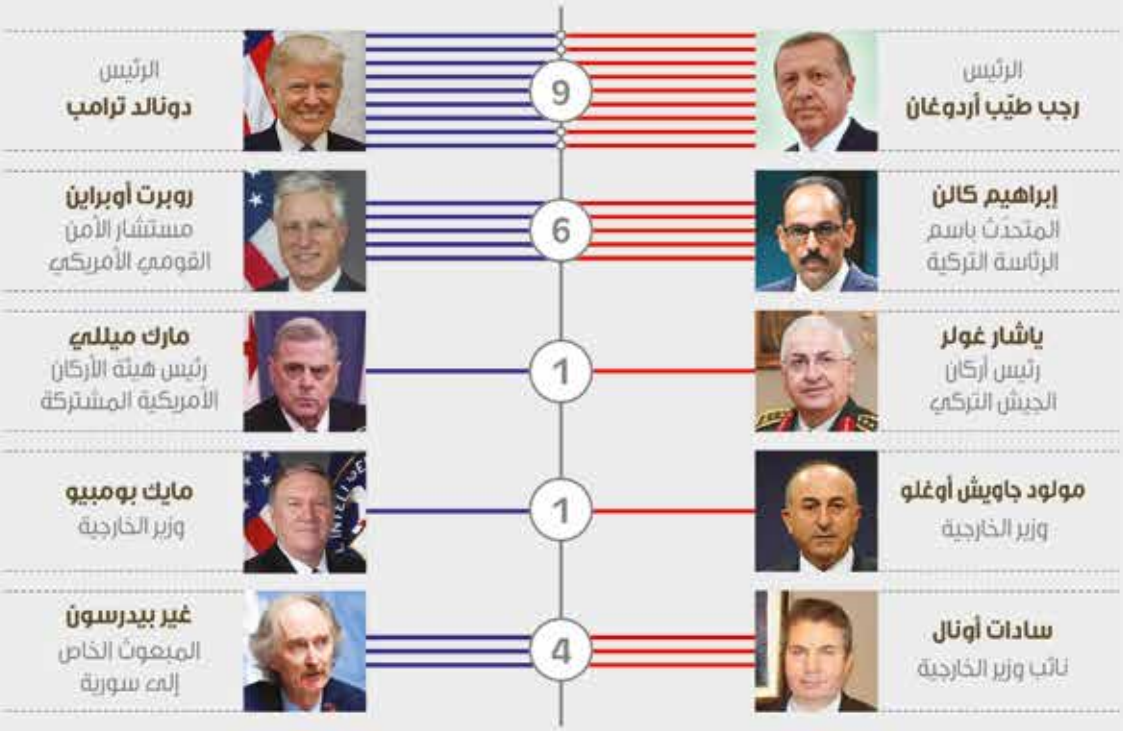

## 3) المباحثات الروسية – الأمريكية

شهدت العلاقات الروسية الأمريكية حول سورية نشاطاً دبلوماسياً محدوداً خلال عام 2020، حيث اقتصرت المباحثات على 3 اتصالات هاتفية كان قد أجراها كل من المبعوث الخاص إلى سورية جيمس جيفري ونائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين في 16 أيار/ مايو، و11 حزيران/ يونيو. ووزيرا الخارجية مايك بومبيو وسيرغي لافروف في 13 تموز/ يوليو.

رسميّاً، تركّزت المباحثات الثنائية على سبل ضمان إرساء الاستقرار في إدلب وشرق الفرات وجنوب سورية، وتمرير عملية التسوية السياسية وفق القرار 2254 (2015)، لكن القضايا الخلافية بين الطرفين تمتد إلى ملفات أخرى مثل مكافحة الإرهاب وتقويض نفوذ إيران وإعادة الإعمار، والتي سبق وأن تم التطرّق إليها خلال مباحثات أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2019.

ويُلاحظ عدم استئناف قنوات الاتصال بين الطرفين على المستوى الدبلوماسي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، واقتصارها على مستوى التنسيق العسكري شرق الفرات وذلك في إطار اتفاقية منع التصادم لا أكثر.

علماً، أنّ روسيا أبدت استعدادها مرتين خلال عام 2020 لإجراء مباحثات حول سورية مع الولايات المتّحدة، فيما يبدو أنّها على قناعة بصعوبة استمرار المناورة لتحقيق مكاسب سياسية تعزّز من موقعها في أي تفاهم مع الولايات المتّحدة، لا سيما وأنّ النظام السوري بات يعاني من أزمة بنيوية على مستوى إدارة اقتصاد الحرب والموازي والتي تعزّزها اللوائح التنفيذية لقانون قيصر في 17 حزيران/ يونيو.

لطالما تعّثرت جهود روسيا والولايات المتّحدة بسبب عدم التوصّل لصيغة مشتركة حول القضايا الخلافية، كون إبرام أي تفاهم أو اتفاق أمني وسياسي حول سورية يحتاج إلى خطوات متسارعة وجدّية، ولواشنطن تجربة غير مشجّعة في هذا الصدد حينما رفعت الحماية عن فصائل المعارضة جنوب سورية في تموز/ يوليو 2018، وأتاحت المجال أمام روسيا للسيطرة على المنطقة شريطة

إخراج إيران لمسافة 70 كم، دون الالتزام بذلك.

في 27 أيار/ مايو، سيّرت روسيا والولايات المتحدة دورية مشتركة في محيط قرية دير غصن بريف الحسكة شمال شرق سورية، وهي خطوة غير مسبوقة ولم تتكرر خلال عام 2020، وقد يكون الهدف من ذلك تخفيض مستوى التصادم واختبار مدى إمكانية الوصول لآلية تنسيق لتجنب الاشتباك البري على غرار الاتفاق الموقع بين الطرفين عام 2016، والتي تخص المجال الجوي.

وبالفعل، تم تسجيل عدد أقل من حوادث الاعتراض بين الطرفين، حيث انخفضت المحاولات التي قامت بها القوات الأمريكية لمنع القوات الروسية من السير على الطريق الدولي M4 من 17 إلى 8، في حين انخفضت المحاولات التي قامت بها القوات الروسية وقوات النظام السوري لمنع القوات الأمريكية من الوصول إلى مدينة القامشلي من 6 إلى 3.

ويُمكن القول إنّ واشنطن حريصة على عدم رفع حدّة التصادم البري مع موسكو في شرق الفرات، لا سيما في المناطق الحيوية للقوات الأمريكية ضمن محافظة الحسكة، إذ يُلاحظ عدم اعتراض مسار الدوريات المشتركة الروسية – التركية، أو المستقلة التي تسيّرها روسيا، والتي تقتصر على منطقة أليان في ناحية المالكية ولا تقترب من الطريق الرئيسي الحدودي، لكن بالمقابل كان هناك اعتراض لدورية روسية تحاول الاقتراب من هذا الأخير في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، إضافة إلى تقييد غير مباشر لمساعي روسيا بإنشاء نقطة عسكرية في منطقة أليان.

## 4) مباحثات مسار أستانا

لم يشهد عام 2020، عقد أيّة جولة جديدة لمباحثات مسار أستانا، وهو معدّل منخفض جداً قياساً على عام 2019، والذي شهد عقد 3 جولات وهي الـ 12 و13 و14، وهذه الأخيرة عُقدت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2019.

واكتفت الدول الضامنة بعقد قمّة ثلاثية على مستوى وزراء الخارجية عبر دائرة تلفزيونية مغلقة في 22 نيسان/ أبريل 2020، وكذلك عقد النسخة السابعة من القمة الثلاثية بصيغة أستانا على مستوى الرؤساء، علماً أنّ النسخة السادسة انعقدت في طهران بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 2019.

وناقشت القمة الثلاثية على مستوى وزراء الخارجية والرؤساء العديد من القضايا مثل مستقبل منطقة خفض التصعيد، والعملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية، ومكافحة الإرهاب والأجندة الانفصالية، والعقوبات الاقتصادية، وعودة اللاجئين، وإخراج المعتقلين.

ولم تساهم المباحثات في إحداث أي اختراق جديد في التفاهمات المشتركة، في ظل التركيز المنصب على ضرورة استمرار العمل المشترك والحفاظ على التهدئة رغم التقدّم البطيء وغير المثمر في تطبيق مذكّرتي سوتشي (2019) وموسكو (2020).

ولجوء الدول الضامنة إلى انعقاد القمة الثلاثية بشكل افتراضي خلال عام 2020، دليل على وجود رغبة باستمرار صيغة التعاون في إطار مسار أستانا، على أمل عودة الظروف في عام 2021، لانعقاد النسخة الثامنة في العاصمة طهران.

وقد يُشير ذلك إلى استمرار تعويل تركيا وروسيا وإيران على التعاون الثلاثي والسبل الدبلوماسية لإرساء الاستقرار في سورية والاستجابة للمصالح المشتركة، وكذلك الرغبة بتجاوز اختبار الثقة التي ما تزال متزعزعة.

لكن ليس بالضرورة أن تؤدي جولة مباحثات جديدة بين الدول الضامنة إلى تجاوز الخلافات والوصول لرؤية وفهم مشترك حول القضايا المرتبطة بمسار أستانا والعملية السياسية، بقدر ما قد تساهم في إتاحة الفرصة ومزيد من

الوقت لتطبيق التفاهمات التي تم التوصّل إليها؛ مثل دفع مسار اللجنة الدستورية خطوة جديدة للأمام، أو دعم مسار جديد مستند إلى المبادئ الاثني عشر التي تم التوصل إليها في مؤتمر سوتشي في 30 كانون الثاني/ يناير 2018.

في الواقع، هناك ما يدعو للاعتقاد أنّ الدول الضامنة قد لا تلجأ لعقد الجولة الـ 15 من مباحثات أستانا التي يشارك فيها وفدا النظام والمعارضة السورية، لا سيما وأنّ القمة الثلاثية بصيغة أستانا على مستوى الخارجية والرئاسة باتت أمام ضرورة مناقشة نظام وقف إطلاق النار وتفاصيله دون الحاجة التي تستدعي العودة للقوى المحلية.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف

## 5) مباحثات اللجنة الدستورية

شهد عام 2020، انعقاد الجولة الثالثة في 24 آب/ أغسطس، والجولة الرابعة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، من مباحثات اللجنة الدستورية.

ويعود الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية إلى تاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 2019، أمّا انطلاق أعمالها فكان في 30 تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام ذاته، والذي شهد أيضاً في تشرين الثاني/ نوفمبر، انعقاد جولتي مباحثات نتج عن الأولى إقرار مدوّنة سلوك في حين أخفقت الوفود المشاركة في التوصّل إلى اتفاق على جدول أعمال الهيئة المصغّرة.

استمرّ المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون 9 أشهر لإقناع أطراف اللجنة الدستورية والدول الضامنة لمسار أستانا بعقد جولة ثالثة من المباحثات، ومن ثم في الاتفاق على جدول الأعمال الخاص بها الذي تم إقراره في 30 آذار/ مارس ويتمثل بـ "الولاية – المعايير المرجعية – العناصر الأساسية للائحة الداخلية – الأسس والمبادئ الوطنية".

لم تحقق الجولة الثالثة لدى انعقادها أي تقدم نتيجة هدر الوقت في مناقشة الإجراءات التقنية أي جدول الأعمال بكل جلسة بدل الانخراط الجاد في العملية التفاوضية المتمثلة بالمضامين.

ومع انعقاد الجولة الرابعة كان هناك إعلان رسمي بأنّ أطراف اللجنة الدستورية اتفقت على مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية، لكن المداولات تُشير إلى عدم التزام بجدول الأعمال أو عدم الاتفاق عليه بالأصل، حيث كان هناك خلاف واضح من قبل الوفود على اعتبار ما هو دستوري وطنياً وبالعكس.

فقد قدّم وفد النظام السوري لائحة بـ 8 مبادئ وطنية تشمل قضايا السيادة، والإرهاب، والتراث، والمساعدات، واللاجئين، والهوية، والانتماء، والعقوبات.

في حين قدّم وفد المعارضة السورية لائحة بـ 23 نقطة تتضمن 12 مبدأ تشمل قضايا السيادة، والهوية، والانتماء، والإرهاب، والفساد، واللاجئين، والحقوق والحريات، الاجتماعية، والاقتصادية، والديمقراطية، والتعددية، والمواطنة.

وجميع هذه المبادئ مستوحاة من بنود مؤتمر سوتشي الـ 12، والذي انعقد في 30 كانون الثاني/ يناير 2018.

أمّا وفد المجتمع المدني فقد طرح العديد من القضايا عبر أوراق ومداخلات، بما شمل قضايا اللاجئين، والعدالة الانتقالية، والإرهاب، والعقوبات، والسيادة.

لكن الإحاطة التي قدّمها المبعوث الأممي الخاص غير بيدرسون إلى مجلس الأمن في 16 كانون الأول/ ديسمبر، تضمنت الإشارة إلى مفهوم العدالة التصالحية بدل الانتقالية، ما استدعى 6 أعضاء من وفد المجتمع المدني لإصدار بيان ينفي فيه أي تداول لهذا المصطلح، ويدعو لاعتماد مفهوم العدالة الانتقالية الذي تم تقديمه في المداخلات والأوراق.

علماً أنّ العدالة التصالحية تقتصر فقط على معيار جبر الضرر، وهي تلغي بقية المعايير التي تنص عليها العدالة الانتقالية؛ أي الملاحقة القضائية، ولجان الحقيقة، وإصلاح المؤسسات.

وبطبيعة الحال ما كان لجولات اللجنة الدستورية في عام 2020، أن تنعقد لولا وجود رغبة لدى الدول الضامنة لمسار أستانا في دفع مسار الإصلاح الدستوري خطوة جديدة للأمام، أو على الأقل الحفاظ عليه.

في الواقع، حتى مع انعقاد الجولة الخامسة لمباحثات اللجنة الدستورية في كانون الثاني/ يناير 2021، لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنّ النظام السوري قد يتخلّى عن سياسته بعدم تقديم تنازلات كبيرة والاستمرار في هدر الوقت.

وحتى في حال مناقشة الولاية الدستورية قبل التوصل لصيغة مشتركة للمبادئ الوطنية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية، فإنّ النظام السوري لن يقبل إطلاقاً بإجراء تعديلات على دستور 2012، وفي حال اضطر إلى قبول اعتماد دستور جديد غالباً ما سيقوم بإدراج بنود لا تتعارض مع هذا الأخير من ناحية شكل الحكم والنظام السياسي في البلاد، إذ بموجب ذلك يتحدد دور الرئيس وأجهزة الدولة وغيرها من قضايا تخصّ علاقة السلطة والدولة والمجتمع والفرد.

عموماً، قد يشهد عام 2021 الإعلان عن مسار سياسي جديد في إطار مباحثات تناقش بقية السلال الأربعة لا سيما الانتخابات، على اعتبار أنّ المبعوث الخاص إلى سورية غير بيدرسون قد لوّح في 27 تشرين الأوّل/ أكتوبر، بأنّ حل النزاع في سورية لا يُمكن عن طريق إصلاح دستوري أو دستور جديد فقط.

## 6) القمة الرباعية حول سورية

انعقدت في عام 2020، النسختان الثانية والثالثة من القمّة الرباعيّة حول سورية بين تركيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا. علماً أنّ النسخة الأولى تمت في لندن مطلع كانون الأوّل/ ديسمبر 2019.

كان مقرّراً في شهر آذار/ مارس، أن تستضيف إسطنبول النسخة الثانية من القمة الرباعية، إلّا أنّ انتشار فايروس كورونا حال دون ذلك ودفع لترتيب اجتماع عبر دائرة تلفزيونية مغلقة في الـ 17 من الشهر نفسه، وذلك على مستوى الزعماء ممثّلين بالرئيس التركي رجب طيّب أردوغان ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء البريطاني بروريس جونسون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

تناولت القمّة ملفات دولية عديدة، أبرزها سبل التعاون والتحرك المشترك لمواجهة فيروس كورونا، وسبل حل الأزمة السورية، وطرق إيصال المساعدات الإنسانية إلى إدلب، وأزمة طالبي اللجوء، وتطورات الأزمة الليبية وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

وبنفس الآلية انعقدت النسخة الثالثة في 21 أيار/ مايو، التي اقتصر التمثيل فيها على مستوى رؤوساء الوزراء لمتابعة نتائج القمّة الرباعية الثانية.

ويُلاحظ أنّ القمّة الثانية انعقدت بعد توقيع مذكّرة موسكو حول إدلب في 5 آذار/ مارس، وقد يعكس ذلك حاجة تركيا الماسّة إلى تعزيز خياراتها الدبلوماسية وتفعيل آليات التعاون بشكل أكبر، بما يؤدي إلى إعادة تعريف دورها على الصعيد الإقليمي والدولي، لا سيما وأنّ الرئيس أردوغان قد أكّد على بقاء بلاده كعضو في حلف شمال الأطلسي وهو موقف لاقى دعماً من الزعماء الثلاثة.

كما تأمل تركيا تعزيز موقفها السياسي والعسكري من أجل مواجهة روسيا؛ فغياب الدعم الغربي قد يشجّع هذه الأخيرة على المناورة وكسب الوقت من المباحثات الثنائية، وفي أقل تقدير عدم تقديم تنازلات سياسية كبيرة مرضية

بالنسبة إلى تركيا.
ويبدو أنّ كلّاً من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، حاول احتواء المخاطر المحتملة على أمن وسلم القارة الأوروبية من جراء أي تصعيد في إدلب يؤدي إلى كارثة إنسانية وتعزيز نفوذ روسيا، لكن قد يتطلب ذلك تقديم تنازلات لصالح تركيا.
وعدم انعقاد النسخة الرابعة من القمة الرباعية، قد يكون مقترناً بتراجع التهديدات الأمنية المحتملة من جراء أي تصعيد في شمال غرب سورية في ظل الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار، أو نتيجة التوتر الذي شهدته العلاقات الثنائية بين تركيا وفرنسا خلال النصف الثاني من عام 2020.
والحاجة الماسّة لاختبار الثقة بين تركيا وأوروبا لا تعني التخلي عن ضرورة تعزيز مساعي التعاون المشترك عبر استكمال المباحثات بين العواصم الأربعة في عام 2021، من أجل الوصول إلى صيغ جديدة حيال القضايا المشتركة، المتعلّقة بملف الهجرة، والاتحاد الجمركي، والتعاون العسكري ضمن حلف الناتو في سورية وليبيا وغيرها.

القمة الرباعية حول سورية

## 7) اجتماعات مجلس الأمن حول سورية

عقد مجلس الأمن الدولي خلال عام 2020، 24 اجتماعاً حول سورية، تناول مستقبل المساعدات الإنسانية التي يتم إدخالها عبر الحدود، ووقف إطلاق النار شمال غرب البلاد، والعملية السياسية، واستخدام السلاح الكيميائي.

وخلال عام 2020، قدّم المبعوث الأممي غير بيدرسون أمام مجلس الأمن 10 إحاطات حول العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية السورية.

في الواقع، كانت معظم الجلسات تعكس غياب رغبة أو نيّة جدّية بين أعضاء مجلس الأمن لتجاوز الثقة المتزعزعة وحالة التنافس حول الملف السوري من أجل الوصول إلى صيغة تعاون مشترك يعيد الاستقرار والأمن للنظام الإقليمي، في الوقت الذي تعترض فيه سياسات وطموحات روسيا والصين مثل هذه الجهود.

في 10 كانون الثاني/ يناير، أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً يحمل الرقم 2504 بعد انتهاء مفعول القرار 2156 (2014) ينصّ على تجديد آلية إيصال المساعدات إلى سورية عبر الحدود بعد إجراء تعديلات على الصيغة المعتمدة منذ 6 سنوات تجنباً للفيتو الروسي، وذلك بتقليص عدد نقاط العبور من 4 إلى اثنتين هما باب الهوى وباب السلامة الحدوديين مع تركيا، في حين تم التخلي عن نقطتي الرمثا مع الأردن واليعربية مع العراق، كما تم تخفيض مدة التفويض من سنة إلى ستة أشهر فقط.

وبالفعل، فور انتهاء مدّة التفويض، تبنى أعضاء مجلس الأمن الدولي في 11 تموز/ يوليو، القرار رقم 2533 (2020) لتجديد آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، نتيجة رفض روسيا والصين لتجديده فترة إضافية، واستخدامهما حق النقض الفيتو مرتين على التوالي.

وينصّ القرار 2533 (2020) على إبقاء معبر باب الهوى على الحدود مع تركيا في شمال غرب سورية مفتوحاً لمدّة عام، بدلا من نقطتَي عبور كانتا مستخدمتَين في السابق. ولا يختلف هذا القرار كثيراً عن مقترح روسيا الذي

قدّمته لمجلس الأمن في 8 تموز/ يوليو، ويحصر دخول المساعدات الإنسانية إلى سورية بمعبر باب الهوى شمال إدلب ولمدّة ستة أشهر فقط.
وبالتالي، أصبح عدد المرات التي استخدمت فيها روسيا حق النقض لصالح النظام السوري 16، من ضمنها 10 مرات صوَّتت معها الصين على نحو مشترك.
ويُمكن القول إنّ أهداف روسيا من استخدام حق النقض الفيتو لا تقتصر على إعادة أحد أهم الملفات السيادية للنظام السوري وحرمان المعارضة السورية وحلفائها الدوليين من ملف الاستجابة الإنسانية، بل للحاجة الماسة إلى توسيع نطاق إدارة المساعدات الإنسانية في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية الغربية ضمن ما يُعرف بسياسة الضغط القصوى التي يتم تنسيقها بين الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على نحو رسمي.
لكنّ الاستجابة الغربية لمقاربة روسيا حول مستقبل آلية نقل المساعدات الإنسانية إلى سورية، لا تعني الانسجام معها أو الموافقة عليها تماماً، ما يدعو للاعتقاد بإمكانية بحث آلية جديدة بعيداً عن تفويض الأمم المتحدة.
في 6 آذار/ مارس، عقد مجلس الأمن الدولي، جلسة طارئة ومغلقة حول إدلب، كانت روسيا قد دعت إليها لتمرير إعلان يدعم مذكرة التفاهم التي تم التوصّل إليها مع تركيا قبل يوم واحد فقط، إلّا أنّ الولايات المتّحدة حالت دون تبني مجلس الأمن إعلاناً مشتركاً يدعم البروتوكول الجديد حول إدلب.
غالباً ما كانت دعوة روسيا تهدف مرّة أخرى إلى تشريع مسار أستانا، باعتبار أنه سبق وقدّمت مقترحاً في 8 أيار/ مايو 2017، إلى مجلس الأمن لتبني مذكّرة خفض التصعيد، إلّا أنّ الولايات المتحدة حالت حينها دون ذلك.
وحاجة روسيا لتشريع مسار أستانا قائمة على ضرورة تحويل المنجزات الميدانية إلى مكاسب سياسية ملموسة، وأيضاً بما يُعطي مرونة وهامشاً جيداً للتملص من الأعباء الاقتصادية.
بالمقابل، يبدو أنّ واشنطن لا تريد منح موسكو أيّة شرعية لما أنجزته بشكل مجاني؛ نظراً للمخاطر على مستقبل تواجدها في شرق الفرات، وتقويض قدرة قانون قيصر على تحقيق سياسة الضغط القصوى على النظام السوري اقتصادياً.
ورغم صمود وقف إطلاق النار قرابة 10 أشهر؛ إلّا أنّ الشكوك الأممية والدولية بقيت قائمة إزاء القدرة على استمرار التهدئة، التي قد تهدد في حال انهيارها بتقويض الجهود الرامية لمواجهة إيران في سورية وتغيير سلوك النظام السوري، ومساعي إعادة الاستقرار للإقليم والمنطقة.
في 15 نيسان/ أبريل، و12 أيار/ مايو، و10 أيلول/ سبتمبر، و5 تشرين الثاني/

نوفمبر، عقد مجلس الأمن الدولي عدة اجتماعات حول سورية، تم خلالهما مناقشة عدة تقارير وإحاطات أحدها صادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي أدان استخدام النظام للسلاح الكيميائي في ريف حماة الشمالي عام 2017، والبقية عن ممثلية شؤون نزع السلاح.

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن حول سورية بتاريخ 5 تشرين الأوّل/ أكتوبر، قدّمت روسيا مقترحاً لمناقشة تقرير أعده المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جوزيه بستاني، وينص على إتلاف السلاح الكيميائي في سورية.

ورغم أنّ 6 دول رفضت الاستماع للتقرير خلال الجلسة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإستونيا، لكنّ مندوب روسيا لدى الأمم المتّحدة فاسيلي نيبينزيا أصر على عرض التقرير وقراءته بنفسه.

فيما تبدو أن تلك الخطوة كانت محاولة لنشر معلومات مضللة عن تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي اتّهم النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية في عدّة مواقع، بما يُشكّل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

وفي الإحاطة التي تم تقديمها بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر، كان هناك إقرار بعدم قدرة بعثة تقصي الحقائق FFM على تحديد هوية الجهة المستخدمة للأسلحة الكيميائية في الهجوم الذي وقع بمدينة سراقب في آب/ أغسطس 2016. ومع ذلك، لا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تخطط لإجراء جولتين من عمليات التفتيش لمنشآت برزة والجمراية التابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية.

وبطبيعة الحال، يُعزز عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية والتقارير الصادرة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول سورية من مسار المحاسبة والمساءلة في سورية، وهو ما تدفع الولايات المتّحدة ودول المجموعة المصغّرة باتجاهه، ليكون بمثابة وسيلة ضغط إضافية على حلفاء النظام السوري، لا سيما روسيا، من أجل دفعها لتقديم تنازلات في العملية السياسية.

ويبدو أنّ هناك رغبة من المجتمع الدولي في إظهار جدية أو عدم إبداء تساهل سياسي على أقل تقدير مع النظام السوري وحلفائه حيال الالتزام بالقرار 2118 (2013). لكن ذلك لا يعني بالضرورة اتخاذ خطوة قانونية تُشكّل فارقاً كبيراً في الصراع لصالح المعارضة السوريّة، مع أنّ المادة رقم /21/ من القرار الأممي 2118، تنص على تجريم كل من يستخدم السلاح الكيماوي تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتّحدة.

وطبعاً، لدى موسكو وبكين مخاوف من اعتماد مبدأ المساءلة على خلفية تقرير المنظمة الأممية، لذلك لا بدّ من الاعتقاد أنّهما لن يفوّتا الفرصة لاستخدام حق النقض الفيتو وحضور الجلسات التي تتطلب ذلك، مثلما فعلتا في جلسة مماثلة تم عقدها في 15 نيسان/ أبريل 2020.

وفي عام 2021، قد يضغط المجتمع الدولي على حلفاء النظام السوري من أجل نزع ما بقي من سلاح كيميائي لدى هذا الأخير، مع تقديم تعهدات إضافية بعدم إنتاجه، إلى جانب ممارسة مزيد من الضغوط عليه في إطار استخدام مبدئي المحاسبة والمسائلة من أجل تقديم تنازلات في العملية السياسية تساهم في إعادة الاستقرار للمنطقة وبما يضمن السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وفي 18 كانون الثاني/ يناير، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة حول سورية، قرر فيها تمديد عمل قوّة الأمم المتحدة المؤقتة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان، وذلك بموجب القرار 2555 (2020). علماً، أنّ روسيا منذ 18 آذار/ مارس 2019، أعلنت عن جهوزية منطقة فض الاشتباك (برافو) في هضبة الجولان من أجل تسيير دوريات لقوات اليونيفل على الحد الفاصل بين سورية وإسرائيل.

## 8) العلاقات الروسية – السورية

شهدت العلاقات بين روسيا والنظام السوري خلال عام 2020، توتراً محدوداً ومؤقتاً على خلفية استياء موسكو من أداء هذا الأخير الذي لم يبدِ استجابة فعلية لمطالبها حول الإصلاح العسكري والإداري والاقتصادي والسياسي؛ في إطار تعزيز حضورها ونفوذها ضمن بنية وهياكل الدولة على حساب إيران وبما لا يُعرقل مصالحها الاستراتيجية.

والمقصود بالإصلاح إبداء مرونة كبيرة في إعادة هيكلة وتنظيم وإدارة بعض القطاعات في مؤسسات الدولة لا سيما التي تُشكّل محور اهتمام روسيا في سورية مثل الجيش والأمن والمواقع العسكرية أو المدنية والاقتصادية وغيرها.

يُمكن التماس هذا الاستياء من خلال الحملة غير المسبوقة التي قامت بها وسائل إعلام روسيّة –على المستوى غير الرسمي– منذ منتصف نيسان/ أبريل، واستهدفت بشار الأسد بشكل مباشر.

على المستوى الرسمي حاولت روسيا تبديد هذا الاستياء، عبر نفي سفيرها في طهران لوان جاكاريان في 15 أيار/ مايو، وجود أي اتفاق مع إيران على دفع بشار الأسد للاستقالة، وعبر وصف سفيرها في دمشق ألكسندر يفيموف –قبل أن يصبح المبعوث الخاص للرئيس فلاديمير بوتين– في 21 من الشهر نفسه، الخلافات بأنّه ليس لها أيّ أساس.

النفي الرسمي ربّما يُشير إلى تمكّن روسيا من تحقيق تقدّم مرضٍ –ولو مؤقتاً– حيال بعض الاستحقاقات، التي قد يُعبّر عنها تفويض الرئيس فلاديمير بوتين وزارتي الدفاع والخارجية نهاية أيار/ مايو، بإجراء محادثات مع النظام السوري؛ من أجل نقل ملكية المزيد من العقارات والمياه الإقليمية السورية إلى القوات العسكرية الروسية، وذلك في إطار الاتفاق بين البلدين على نشر المجموعة الجوفضائية الروسية في سورية الموقّع عام 2015.

ويبدو أنّ الرئيس فلاديمير بوتين كان يحاول منذ مطلع عام 2020، قيادة جهود

الإصلاح بنفسه؛ حيث قام في 8 كانون الثاني/ يناير، بزيارة إلى دمشق والتقى فيها رئيس النظام السوري بشار الأسد، هي الثانية من نوعها منذ تدخّل روسيا عسكرياً في سورية عام 2015.

وفي 6 و20 آذار/ مارس، عاد فلاديمير بوتين ليجري اتصالين هاتفيين مع بشار الأسد، ومع أنّ الكرملين اقتصر الأهداف على مناقشة تفاهم موسكو حول إدلب ومستقبل العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية ومستقبل المساعدات الإنسانية، لكنّها –غالباً ما– شملت أو تركّزت على مسار الإصلاح.

وفي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، عقد فلاديمير بوتين اجتماعاً مع بشار الأسد عبر تقنية الفيديو، تم خلاله مناقشة التحضيرات لمؤتمر عودة اللاجئين في 11 و12 من الشهر نفسه، والتسوية في إطار صيغة أستانا. ويُمكن الاعتقاد أن الاتصال شمل أيضاً نتائج مسار الإصلاح.

وما يُعزّز من توجّه للرئيس فلاديمير بوتين نحو دعم مسار الإصلاح هو تعيين سفير بلاده في سورية ألكسندر يفيموف في 25 أيار/ مايو 2020، ممثلاً خاصاً له في دمشق لتطوير العلاقات مع النظام السوري، مما يعني أنّ السفير لم تعد مرجعيته وزارة الخارجية فقط ولا مؤسسة الرئاسة، بل الرئيس شخصيّاً.

وكذلك، زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف العاصمة دمشق، في 7 أيلول/ سبتمبر، والتي التقى رئيس النظام السوري بشار الأسد بغرض مناقشة الملف السياسي والعسكري والاقتصادي. وهذه هي الزيارة الثانية من نوعها منذ بدء النزاع في البلاد، بعد تلك التي أجراها في شباط/ فبراير 2012.

وإذا كانت روسيا حريصة على تحقيق نتائج مرضية من التفاهمات الثنائية مع تركيا حول سورية، فإنّها متمسّكة أكثر بتعزيز حضورها داخل بنية وهياكل النظام السوري، وعلى هذا الأساس أجرى وزير الدفاع سيرغي شويغو برفقة وفد عسكري رفيع المستوى في 23 آذار/ مارس 2020، محادثات مع رئيس النظام السوري بشار الأسد، خلال زيارة خاطفة إلى سورية.

في الواقع، تختلف مقاربة روسيا حول طبيعة العلاقة مع النظام السوري عن إيران، التي ترى أن جهود الإصلاح تستهدف تواجدها وسياساتها بشكل مباشر. وعليه، يُمكن فهم التعطيل المستمر من قبل النظام السوري لمسار الإصلاح المؤسساتي الذي تدفع نحوه روسيا؛ أي أنه قائم على استجابة أو استفادة من تعارض سياسات هذه الأخيرة مع إيران.

وفي 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر، أجرى رئيس لجنة التحقيقات الروسية ألكسندر باستريكين زيارة إلى سورية التقى خلالها رئيس مكتب الأمن القومي لدى النظام السوري علي مملوك ووزير العدل أحمد السعيد. وهذه هي الزيارة

الثانية له خلال أقل من عام، حينما التقى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، علي مملوك ووزير العدل السابق في النظام السوري هشام الشعار.
وغالباً ما تعكس هذه الزيارة استمرار جهود روسيا لفرض سيطرتها على الأجهزة الأمنية والقضائية في سورية ومحاولة الدفع نحو إصلاح في تلك المؤسسات بعد الاستفادة من التعاون مع أجهزة الأمن الروسية.

العلاقات الروسية السورية

## 9) العلاقات الإيرانية – السورية

حافظت إيران على العلاقة الوثيقة والاستراتيجية مع النظام السوري؛ حيث شهد عام 2020، أنشطة متبادلة بين الطرفين في إطار تزايد المخاطر على تواجد إيران في سورية.

وتبدو اتفاقية التعاون العسكري الشاملة التي تم توقيعها في 8 تموز/ يوليو، بين وزير دفاع النظام السوري علي أيوب ورئيس أركان الجيش الإيران محمد باقري، أحد أبرز أوجه العلاقة الوثيقة والاستراتيجية بين الطرفين، والتي تنص على تعزيز التعاون العسكري والأمني في مجالات عمل القوات المسلحة ومواصلة التنسيق.

ومع أنّها ليست المرّة الأولى التي يوقّع فيها الطرفان اتفاقيات تعاون على المستوى العسكري، مثل اتفاقية الدفاع المشترك لعام 2003 واتفاقية التعاون العسكري لعام 2006، لكن أهميتها تأتي من منح إيران صفة قانونية لتواجدها العسكري في سورية بعد أن كان يقتصر رسميّاً على الجانب الاستشاري واللوجستي، أي بما يجعل إيران على سوية واحدة مع روسيا من الناحية القانونية، بغض النظر عن فارق القوّة والوجود الاعتباري لكل منهما في سورية.

في الواقع، كانت جهود إيران في عام 2020 تنصبّ على استكمال جهودها في تعميق دورها في المؤسسات السيادية السورية، وبالتالي تعطيل مسار الإصلاح الذي تدفع نحوه روسيا، إضافة إلى محاولة ضمان عدم نزول النظام السوري عند الضغوط التي تمارسها الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا.

بناء على هذا التوجه يُمكن فهم الزيارة التي قام بها وفد تابع للنظام السوري العاصمة طهران في 12 كانون الثاني/ يناير، برئاسة عماد خميش ووزيرَيْ الخارجية والدفاع وليد المعلم وعلي أيوب، وذلك بعد أيام من زيارة قام بها الرئيس فلاديمير بوتين إلى دمشق، وعقب أسبوع تقريباً من مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني في غارة للولايات المتّحدة الأمريكية.

كان لافتاً أنّ إيران تسارع إلى عقد لقاءات دبلوماسية مع مسؤولي النظام السوري قبيل أي استحقاق أو تزامناً معه، للتأكيد على استمرار سياساتها في سورية. على سبيل المثال، أجرى وزير الخارجية محمد جواد ظريف في 20 نيسان/ أبريل، زيارة إلى دمشق التقى فيها رئيس النظام السوري بشار الأسد، والتي جاءت بعد فترة وجيزة من إعلان المبعوث الأممي غير بيدرسون عن توصل أطراف اللجنة الدستورية لاتفاق على جدول أعمال الجولة الثالثة.

وقبيل انعقاد الجولة الثالثة من مباحثات اللجنة الدستورية، زار وفد إيراني دمشق في 17 آب/ أغسطس، برئاسة علي أصغر خاجي مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، وعقد اجتماعاً مع بشار الأسد، لمناقشة العملية السياسية والتأكيد على رفض أيّة مساعٍ لتغيير مهام وآليات عمل اللجنة.

وغالباً ما تحاول إيران تزويد النظام السوري بالخبرة الطويلة التي تمتلكها في التعامل مع هذا المسار الدبلوماسي بما يساعد على هدر الوقت وضمان عدم تقديم تنازلات. هذا ينطبق أيضاً على مناقشة الوسائل الممكنة للالتفاف على العقوبات الاقتصادية مع توسيع الولايات المتحدة في عام 2020 القوائم التي تشمل الأشخاص والشركات.

لا تختلف أهداف الدعوة التي قدّمتها إيران لفيصل المقداد من أجل زيارة طهران، عمّا سبق، بعد تسميته وزيراً لخارجية النظام السوري في 7 كانون الأول/ ديسمبر، باستثناء مناقشة الانتفاح العربي المتزايد على النظام السوري ومدى تأثيره على العلاقة مع إيران.

كما شهدت العلاقات بين النظام السوري وإيران خلال عام 2020، تعزيزاً للتعاون الاقتصادي الذي بدأ الطرفان توسيع نطاقه منذ تسع سنوات. في مطلع شباط/ فبراير تم الإعلان عن الانتهاء من تجهيز المركز الإيراني في المنطقة الحرة بدمشق، لاستقبال البضائع الإيرانية وتوزيعها في سورية ودول الجوار، وقد تم تدشينه رسمياً في 19 تشرين الأول/ أكتوبر. كذلك الإعلان أيضاً عن إنشاء منطقتين حرتين مشتركتين في حسياء بحمص واللاذقية.

وتأمل إيران من تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي مع النظام السوري بأن يكون لها مشاركة في إعادة الإعمار مستقبلاً لا سيما في قطاع البناء، والتمتع بمزايا خاصة لتصريف منتجاتها في سورية، هذا عدا عن تحقيق حضور أكبر في مختلف قطاعات الدولة بما يحول دون إضعاف أو تقويض نفوذها بسهولة.

## 10) العلاقات العربية مع النظام

شهد عام 2020، استمرار جهود بعض الدول العربية لفكّ العزلة عن النظام السوري على أمل أن يساهم ذلك في إعادة تطبيع العلاقات معه لاحقاً. كانت هذه المساعي في النصف الأول قائمة على المبادرات الفردية والمستقلة، في حين اقتصرت في النصف الثاني على التنسيق المشترك. طبعاً هذا لا يعني أنّ بعض الدول العربية كانت أكثر حرصاً في مواقفها على إبقاء حالة الانقطاع في التعاون والعلاقات الثنائية.

ويُمكن القول إنّ الاجتماع الرباعي العربي الذي انعقد في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، على مستوى وزراء الخارجية لمصر والسعودية والإمارات والأردن، يُعبّر عن رغبة في تشكيل منصة تنسيق عربية، على غرار اللجنة العربية التي تأسست في أيلول/ سبتمبر 2018، تهدف إلى مناقشة سبل فك العزلة عن النظام السوري.

وتتنوع أدوات إعادة التطبيع العربي مع النظام السوري أو فك العزلة عنه بين رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي والتواصل الاقتصادي والتجاري الرسمي وشبه الرسمي، والتواصل المدني عبر الرحلات الجوية والبرية وعبر الهيئات والمنظمات، وإعادة تقييم وتوجيه الخطاب الإعلامي وغير ذلك من الوسائل مثل الدفع نحو القبول بمسار جديد للعملية السياسية ينسجم مع الانتخابات الرئاسية في عام 2021، واعتبار انخراط المعارضة السورية فيها ضرورة للحل.

ومن المعلوم أنّ مصر تقود منذ عام 2018، جهوداً مكثفة لاستعادة سورية مقعدها في الجامعة العربية، لكن دون تحقيق أي جدوى بسبب الموقف الصارم الذي كانت تتبناه الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب حول فك عزلة النظام السوري.

## أ الأردن

في 13 كانون الثاني/ يناير، قال العاهل الأردني عبد الله الثاني إنّ إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية بين بلاده والنظام السوري تحتاج قبل ذلك التحرك نحو دستور جديد وحكومة جديدة. وهو تصريح يأتي بعد أسابيع قليلة من قيام الأردن برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في سورية إلى درجة قائم بالأعمال بالإنابة، قبل أن يقتصر على موظفين إداريين فقط.

وفي 4 آذار/ مارس، أجرى وزير الصناعة والتجارة الأردني طارق الحموري زيارة إلى دمشق، هي الأولى من نوعها لمسؤول حكومي منذ اندلاع النزاع في سورية. رغم التأكيد على أنّ هدف الزيارة هو تذليل العقبات أمام الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية وضرورة العمل المشترك، لكن يبدو أنّها كانت محاولة لاسترضاء التجار في الأردن الذين تضررت أعمالهم خلال السنوات السابقة ودعوا مراراً لإعادة تطبيع العلاقات التجارية مع سورية، وآخرها النداء الذي أطلقته غرفة تجارة الأردن في 12 كانون الأول/ ديسمبر.

يبدو أنّ المملكة ما تزال غير واثقة بإعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري؛ لا سيما بعد أن أخفق اختبار الثقة رغم اقتصاره على بعض الإجراءات البسيطة من قبيل تسهيل عبور التجار والمواطنين الذين تعرّض بعضهم للاختطاف والاعتقال.

ويُمكن القول إنّ الأردن لديها مخاوف أيضاً من أن تلحق بها عقوبات من الولايات المتّحدة، لا سيما وأنّ الملحق التجاري لدى السفارة الأمريكية بعمّان، سبق وأنّ أوصى عدداً من التجار الأردنيين بعدم توجيه تجارتهم نحو سورية والالتفات نحو العراق. وغالباً ما تعزّزت هذه المخاوف مع تطبيق قانون قيصر في حزيران/ يونيو.

## ب الإمارات

في 27 آذار/ مارس، أجرى ولي عهد أبو ظبي اتصالاً هاتفياً برئيس النظام السوري بشار الأسد، وتباحث معه تداعيات انتشار فايروس كورونا، وأكّد على دعم دولة الإمارات ومساعدتها للشعب السوري في الظروف الاستثنائية والحرجة التي لن تبقى فيها سورية وحيدة.

ليكون هذا الاتصّال أرفع مستوى للتواصل بين البلدين منذ انقطاع العلاقات الثنائية في آذار/ مارس 2012. علماً أنّ التحسّن في العلاقات بدأ منتصف عام 2018؛ حينما انتقدت الإمارات استمرار تعليق عضويّة سورية في الجامعة العربية، ليبلغ مرحلة التطبيع الرسمي في كانون الأوّل/ ديسمبر من العام ذاته، بإعادة افتتاح السفارة في دمشق بعد 6 سنوات على إغلاقها، على مستوى القائم بأعمال السفير فقط.

ويبدو أنّ الإمارات وجدت الظروف الدولية ملائمة لاختبار ردود الفعل إزاء هذا الشكل من التطبيع على أن يساهم التفاعل معه في رفع مستواه أو إعادة النظر فيه. طبعاً، هناك عدّة دوافع لهذا السلوك أبرزها:

- تعزيز حضورها في سورية لضمان مشاركة فعّالة في مجال إعادة الإعمار باعتبار الإمارات دولة ناشئة تحتل مرتبة متقدمة في اقتصادات الشرق الأوسط والخليج العربي. واختيار النظام السوري قائم على مقاربتها من دور روسيا في مستقبل المنطقة.
- مناكفة دول فاعلة في الإقليم، وخاصة تركيا، على أمل أن يساهم دعم استقرار النظام السوري في تقويض نفوذ هذه الأخيرة في المنطقة.
- دعم نموذج حكم يماثل الذي تقوم عليه دولة الإمارات أو لا يتعارض معها على الأقل، وهذا ينطبق على النظام السوري بشكله العسكري المعادي للإسلام السياسي.

ولا يعني رفع مستوى التنسيق الرسمي بين الإمارات والنظام السوري، نجاح مساعي التطبيع التي تدفع باتجاهها بعض الدول العربية وروسيا، نظراً لمعارضة الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة الأمريكية.

لكنّ جهود الإمارات قد تواجه طريقاً مسدوداً أو عراقيل عديدة، لا سيما مع شروع الولايات المتحدة بتنفيذ قانون قيصر منذ النصف الثاني من عام 2020، وتأكيد المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية جيمس جيفري في 19 حزيران/ يونيو، بأنّ الإمارات لن تكون في مأمن من حزم العقوبات في حال ثبت تعاونها ودعمها للنظام السوري.

## ج سلطنة عمان

في 16 نيسان/ أبريل، بعث سلطان عمان هيثم بن طارق برقية تهنئة إلى رئيس النظام السوري بشار الأسد بمناسبة عيد الجلاء، راجياً تحقيق تطلعاته بالاستقرار والتقدّم.

وفي 4 تشرين الأول/ أكتوبر، أعادت عُمان تعيين سفير فوق العادة لها في دمشق وهو محمود البوسعيدي، لتكون ثاني دولة عربية وأول دولة خليجية تفعل ذلك بعد أن لجأ معظمها إلى تخفيض أو إغلاق بعثاته في دمشق عام 2012.

ومع أنّ الولايات المتحدة وجّهت انتقاداً غير مباشر لسلطنة عُمان بعد هذه الخطوة، إلّا أنّ هذا التعيين قد يكون مدفوعاً أصلاً برغبة من واشنطن لفتح قناة دبلوماسية خلفية مع النظام السوري وإيران، على أمل أن تساهم مسقط في حل القضايا الجزئية العالقة، من قبيل إطلاق سراح المواطنين الأمريكيين لدى النظام السوري.

علماً، أنّ عُمان هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لم تقطع رسميّاً العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، بل وأقدمت على توقيع مذكّرات تفاهم ثنائية في العديد من المجالات أبرزها قطاعي الطاقة والبنية التحتية.

ولطالما أدّت عمان خلال السنوات السابقة دور الوسيط بين دول مجلس التعاون الخليجي والنظام السوري، كتقديم السلطان محمد بن علوي في أيلول/ سبتمبر 2019، عرضاً على بشار الأسد يتضمن بقاءه في السلطة مقابل إخراج إيران من البلاد.

لكن قد تواجه السلطنة قيوداً جديدة أمام أداء دور الوساطة بين دول مجلس التعاون والنظام السوري، مع بدء تنفيذ قانون قيصر، أو بمعنى آخر، لا يُمكن لمسقط ممارسة نشاط دبلوماسي في هذا الصدد بدون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية أو عدم رفضها على أقل تقدير.

## د موريتانيا

في 12 آذار/ مارس، أعادت موريتانيا تعيين سفير لها في دمشق، وهو ولد محمد الراظي، وذلك لأول مرة منذ اندلاع النزاع في سورية، حينما اضطرت نواكشوط إلى نقل نشاطها الدبلوماسي من دمشق إلى عمّان، نزولاً عن الضغوط العربية والغربية.

مع ذلك، حافظ الطرفان على العلاقات الثنائية بشكل كامل؛ حيث واصلت السفارة الموريتانية لدى دمشق عملها بتمثيل منخفض، كما مارست سفارة النظام السوري لدى نواكشوط نشاطها. ومن حين لآخر، يجري القائم بأعمال سفارة النظام السوري لدى نواكشوط، لقاءات مع عدد من المسؤولين الموريتانيين.

وفي 16 نيسان/ أبريل، وجّه الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني، تهنئة إلى رئيس النظام السوري بشار الأسد، هي الأولى له منذ توليه منصبه مطلع أغسطس/ آب 2019، بمناسبة عيد الجلاء الذي يوافق 17 من الشهر نفسه في كل عام.

وكان الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز، قد قرر قبل انتهاء فترة ولايته منتصف عام 2019، زيارة سورية للقاء بشار الأسد، لكنه عدل عن قراره في اللحظة الأخيرة.

وليس بالضرورة أن تتأثر العلاقات بين موريتانيا والنظام السوري بقانون قيصر، إلّا في حال كان هناك إصرار من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية بفرض عزلة كاملة على النظام السوري وعدم السماح بوجود أي هامش للدول العربية.

وحفاظ موريتانيا على العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري مرتبط بالدرجة الأولى في الرغبة بتعزيز التعاون مع إيران والاستفادة منها على المستوى العسكري في إطار العلاقات الوثيقة بين الطرفين.

## هـ السعودية

في كانون الثاني/ يناير، حضر سفير النظام السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري حفل استقبال أقامه مندوب السعودية عبد الله بين يحيى المعلمي، وذلك على هامش ندوة على مستوى الجمعية العامة. ويُعتبر هذا اللقاء العام بمثابة مؤشر على استعداد الرياض لتبني مواقف أقل تشدداً إزاء العلاقة مع دمشق.

ومع ذلك، قال مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة عبد الله المعلمي، في 10 حزيران/ يونيو، إنه لا توجد حالياً أيّة نية لدى الرياض لاتخاذ خطوة مشابهة لما فعلته دولة الإمارات بإعادة فتح سفارتها بدمشق في الأفق القريب، على اعتبار أن الوقت لم يحن بعد.

لكن عاد ليؤكد على أنّ العلاقات السعودية - السورية يُمكن أن تعود ببساطة في أي يوم وأي لحظة إذا انتهت الأزمة السورية وتم التوافق بين الشعب السوري على التوجهات المستقبلية في البلاد، كما أنّ عودة سورية إلى الجامعة العربية لا بدّ منها يوماً، وهو ما يحتاج لعدّة خطوات.

في الواقع، تبدو مقاربة السعودية الجديدة إزاء النزاع في سورية، تقوم على استبعاد المواقف المتشددة حول العلاقة مع النظام، مع إبداء مزيد من الحرص لعدم اتخاذ أيّة خطوات متسرّعة على غرار ما قامت به الإمارات.

إلّا أنّ عدم وجود توجه قريب لدعم المملكة تطبيع علاقات النظام السوري معها أو مع الجامعة العربية، بسبب التزامها بسياسات المجموعة المصغرة والحظر المفروض من قبل الولايات المتحدة، لا يعني عدم افتتاح نافذة دبلوماسية خلفية، مثلما فعلت في 14 كانون الأوّل/ ديسمبر، بتسيير أوّل رحلة جويّة بين الرياض ودمشق، وذلك للمرة الأولى منذ 4 سنوات.

## و الجامعة العربية

في 3 أيار/ مايو، قال الأمين العام المساعد للجامعة العربية حسام زكي، إنّ الجهود التي تبذلها الإمارات والجزائر ومصر لإعادة عضوية النظام السوري ما تزال تحظى بالاهتمام؛ لا سيما مع اقتراب اجتماعات الجامعة على المستوى الوزاري أو القمّة، لكن يحول دون ذلك عدم وجود توافق في ظل وجود تباين بين مواقف الدول.

وفي 20 تموز/ يوليو، عاد حسام زكي ليؤكد على أنّ عودة النظام السوري إلى مجلس الجامعة العربية تحتاج إلى ذات التوافق الذي تم الإجماع عليه أثناء تجميد عضويته قبل أعوام.

هذا يعني أنّ ما يعيق عملية إعادة التطبيع مع النظام السوري ليس مجرّد التباين بين مواقف الدول العربيّة، بل وجود اعتراض من الولايات المتّحدة، التي عادت لتؤكد على لسان المبعوث الخاص جيمس جيفري في 2 أيار/ مايو، على عدم وجود ما يُشجّع لدعوة النظام السوري مجدداً إلى الانضمام للجامعة العربيّة، والاعتقاد بأنّ هذه الخطوة يُمكن أن تبعده عن إيران هي فكرة جنونية.

## 11) تقارير الأمم المتّحدة حول سورية

أصدرت الأمم المتّحدة خلال عام 2020، 4 تقارير حول سورية، واحد عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وثلاثة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية.

### أ لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية

في 6 نيسان/ أبريل، أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية التابعة للأمم المتّحدة تقريراً حول الهجمات التي استهدفت مرافق في سورية، مدرجة في قائمة فض الاشتباك وتتلقى دعماً إنسانياً من قبلها، ويغطي الفترة بين أيلول/ سبتمبر 2018، تموز/ يوليو 2019.

وتضمّن التقرير التأكيد على إعاقة النظام السوري عمل فريق لجنة التحقيق الدولي في استهداف المستشفيات شمال غرب سورية، كما رجّح –دون الإشارة إلى أدلّة قاطعة– شنّ النظام أو حلفائه هجمات على 3 منشآت للرعاية الصحيّة ومدرسة وملجأ للأطفال في المنطقة، لكنه عزف عن ذكر روسيا بالاسم كطرف مسؤول.

وفي 7 تموز/ يوليو، قال تقرير صادر أيضاً عن اللجنة إنّ طائرات حربية تابعة للنظام السوري وروسيا نفّذت هجمات جوية وبريّة بالذخائر العنقودية في إدلب ودمّرت المدارس والمشافي والأسواق والمراكز الحيوية بشكل متعمّد، بما أدّى إلى إخلاء المدن والبلدات من سكانها وإيقاع مئات الضحايا من النساء والأطفال، وأنّ هذه الأعمال ترقى إلى جرائم حرب وضد الإنسانية.

وفي 15 أيلول/ سبتمبر، أصدرت ذات اللجنة تقريراً جديداً لها يُشير إلى وجود أدّلة معقولة على ارتكاب النظام السوري جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ والتي أصبحت سياسة دولة؛ كالقتل والإخفاء القسري والتعذيب والعنف

الجنسي والاغتصاب، موضحة أن ما سبق أصبح سياسة دولة بالنسبة لنظام الأسد.
ولا تُشكّل نتائج تلك التحقيقات أي فارق قانوني جديد ضد النظام السوري طالما أنها لم تعطِ أدلّة قاطعة على وقوف النظام السوري أو حلفائه خلف الهجمات على المرافق الحيوية والمنشآت الطبية.
لكنّ تلك التحقيقات غالباً ما تُمثّل وثيقة ضغط سياسية جديدة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي وتركيا، على أن يتم تقديم طلب جديد لإعادة النظر في النتائج التي تم التوصّل إليها أو القيام بتحقيق جديد، في إطار تعزيز استخدام مبدأ المساءلة كوسيلة لضغط المجتمع الدولي على حلفاء النظام السوري في تحقيق تقدّم في العملية السياسية.

## ب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

في 8 نيسان/ أبريل، أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريراً يُحمّل النظام السوري مسؤولية تنفيذ 3 هجمات كيميائية في منطقة اللطامنة بريف حماة الشمالي بتاريخ 24 و25 و30 آذار/ مارس 2017 عبر غارات جويّة شنّتها طائرات حربيّة ومروحيّة.
ولاقى التقرير ترحيباً ودعماً من الولايات المتّحدة وألمانيا وبريطانيا وتركيا وغيرهم في حين قابلته روسيا بالرفض الكامل.
يأتي هذا التقرير بعد أن أعلنت المنظمة الأممية في تموز/ يوليو 2019، تشكيل أوّل فريق تحقيق لديه سلطة تحديد الجهة المنفّذة للهجمات الكيميائية في سورية، وبناء عليها قررت إرسال فريق جديد شكّلته للتحقيق في وقوع 9 هجمات كيميائية بينها الذي وقع في دوما بشهر نيسان/ أبريل 2018.
وفي 9 تموز/ يوليو، أمهلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية النظام السوري مدّة 90 يوماً، للإعلان عن المنشآت التي تم فيها تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة اليكيمائية التي تم استخدامها في قصف مدينة اللطامنة عام 2017.
ومع ذلك، انتهت المدة الممنوحة دون اتخاذ إجراءات عملية من قبل المنظمة الأممية، ما يجعل من التقرير الصادر عنها بمثابة وثيقة قانونية تدين الجرائم التي قام بها النظام السوري وكذلك استخدامها في المحاكم الدولية مثل لاهاي. عدا عن كونه دليلاً على عدم الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2218

(2013)، ما يدفع إلى استخدام مبدأ المساءلة.
وتجاوز المهلة دون اتخاذ إجراءات أو خطوات متعلّقة لا يعني أن المجتمع الدولي قد يتساهل سياسياً على أقل تقدير مع نتائج التقرير، لأنّ تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية نابع أصلاً من سهولة الحصول على موادها الأولية وعدم وجود تعقيدات بصناعتها ونقلها ونشرها خارج أجهزة الرقابة.
لكن لا يُوجد ما يوحي بأنّ هذا التقرير رغم أهميته القانونية والسياسية قد يُشكّل فارقاً كبيراً في النزاع لصالح المعارضة السورية، لا سيما وأنّ آليات التدخّل خارج مجلس الأمن الدولي تحتاج إلى تحرّك مشترك من قبل الدول الفاعلة، والذي في حال حصوله قد يتسبب بأزمة دولية غير مسبوقة في ظل دعم روسيا غير المحدود للحيلولة من سقوط النظام.
وبالتالي، قد تستفيد الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا من هذا التقرير في ممارسة مزيد من الضغط على حلفاء النظام السوري، بشكل يؤدي إلى تقويضه عسكرياً وسياسياً، سواءً عبر التلويح باستخدام الخيار العسكري من أجل إنهاء المخزون الكيميائي ومنع استخدام أو إنتاج هذا النوع من الأسلحة مجدداً، أو عبر استخدام الخيارات الأخرى مثل فرض مزيد من العقوبات عليه ومنع المشاركة في إعادة الإعمار وتثبيت وقف إطلاق النار ودفعه لتقديم تنازلات في العملية السياسية وغير ذلك.

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية

# ثانياً: المشهد المحلي

## 1) المعارضة السورية

### أ الائتلاف الوطني السوري

في 11 تموز/ يوليو، انتخب الائتلاف الوطني السوري نصر الحريري رئيساً جديداً له، وسبق ذلك، الإعلان في 10 أيار/ مايو، عن انضمام أعضاء جدد إلى صفوفه ممثلين عن كلّ من مجلس العشائر والقبائل السورية ورابطة المستقلين الكرد، بواقع 5 مقاعد للأول ومقعد للثاني.

ويحتاج الائتلاف الوطني إلى إعادة هيكلة صفوفه، لا سيما من ناحية التمثيل، على سبيل المثال توجد فصائل عسكرية لم يعد لها وجود على الأرض ومنها من قام بتسويات مع النظام السوري، كما توجد العديد من الكيانات المدنية لا تمتلك أي تمثيل.

قام نصر الحريري بسلسلة من اللقاءات مع الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية، ومن خلال إحاطة قدّمها في 24 كانون الأول/ ديسمبر، كان واضحاً أنّ الهدف من تلك الأنشطة إعادة تحسين صورة الائتلاف أمام الرأي العام.

ومساعي إعادة بناء الثقة مع الرأي العام لا تعني بالضرورة أنّ الائتلاف الوطني السوري تبنّى خطوات جادة للإصلاح، بقدر ما تعكس رغبة في دفعه نحو الأمام في ظل الجمود الذي يمرّ به منذ سنوات.

وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن الائتلاف الوطني السوري تشكيل مفوضية عليا للانتخابات قال إنّها تهدف إلى تمكين قوى المعارضة من المنافسة في أيّة انتخابات مستقبلية، رئاسية أم برلمانية أم محلية، وتهيئة

الناس للمشاركة بالاستحقاقات السياسية المقبلة.
لكنّ القرار قوبل برفض واسع، وتشكيك بالنوايا والأسباب التي دفعت لاتخاذه، وملامح لانقسام داخلي، حيث حذّر تيار الإخوان المسلمون، وهو أحد مكونات الائتلاف الوطني السوري، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، بالانسحاب من صفوفه، لأن الإعلان كان دون عودة نصر الحريري إلى الهيئة السياسية.
وفي 22 كانون الأوّل/ ديسمبر، انعقد مؤتمر العام للعشائر والقبائل السورية شمال حلب، بدورته الثانية، دون مشاركة الائتلاف الوطني السوري، باستثناء بعض أعضائه بصفتهم ممثلين عن عشائر، وذلك نتيجة الرفض الذي أبداه المؤسسون رئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن مصطفى.
في الواقع، شكّلت رئاسة نصر الحريري للائتلاف الوطني السوري مصدراً للانقسام والخلاف، ويبدو أن جهود إعادة بناء الثقة مع الرأي العام افتقدت إلى التوافق الداخلي وجاءت على حساب مكونات أخرى.

الائتلاف الوطني السوري

## ب هيئة التفاوض السورية

في 14 حزيران/ يونيو، انتخبت هيئة التفاوض السورية رئيساً جديداً لها وهو أنس العبدة الذي يشغل منصب رئيس الائتلاف الوطني السوري، ليكون بذلك خلفاً لنصر الحريري الذي أعلن نهاية تفويضه برئاسة هيئة التفاوض.

وجاء انتخاب أنس العبدة في اليوم الثاني من اجتماع هيئة التفاوض السورية، بحضور 22 عضواً وامتناع 3 مكوّنات عن الحضور وهي منصة القاهرة ومنصة موسكو وهيئة التنسيق، بسبب الخلاف على قائمة المستقلين الجدد.

ويعود الخلاف على قائمة المستقلين الجدد إلى كانون الأوّل/ ديسمبر 2019، حينما عقدت هيئة التفاوض السورية اجتماعاً غير مكتمل النصاب تم فيه انتخاب 8 أسماء لتضاف إلى كتلة المستقلين، وهي خطوة قوبلت بالرفض من قبل كتل الائتلاف الوطني والجناح العسكري والمستقلين؛ كون أصواتهم لم تكن موجودة حينها، في الوقت الذي ينصّ فيه النظام الداخلي على الحاجة للتوافق، وتشكيل لجنة معنية بالترشيحات، وانتخابات تأخذ بالاعتبار أصوات المكونات كافة.

ولم تفلح بعض المبادرات الفردية التي تم اقتراحها لتجاوز مشكلة المستقلين، ومنها مقترح تشكيل القائمة؛ بواقع 6 من المنتسبين الجدد و2 من الأعضاء الأساسيين، الذي لاقى رفضاً من كتلة الائتلاف الوطني المعارض.

ولطالما كانت المحاصصة عاملاً مربكاً ومثيراً للخلافات في كثير من الأحيان بين أعضاء هيئة التفاوض منذ تشكيلها، دون أن يؤثّر ذلك على المخرجات النهائية لا سيما بما يخصّ أعمال اللجنة الدستورية، لكن لا يوجد ما يدعو لليقين بأنّ مواقف المكوّنات ستكون دائماً على سويّة واحدة، لا سيما في حال ألقت الخلافات السياسية بظلالها.

ومن المعلوم، أنّ هيئة التفاوض السورية انبثقت عن مؤتمر الرياض الذي تم عقده في السعودية عام 2015، وتكوّنت مع بداية تشكيلها من 32 عضواً. وشكّل مؤتمر الرياض-2، الذي عقد أواخر 2017، نقطة تحول جوهريّة، بتحييد الكتلة المدعومة من قطر؛ على خلفية الخلاف الخليجي – الخليجي.

من جانب آخر، عقد 25 من أعضاء منصة القاهرة في 1 كانون الأوّل/ ديسمبر، اجتماعاً استثنائياً، وكان من الملاحظ غياب رئيس تيار الغد أحمد الجربا وأعضاء آخرين مثل فراس الخالدي ومروان حبش. ومع أنّ الهدف المعلن يقتصر على تعزيز حضور منصة القاهرة في هيئة التفاوض السورية ومباحثات اللجنة الدستورية، إلّا أنّه يشمل غالباً مشاورات لإعادة عضوية خالد المحاميد الذي تم فصله عام 2017، وتقليص نفوذ أحمد الجربا. عموماً، لكن مصر حريصة رغم تنامي الخلاف داخل المنصة على الحفاظ على تماسكها.

## 2) القوى الكردية

في 16 حزيران/ يونيو، انتهت فعلياً المرحلة الأولى من المفاوضات الكردية – الكردية بين المجلس الوطني وحزب الاتحاد الديمقراطي، وذلك بالاتفاق على رؤية سياسية مشتركة حول مستقبل سورية والقضية الكردية.

ويأتي ذلك في تتويج للتفاهم الثنائي الذي توصّل إليه الطرفان في 7 أيار/ مايو، والذي يشمل المسائل المتعلّقة بمستقبل المناطق التي يتواجد فيها الأكراد بسورية، الموقف من النظام والمعارضة السورية، العلاقات مع دول الجوار وغيرها. وذلك في إطار المفاوضات الثنائية المنعقدة بين الجانبين منذ منتصف كانون الأوّل/ ديسمبر 2019، برعاية غربية من الولايات المتّحدة وفرنسا.

وفي 20 أيلول/ سبتمبر، انتهت المرحلة الثانية من المفاوضات بين المجلس الوطني وحزب الاتحاد الديمقراطي، بإعلان التوصل لاتفاق حول المرجعية الكردية العليا بنسبة 40٪ لكل طرف و20٪ لبقية الأحزاب والمستقلين.

ومن حينها، بدأت المرحلة الثالثة من المفاوضات، والتي تبدو الأكثر أهمية مقارنة مع سابقتها، لأنّها تحتوي على القضايا الخلافية التي تم ترحيلها مراراً وهي عودة قوات بيشمركة سورية، وإلغاء التجنيد الإلزامي، والمشاركة في الإدارة الذاتية، وفك الارتباط عن حزب العمال الكردستاني، والمناهج التعليمية.

ويُمكن الاعتقاد أنّ حزب الاتّحاد الديمقراطي يريد من هذه المفاوضات وأي اتفاق أو تفاهم مرتبط بها إعادة تعريف نفسه وموقعه أمام بقية الفاعلين بما يساهم في انخراطه بالعملية السياسية، في حين يريد المجلس الوطني المشاركة بفاعلية في إدارة مناطق التواجد الكردي في سورية، والاستفادة من الموارد المالية المتوفّرة في المنطقة، إضافة للتواصل دون عوائق مع القاعدة الشعبية.

وفي 28 تموز/ يوليو، تم الإعلان عن تشكيل جبهة السلام والحرية التى تضم المجلس الوطني الكردي، والمنظمة الآثورية الديمقراطية، والمجلس العربي للجزيرة والفرات، وتيار الغد السوري، وربما هناك تعويل على أن تكون هذه

الكتلة بمثابة قوة مقابلة لأحزاب الوحدة الوطنية التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي، بحيث يتم تقاسم المناصب في الإدارة الذاتية بين الكتلتين.

منذ مطلع حزيران/ يونيو، اندلعت احتجاجات شعبية في ريف دير الزور الشرقي، واستمرّت على نحو متقطّع حتى نهاية عام 2020، وذلك تعبيراً عن رفض السكان المحليين للسياسات الإدارية والإجراءات الأمنية التي يتم ممارستها بحقهم من قبل الإدارة الذاتية وقوات سورية الديمقراطية.

في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن مجلس قوات سورية الديمقراطية (مسد) الاستعداد للحوار مع الائتلاف الوطني السوري، في محاولة لإبداء الاستعداد للانخراط بمباحثات مباشرة مع تركيا. بغض النظر إن كان هذا الموقف ناتجاً عن قناعة أو استجابة لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استرضاء تركيا، فإنّ مشروع الإدارة الذاتية الكردية لا يُمكن له الاستمرار بدون قبول تركيا، وبالتالي ضرورة تقديم تنازلات من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري.

لكنّ الحفاظ على مشروع الإدارة الذاتية الكردية، وبالتالي امتيازات القوة والثروة لحزب الاتحاد الديمقراطي وأجهزته، لا يقتصر فقط على إرضاء تركيا وتقديم تنازلات على المستوى العسكري والأمني والإداري والإعلامي، بل يحتاج أيضاً للمشاركة في العملية السياسية، وعلى هذا الأساس يُمكن فهم المؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات، والذي عقده مجلس قوات سورية الديمقراطية في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر، أي التسويق لوجود كيان للمعارضة يمتلك تمثيلاً شعبياً واسعاً في شرق الفرات.

في 15 أيلول/ سبتمبر، كان هناك توقيع لمذكرة تفاهم بين مجلس قوات سورية الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية في موسكو، ويبدو أنّ الهدف منها هو تهيئة الظروف لمشاركة مجلس قوات سورية الديمقراطية في العملية السياسية.

## 3) النظام السوري

### أ الخلاف بين رامي مخلوف وبشار الأسد

شهد عام 2020، تنامي التنافس داخل أجنحة النظام السوري بشكل حاد، لا سيما الخلاف غير المبسوق بين بشار الأسد وابن خاله رامي مخلوف –وهو امبراطور الاقتصاد بثروة لا تقلّ عن 60 بالمئة– وذلك بسبب رفض هذا الأخير سداد ديون الحرب في الوقت الذي يسعى فيه الأول للحصول على القطع الأجنبي من أجل ضمان السيطرة على الاقتصاد المنهار وكذلك لتمويل الإنفاق العسكري.

ومنذ النصف الثاني من عام 2019، أطلق النظام السوري حملة غير مسبوقة من أجل ملاحقة شبكة المحسوبية التي تشمل أشخاصاً وشركات ومؤسسات حكومية، وذلك في إطار وثيقة أقرّها مجلس الشعب في حزيران/ يونيو، تحت اسم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. حينها ظهرت أولى مؤشرات الخلاف بين الأسد ومخلوف، بما أشيع في آب/ أغسطس، عن توقيف هذا الأخير في المنزل والاستيلاء على جزء من ممتلكاته.

لجأ رامي مخلوف إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن خلافه مع بشار الأسد، وقد قام بنشر 3 تسجيلات مصوّرة كان آخرها في 17 أيار/ مايو، و17 منشوراً، والتي حاول من خلالها حشد الرأي العام في مناطق سيطرة النظام السوري لدعمه، لا سيما من السكان المحليين في الساحل، على أمل أن يساهم ذلك في تعزيز موقفه وتسوية الخلاف.

ومع أنّ مخلوف قدّم بعض التنازلات من قبيل تسديد مبلغ 134 مليار ليرة (60 مليون دولار تقريباً)، إلّا أنّه لم يوافق على جميع الشروط. بدوره قام بشار الأسد بمصادرة أملاك العديد من الشركات التابعة لرامي مخلوف، وملاحقة واعتقال بعض رجال الأعمال والموظفين التابعين لهذا الأخير، إضافة إلى

محاولة استمالة أفراد أسرته على أمل عزله.
يُمكن ملاحظة ذلك حينما منحت حكومة النظام السوري في 23 آب/ أغسطس، عقد تشغيل الأسواق الحرّة إلى إيهاب محمد مخلوف ابن خال بشار الأسد، وذلك بعد فسخ العقود التي كانت مبرمة مع شقيقه رامي مخلوف أواخر حزيران/ يونيو. وذلك تزامناً مع زيارة قام بها بشار الأسد بنفس اليوم، إلى بلدة القرداحة بريف مدينة اللاذقية، التقى فيها وجهاء من عائلة مخلوف، والتقط صوراً إلى جانب إيهاب محمد مخلوف.
عموماً، إنّ جذور الخلاف العميق ما تزال قائمة بين الطرفين، لكن ذلك لا يعني بالضرورة الوصول إلى صراع على الموارد والقوة والسلطة على نحو عنيف في عام 2021، لا سيما مع إبداء رامي مخلوف رغبة في تسوية الخلاف.
حيث قدّم رامي مخلوف مبادرة إلى بشار الأسد في 18 كانون الأوّل/ ديسمبر، تضمنت عدداً من الخطوات وهي: إيقاف كل الآليات المتبعة من تجار الحرب، والعودة للعمل الجماعي، ومحاسبة أثرياء الحرب وكل الفريق الداعم لهم، ومنع الأجهزة الأمنية من التدخل في حياة المواطن اليومية واقتصار دورها على القبض على العملاء والمخربين ومكافحة الإرهاب وتجار الممنوعات.
وتعني هذه المبادرة إجراء تسوية تقضي إلى تقويض نفوذ شبكات المحسوبية الجديدة التي تشكلت نتيجة النزاع على حساب تلك التي كانت سائدة قبل عام 2011. وبالتالي إنهاء التنافس الحاد بين الطرفين.

الخلاف بين رامي مخلوف وبشار الأسد

## ب انتخابات مجلس الشعب

في 19 تموز/ يوليو، أجرى النظام السوري الدورة التشريعية الثالثة لانتخابات مجلس الشعب، والتي بموجبها يتم انتخاب 250 عضواً، وتضمن أصلاً 166 مقعداً لحزب البعث العربي الاشتراكي و17 لبقية أحزاب الجبهة الوطنية التقديمة، رغم إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي تنصّ على اعتبار حزب البعث القائد العام للدولة والمجتمع، فيما يبقى للمستقلين 67 مقعداً.

ورغم تطبيق القيادة المركزية لحزب البعث مبدأ الاستئناس الحزبي، إلّا أنّها اختارت في النهاية قوائم الأعضاء الـ 166 بشكل مخالف للنتائج حيث تم استبعاد أشخاص حصلوا على مراكز متقدّمة في عملية الاستئناس الحزبي. فيما يبدو أنّ قيادة الحزب أرادت معرفة أوزان كل التيارات الأيديولوجية التي تعمل تحت مظلته، وبالتالي إعادة تشكيل الخارطة السياسة ورموزها من جديد؛ على اعتبار أنّ السنوات السابقة شهدت صعود جماعات ذات توجّه ديني وقومي مثل جماعة القبيسيات والحزب القومي السوري.

وبطبيعة الحال افتقدت الانتخابات البرلمانية إلى عناصر المنافسة والشفافية والمشاركة الفاعلة التي لم تتجاوز 33٪ اقتصرت على مناطق سيطرة النظام السوري واستبعدت السوريين خارجها وفي دول اللجوء.

وينبع حرص النظام السوري على إجراء انتخابات مجلس الشعب بدوره التشريعي الثالث من رغبة في التأكيد على استمرار سيطرته على مظاهر السيادية للدولة، إضافة إلى تهيئة الظروف للعملية السياسية، كون الدورة النيابية الجديدة تمتد حتى عام 2024، وبالتالي يُفترض أن يكون للمجلس دور في إقرار أي إصلاحات أو تعديلات دستورية قد تنتج عن مباحثات اللجنة الدستورية.

ومن الملاحظ في الانتخابات التشريعية أنّ النظام السوري منح قادة المجموعات المسلّحة فرصة عضوية مجلس الشعب على غرار ما قام في الدورة التشريعية الثانية، وهي خطوة تهدف إلى ضمان استمرار سيطرته عبر المشاركة في السلطة كمعيار للمكافأة، إلى جانب إعادة إنتاج دورهم في العملية السياسية مستقبلاً.

## ج تشكيل حكومة جديدة

أصدر رئيس النظام السوري بشار الأسد في 30 آب/ أغسطس، مرسوماً أعلن فيه عن التشكيلة الحكومية الجديدة برئاسة حسين عرنوس دون أن يطرأ تغيير على الحقائب السيادية وهي الخارجية والدفاع والداخلية والاقتصاد والإعلام، في حين شمل التغيير 12 حقيبة بينها المالية والكهرباء والصحة، وهناك 3 حقائب للنساء وهي الثقافة، والتنمية الإدارية، والشؤون الاجتماعية.

وهذه هي الحكومة الخامسة التي يتم تشكيلها من قبل النظام السوري منذ بدء النزاع في العام 2011، ومن المفترض أن تستمر الحكومة الجديدة حتى تموز/ يوليو 2021، وهو الموعد المفترض للانتخابات الرئاسية، وبعدها تعدّ بحكم المستقيلة، وتستمر بتسيير الأعمال ريثما يصدر مرسوم رئاسي بتسمية حكومة جديدة.

وفي 3 أيلول/ سبتمبر، أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس 3 قرارات فوض بموجبها وزراء الدولة وهم جميعاً ممثلون لأحزاب من الجبهة الوطنية التقدمية بممارسة صلاحيات واختصاصات الوزير المختص التي يمارسها رئيس مجلس الوزراء وفق الأحكام والقوانين النافذة والقيام بالمهام التي يكلفه بها رئيس مجلس الوزراء، وذلك فيما يتعلّق بشؤون مجلس الشعب، وشؤون الاستثمار والمشاريع الحيوية، وشؤون تنمية المنطقة الجنوبية.

وحافظت التشكيلة الحكومية الجديدة على التوزيع الطائفي للمناصب، والذي بات يعتمده النظام السوري منذ عام 2011، كبديل أو رديف للتوزيع المناطقي، حيث حصل المسيحيون على حقيبتين وهما النفط والإعلام، في حين حصل العلويون على أربعة حقائب وهي الدفاع والإدارة المحلية والأشغال العامة والنقل، مقارنة مع خمسة حقائب كانوا قد حصلوا عليها في الحكومة السابقة.

وبطبيعة الحال ما يزال معيار التعيين في المناصب الحكومية عند النظام السوري يقوم فقط على الولاء، والذي يقصد به القرب أو البعد والمعارضة أو التأييد من قبل الشخص والطائفة والمنطقة لسياسات السلطة إبان الأزمات وفي الاستقرار.

## د تعيينات جديدة

في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، أصدر بشار الأسد مرسوماً تشريعياً يقضي بتعيين لونا الشبل مستشارة خاصة لرئاسة الجمهورية، وهي خطوة غالباً ما تقتصر على التحضير للانتخابات الرئاسية عام 2021 وجذب الفئة الشبابية.
وفي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، أصدر بشار الأسد مرسوماً تشريعياً يقضي بتعيين فيصل المقداد وزيراً للخارجية وبشار الجعفري نائباً له وبسام الصباغ ممثل سورية لدى الأمم المتحدة، ويأتي ذلك بعد الإعلان عن وفاة وليد المعلم في 16 من الشهر نفسه. غالباً ما تعكس تلك التعيينات الحفاظ على خطاب وتوجّهات السياسة الخارجية للنظام السوري.

وزير الخارجية السوري فيصل المقداد يزور طهران

## هـ مؤتمر عودة اللاجئين

في 11 و12 تشرين الثاني/ نوفمبر، نظّم النظام السوري برعاية من روسيا مؤتمراً لعودة اللاجئين، بحضور 27 دولة و12 منظمة، دون وجود إعلان رسمي من معظم الجهات المشاركة.

فيما تم رصد الدول المشاركة وهي روسيا، وإيران، والصين، وكوبا، وفانزويلا، واليمن، وسلطنة عمان، ولبنان، والعراق والهند، والأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، والصومال، وفلسطين، وموريتانيا، وكازخستان، وقرغيزستان، وبيلاروسيا، وأبخازيا، وصربيا، والفلبين، ونيجيريا، وسيريلانكا، وجنوب إفريقيا، والفاتيكان.

ويُلاحظ أنّ معظم الدول المشاركة لا تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين باستثناء لبنان والعراق، وغياب مشاركة الدول ذات الثقل الكبير في هذا الملف مثل الاتحاد الأوروبي والأردن وتركيا وحتى مصر.

ويُمكن الاعتقاد أنّ الأهداف الرئيسية لعقد المؤتمر تتمثّل بالتسويق لوجود بيئة آمنة لعودة اللاجئين، وبالتالي حث المستثمرين للعودة أيضاً، على أمل أن يساهم ذلك في رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية، وإبداء الاستعداد للاتحاد الأوروبي بتقديم بديل عن تركيا في حل ملف اللاجئين مع الاتحاد الأوروبي، والذي يُشكّل عبئاً أمنياً على سياسات دوله.

# القسم الثاني: المشهد العسكري

## أولاً: شمال سورية

### 1) العمليّات القتالية

شهد عام 2020، إطلاق النظام السوري وحلفائه حملة عسكرية جديدة على منطقة خفض التصعيد شمال غرب البلاد، استمرّت منذ منتصف كانون الثاني/ يناير، حتى 5 آذار/ مارس، وهو تاريخ إعلان وقف إطلاق النار في إطار مذكرة تفاهم ثنائي بين روسيا وتركيا.

بدأت الحملة العسكرية –وهي الخامسة من نوعها على المنطقة منذ توقيع مذكّرة سوتشي (2018)– منتصف كانون الثاني/ يناير، باستئناف العمليات القتالية بعد توقفها لمدّة شهر تقريباً، وبموجبها سيطر النظام السوري على مساحة 2255 كم مربّع، محاصراً بذلك 11 نقطة عسكرية تركية.

في الواقع، لم يكن تجميد العمليات القتالية ناجماً عن قناعة حلفاء النظام السوري بالاكتفاء بما تم تحقيقه من إنجاز ميداني، بل لتجنّب حصول انهيار للمكاسب بعد سلسلة خسائر كبيرة لحقت بقواته من إسقاط لـ 3 طائرات حربية وتدمير عدة عربات من نوع pantsir-s1؛ إثر تدخل تركيا عسكريّاً بشكل مباشر في إطار عملية درع الربيع التي تم الإعلان عنها بتاريخ 27 شباط/ فبراير، وبموجبها استعادت فصائل المعارضة زمام المبادرة بالسيطرة على 125 كم، كان النظام السوري قد اجتاحها مسبقاً.

ورغم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، إلّا أنّ النظام السوري وحلفاءه لم يتخلّوا لاحقاً عن السبل العسكرية؛ بغرض الضغط على تركيا من أجل تعجيل وتيرة تطبيق مذكرة موسكو (2020).

استمرّت الخروقات بوتيرة متصاعدة لدرجة استهداف عربتين لتركيا مطلع أيار/ مايو، على محور آفس قرب مدينة سراقب، مما أدّى لاحتراقهما ومقتل جندي، إضافة لاستمرار عمليات السطع الناري واستخدام الطيران المسيّر المحمّل بالذخائر.

مع ذلك، لم ينزلق الطرفان إلى مواجهات مباشرة من جديد، فكل منهما أبدى حرصاً على ضمان صمود وقف إطلاق النار، لكن هذا لا يعني أنّ استمرار مفاوضات حافة الهاوية قد تحول من انزلاق نحو التصعيد مجدّداً عام 2020.

أدّى التباطؤ في تطبيق بنود البرتوكول الموقّع حول إدلب إلى إعلان روسيا تعليق عمل الدوريات المشتركة في 21 أيلول/ سبتمبر، هذا بصرف النظر عن أسباب تعليل تركيا لعدم تحقيق تقدّم كبير، من قبيل مساعيها في احتواء أنشطة التنظيمات الجهادية التي قامت باستهداف متكرّر للدوريات المشتركة على طريق حلب اللاذقية M4 مثلما هو موضّح أدناه:

- تعرّضت عربة تركية في 19 آذار/ مارس، لهجوم بعبوتين ناسفتين، مما أدّى لمقتل جنديين وجرح آخر.
- تعرّضت عربة تركية في 26 نيسان/ أبريل، لهجوم بصاروخ مضاد للدروع، اقتصرت فيها الأضرار على المادية.
- تعرّضت عربة روسية في 15 حزيران/ يونيو، لهجوم بعبوة ناسفة قرب قرية ترنبة، دون أن يتسبّب ذلك بمقتل أو جرح أحد.
- تعرّضت عربتين روسيتين في 14 تموز/ يوليو، لهجوم بعربة مفخخة، قرب قرية مصيبين، مما أدّى لإصابة 3 مقاتلين روس وتخريب الآليتين.
- تعرّضت عربة روسية في 25 آب/ أغسطس، لهجوم بقذيفة RPG قرب أورم الجوز، دون وقوع أضرار جسيمة.

علماً، أنّ تركيا استطاعت تسريع وتيرة عمل الدوريات المشتركة منذ أيار/ مايو، لتكمل مسارها في 22 تموز/ يوليو، المحدد بين بلدة ترنبة غرب سراقب وبلدة الحور عين غرب جسر الشغور. جاء ذلك بعد إنهاء اعتصام شعبي استمرّ حتى 29 نيسان/ أبريل، كانت هيئة تحرير الشام تقدّم الدعم والتوجيه له، على خلفية تفاهم بين هذه الأخيرة وضباط أتراك؛ يقضي بإزالة السواتر الترابية التي أقامها الجيش التركي قرب معارة النعسان، شريطة عدم عرقلة الهيئة تسيير الدوريات المشتركة على الطريق الدولي M4.

لم تفوّت تركيا فرصة تعزيز تواجدها العسكري في إدلب خلال فترة وقف إطلاق النار، حيث أنشأت 37 نقطة جديدة، لكنها أيضاً بدأت منذ 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر، بإخلاء النقاط المنتشرة في المناطق التي باتت خاضعة لسيطرة النظام السوري وعددها 14، ليصبح مجمل عدد النقاط العسكرية التركية في منطقة خفض التصعيد 56 متوزعة على شكل خطوط صد ودفاع على طول خطوط التماس مع النظام السوري، وعلى طول الطريق الدولي M4.

وإعادة انتشار النقاط العسكرية التركية شمال غرب سورية، لا يعني وجود اتفاق أو قبول من روسيا على التوزع الجديد لها جنوب الطريق الدولي M4.

عموماً، ما تزال بوادر التصعيد قائمة شمال غرب سورية رغم استمرار وقف إطلاق النار خلال عام 2020 قرابة 9 أشهر.

وعلى فرض حصل انزلاق غير متوقّع نحو التصعيد، لا يبدو أنّ الانخراط في العمليات القتالية سيكون مماثلاً لما سبق بالنسبة للنظام السوري وحلفائه؛ لا سيما وأنّ تركيا وسّعت من تواجدها العسكري بشكل غير مسبوق حتى كادت إدلب أشبه بثكنة عسكرية مزوّدة بترسانة أسلحة مهولة.

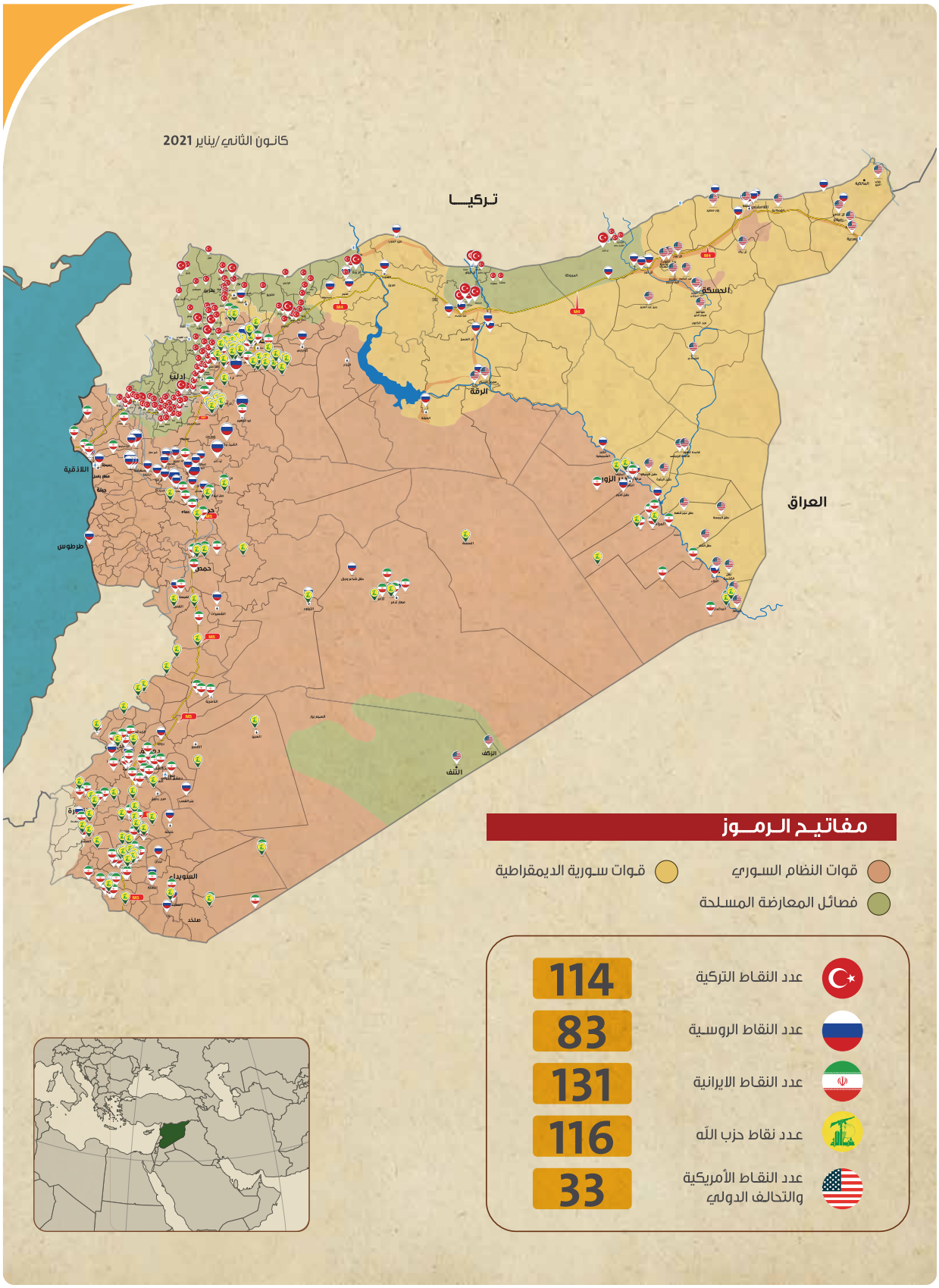


خريطة قواعد ونقاط القوى الخارجية في سورية

## 2) الاقتتال الداخلي

شهد عام 2020، اقتتالاً عنيفاً وغير مسبوق، بين هيئة تحرير الشام والتنظيمات الجهادية الأخرى العاملة في منطقة إدلب، وذلك على فترتين، بدأت الأولى في 23 حزيران/ يونيو، والثانية في 10 تشرين الأوّل/ أكتوبر.

جاء ذلك بعد أن قامت التنظيمات الجهادية الموالية للقاعدة بتجميع صفوفها في غرفة عمليات جديدة في 12 حزيران/ يونيو، تحت مسمّى فاثبتوا.

وغرفة "عمليات فاثبتوا" هي إعادة تشكيل جديد لغرفة عمليات فحرّض المؤمنين التي تأسّست في تشرين الأوّل/ نوفمبر 2018، من تنظيم حرّاس الدين فرع تنظيم القاعدة في سورية، وجبهة أنصار الدين وجبهة أنصار الإسلام وجماعة أنصار التوحيد، وهي تنظيمات انشقّت أصلاً عن هيئة تحرير الشام.

وإضافة للتنظيمات العاملة في غرفة عمليات وحرّض المؤمنين، باتت غرفة عمليات فاثبتوا تضم تنسيقيّة الجهاد وهي تنظيم أسسه عبد المعين كحّال المعروف بأبي العبد أشدّاء مطلع شباط/ فبراير، عقب إطلاق هيئة تحرير الشام سراحه بعد اعتقال دام منذ منتصف أيلول/ سبتمبر 2019. كما تضمّ أيضاً لواء المقاتلين الأنصار الذي أسّسه جمال حسين زينية المعروف بأبي مالك التلّي تزامناً مع إعلان غرفة فاثبتوا.

وتعود جذور الاقتتال إلى تراكم الخلاف بين هيئة تحرير الشام والتنظيمات الجهادية المنشقّة عنها، والذي يشمل العديد من الملفّات منها الاعتقالات المستمرّة والسلاح المصادر والعلاقة مع تركيا وتوزيع الموارد النقديّة والعينية، التي كانت سبب الخلاف الأساسي بين أبو مالك التللي وأبي محمد الجولاني.

وفي 25 و26 حزيران/ يونيو، فرضت هيئة تحرير الشام بالقوة العسكرية على مكونات غرفة عمليات فاثبتوا توقيع 3 اتفاقيات في 3 مناطق، مثلما هو موضح أدناه:

الاتفاق الأول: كان في منطقة عرب سعيد وسهل الروج غربي إدلب، ونصّ على

وقف إطلاق النار بين الطرفين في هاتين المنطقتين، ورفع الحواجز والاستنفار، على أن يبقى أبناء قرية عرب سعيد بسلاحهم الشخصي، ويخرج من أراد الخروج منها بسلاحه الشخصي أيضاً، وتُحول الدعاوى الشخصية من الطرفين إلى الحزب الإسلامي التركستاني للنظر فيها قضائياً، إضافة إلى إغلاق مقر تنظيم حراس الدين في عرب سعيد، والتعهّد بعدم نشر أي حواجز في المنطقة.

الاتفاق الثاني: كان في مناطق الحمامة واليعقوبية والجديدة غربي إدلب، ونصّ على إخلاء فوري لمقرات تنظيم حراس الدين باستثناء مقر واحد، ومنع نشر الحواجز إلا من قبل إدارة المعابر، والإفراج عن أحد العناصر، وإحالة بعضهم إلى القضاء.

الاتفاق الثالث: كان في مناطق حارم وأرمناز والشيخ بحر وكوكو شمال إدلب، ونصّ على إخلاء فوري لجميع مقرات تنظيم حراس الدين، ومنع نشر الحواجز إلا من قبل إدارة المعابر.

ومنذ 27 حزيران/ يونيو، بدأت هيئة تحرير الشام حملة أمنية واسعة لملاحقة قادة تنظيم حراس الدين، وبعد يوم واحد ألقت القبض على أبو عمر منهج، وتلاه تباعاً اعتقال كل من أبو يحيى الجزائري وفضل الله الليبي.

وفي 10 تشرين الأوّل/ أكتوبر، شنّت هيئة تحرير الشام هجوماً على قرية تل عادة شمال إدلب، لملاحقة خلايا تابعة لتنظيم حراس الدين. ومن حينها استطاعت الوصول للعديد من قادة هذا الأخير واعتقالهم وهم: قائد جيش الملاحم أبو عبد الرحمن المكي، وخالد الجوفي، والقاضي سهل الجزراوي، وأبو حمزة الدرعاوي.

ومع أنّ الحملة العسكرية والأمنية التي نفذتها هيئة تحرير الشام ضد التنظيمات الجهادية المتحالفة مع القادة، قوّضت نفوذها على نحو كبير، إلّا أنّها لم تؤد إلى تفكيكها، فقد قام تنظيم حراس الدين في 13 كانون الأوّل/ ديسمبر، بمداهمة بلدة محمبل جنوب غرب إدلب، واعتقل القائد العسكري في المنطقة والتابع لهيئة تحرير الشام المدعو أبو محمد ضياء.

عموماً، لا يعني ذلك أنّ هيئة تحرير الشام تنزع إلى تفكيك التنظيمات الجهادية الموالية للقاعدة بشكل كامل، بل إلى تجريدها من الفاعلية، ويُمكن ملاحظة ذلك بإعادة إطلاق سراح بعض القادة الذين سبق واعتقلتهم.

في سياق منفصل، شهد عام 2020، خلافاً كبيراً داخل صفوف حركة أحرار الشام، على خلفية استحقاق إطلاق المجلس العسكري في إدلب، حينما دعا قائد الجناح العسكري عناد درويش الملقّب بأبي المنذر في 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر، إلى عودة حسن صوفان قائداً عاماً للحركة.

إلّا أنّ دعوة أبي المنذر لاقت رفضاً كبيراً في صفوف الحركة، فلم تلتحق به سوى نسبة قليلة من المجموعة الميدانية، وحاول تجاوز هذا الخلل بفرض أمر واقع عندما شن هجوماً للسيطرة على معاقل قيادة الحركة في الساحل وجبل الزاوية والفوعة.

كان من الملاحظ الدعم الذي قدّمته هيئة تحرير الشام لعناد درويش وحسن صوفان، فيما يبدو أنّها قدّمت لهما وعوداً للحصول على امتيازات عسكرية وسياسية في المنطقة، فالسيطرة على قرار أحرار الشام يسهل على هيئة تحرير الشام إخضاع المجلس العسكري لها نتيجة إضعاف تمثيل الجبهة الوطنية للتحرير والذي يعادل النصف موزعاً بين الحركة وفيلق الشام.

وفي 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن حسن صوفان نفسه قائداً عاماً لأحرار الشام، لكن ذلك البيان كان يعكس تنامي القلق لديه من إخفاق محاولة الانقلاب على قيادة الحركة، خصوصاً بعد رفض معظم قطاعات وكوادر الحركة الانضمام له، وغياب دور حاسم لتركيا في صالحه رغم الدعاية المضللة التي سوّقها لنفسه.

ومع أنّ النتيجة النهائية لهذا الخلاف لم تحسم بعد، لكن يبدو أنّ حسن صوفان وعناد درويش يمتلكان حظوظاً جيدة لفرض أنفسهما داخل الحركة من جديد وإن كان بامتيازات أقل. بالمقابل، قد تضطر قيادة أحرار الشام لتقديم تنازلات تتضمن حل مجلس الشورى واستبداله بمجلس قيادة، وكذلك بما يخص الصلاحيات والمناصب.

في عام 2020، أيضاً كان هناك عدد من حالات الانقسام في صفوف الجيش الوطني السوري، وفق ما هو موضّح أدناه:

- في 2 أيار/ مايو، أعلنت 6 مجموعات عسكرية تابعة للسلطان مراد انشقاقها عنه، لتُشكّل في 2 آب/ أغسطس، فصيلاً جديداً تحت مسمى فرقة السلطان ملك شاه، تابعاً للفيلق الثاني.
- في 2 تموز/ يوليو، أعلنت 5 مجموعات عسكرية تابعة للسلطان مراد انشقاقها عنه، لتُشكّل في 2 آب/ أغسطس، فصيلاً جديداً تحت مسمى فرقة السلطان ملك شاه، تابعاً للفيلق الثاني.
- في 2 آب/ أغسطس، أعلن الفيلق الثالث في الجيش الوطني السوري عن حلّ الفرقة 23 والسيطرة على معسكراتها ومقارها، ونقل عناصرها إلى فصائل أخرى، بزعم وجود دعاوٍ قضائية وفساد إداري.

# ثانياً: شرق سورية

لم تشهد مناطق شرق سورية عمليات قتالية خلال عام 2020، بما في ذلك منطقة عملية نبع السلام؛ حيث حافظت أطراف النزاع في المنطقة على اتفاق وقف إطلاق النار في إطار تفاهم سوتشي الموقّع في 23 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019.

ويُستثنى من ذلك الخروقات التي استمرّت بوتيرة متفاوتة ومتواترة من اشتباكات متقطّعة وقصف مدفعي بين فصائل المعارضة السورية ووحدات الحماية الكردية في جبهات رأس العين وتل أبيض وعين عيسى، هذا عدا عن تنفيذ تركيا لطلعات محدودة بسلاح الطيران المسيّر استهدفت إحداها في 28 نيسان/ أبريل، مركزاً لقوى الأمن الداخلي المعروفة بأسايش في محيط رأس العين؛ مخلفة أضراراً ماديّة، وأخرى في 23 حزيران/ يونيو، استهدفت منزل قيادية في حزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي وعضوة تنسيقية مؤتمر ستار –المسؤول عن تجنيد الفتيات في وحدات حماية المرأة– وهي زهرة بركل، مما أدّى لمقتلها.

لكن منذ تشرين الأوّل/ أكتوبر، كانت هناك مؤشرات متزايدة لاستعداد تركيا لشنّ عمليات عسكرية في عين عيسى، فعدا عن القصف المكثف والمستمر، كما نفّذ الجيش الوطني السوري 3 عمليات عسكرية في محيط عين عيسى، الأولى في 21 تشرين الأوّل/ أكتوبر، باقتحام قرية العزيزية قبل أن ينسحب منها، والثانية في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر، بالهجوم على قرية المعلق قبل أن يتراجع عنها، والثالثة في 18 كانون الأوّل/ ديسمبر، بتنفيذ عملية في قرية مشيرفة الجهبل والتي سرعان ما تم الانسحاب منها.

ومن الواضح، أنّ تركيا لم تعد تقبل باستمرار حالة عدم اليقين في منطقة عين عيسى، لكن تطبيق مذكرة سوتشي (2019) يقتضي إمّا سيطرة النظام السوري وروسيا على المدينة وهو خيار يُعتبر مقبولاً بالنسبة لتركيا، أو بسيطرة المعارضة السورية عليها في حال أخفقت الجهود الروسية في تنفيذ الالتزامات.

# القسم الثالث: المشهد الاقتصادي

## أولاً: العقوبات الدولية

خلال عام 2020، اتّخذت الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي عدة إجراءات في إطار العقوبات التي بدأها الطرفان منذ عام 2011 ضد النظام السوري. ومنذ شباط/ فبراير، بدأ الطرفان تنسيقاً مشتركاً لتبني سياسة ضغط قصوى عبر العقوبات الاقتصادية لمواجهة هذا الأخير، وجرت في هذا الإطار عدّة مناقشات قادها المبعوث الأمريكي الخاص جيمس جيفري.

في 18 آذار/ مارس، أدرجت الولايات المتّحدة وزير الدفاع لدى النظام السوري علي عبد الله أيّوب على قائمة العقوبات. وفي 28 أيار/ مايو، تم تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري عاماً آخر.

في الأصل تشمل تدابير العقوبات حظر الأصول المالية لبعض الأشخاص والكيانات القانونية الخاضعة للولاية القضائية الأميركية، وحظر تصدير السلع والخدمات إلى سورية، يضاف إلى ذلك أنه يحظر على المؤسسات المالية الأمريكية التعامل مع البنوك والمصارف السورية، حيث يمنع تحويل الأموال إلى المصارف السورية.

ومع حلول 17 حزيران/ يونيو، أعلنت واشنطن دخول قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين حيّز التنفيذ، وحتى نهاية عام 2020، تم فرض 6 حزم من العقوبات مثلما هو موضّح أدناه:

الحزمة الأولى: طالت 39 شخصية وكياناً من النظام السوري بينهم بشار الأسد وزوجته أسماء الأخرس، وشقيقه ماهر الأسد وزوجته منال جدعان.

الحزمة الثانية: في 29 تموز/ يوليو، شملت 8 أفراد وكيانات وهم، حافظ الأسد نجل بشار الأسد، وزهير توفيق الأسد ونجله كرم الأسد، والفرقة الأولى في قوات النظام السوري. إضافة إلى رجل الأعمال وعضو غرفة تجارة دمشق وسيم أنور القطان، وشركاته، وهي مروج الشام للاستثمار والسياحة، وآدم للتجارة والاستثمار، وإنترسكشن المحدودة.

الحزمة الثالثة: في 20 آب/ أغسطس، شملت 6 أفراد، معظمهم شخصيات عسكرية وحزبية وهم يسار حسن إبراهيم أحد مستشاري بشار الأسد، وكذلك لونا الشبل المستشار الإعلامية لهذا الأخير، ومحمد عمار الساعاتي وهو أحد كبار مسؤولي حزب البعث والرئيس السابق لاتحاد الطلبة، وفادي صقر قائد قوات الدفاع الوطني، وسامر إسماعيل قائد فوج الحيدر في الفرقة 25 مهام خاصة، والعميد غياث دلّة القيادي في الفرقة الرابعة.

الحزمة الرابعة: في 30 أيلول/ سبتمبر، شملت 17 فرداً وكياناً، في مقدّمتهم قائد الفيلق الخامس اللواء ميلاد جديد، وحازم يونس قرفول، حاكم مصرف سورية المركزي.

الحزمة الخامسة: في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، شملت 19 فرداً وكياناً، أبرزهم أعضاء من مجلس الشعب وهم نبيل طعمة بن محمد، وعامر تيسير خيطي، وحسام بن أحمد رشدي القاطرجي، إضافة إلى قادة عسكريين.

الحزمة السادسة: في 22 كانون الأوّل/ ديسمبر، شملت 18 فرداً وكياناً، في مقدّمتهم أسماء الأخرس زوجة بشار الأسد، و5 آفراد آخرين من عائلتها، إضافة إلى مصرف سورية المركزي.

وقبل الشروع بتنفيذ قانون قيصر كانت السلطات القضائية في الولايات المتّحدة قد أصدرت في 15 حزيران/ يونيو، قراراً بالحجز على أملاك زوجين لبنانيين في مدينة والثام بولاية ماساتشوستس؛ لثبوت تعاملهما مع النظام السوري ونقل البضائع له بشكل غير قانوني.

ولا يبدو أنّ عقوبات قانون قيصر معنية بإسقاط النظام السوري كونها غير قادرة فعلياً على ذلك، فهذا الأخير بالتعاون مع روسيا وإيران وحلفاء آخرين قادر على الالتفاف عليها من أجل ضمان استمراره، لكنّ استمرارها حتماً يؤثر في المدى المتوسّط بشكل أكبر على أداء اقتصاد الحرب والموازي اللذين يعتمد عليها.

وتعمّدت الولايات المتحدة استهداف مصالح روسيا في القطاع العسكري بسورية في حزم العقوبات الثالثة والرابعة، مثل قائد الفيلق الخامس والفرقة الأولى، يُقصد به حث روسيا على تقديم تنازلات في سورية.

في 15 تموز/ يوليو، أعلنت الولايات المتّحدة في إطار مركز مكافحة تمويل الإرهاب الذي يضم إلى جانبها دول مجلس التعاون الخليجي، تصنيف أشخاص وشركات على قوائم الإرهاب وهم الهرم للصرافة، وتواصل والخالدي للصرافة، والتي تعمل في سورية وتركيا وكان لها دور حيوي في دعم مقاتلي تنظيم داعش المتواجدين في سورية.

وبموجب القرار غالباً ما تم تجميد أصول الشركات والشخصيات المصنفة، وحظر القيام بأي تعاملات مباشرة أو غير مباشرة لصالحها.
ويُمكن الاعتقاد أنّ هذا الإجراء عزّز من الإجراءات التي تقوم بها الولايات المتّحدة لتقييد قدرة النظام السوري على إدارة الاقتصاد المنهار، عبر شبكات المحسوبية، على اعتبار أنّ شركات الصرافة المذكورة تعمل في مناطق سيطرته، عدا عن وجود شكوك كبيرة لدور الصرافين في عمليات المضاربة لصالح دعم الليرة السورية.
في 17 شباط/ فبراير، أضاف الاتحاد الأوروبي، أسماء 8 رجال أعمال وكيانين إلى قائمة العقوبات المفروضة على النظام السوري. وفي 28 أيار/ مايو، تم تمديد العقوبات عاماً إضافياً حتى 1 يونيو/ حزيران 2021.
وتشمل اللائحة 277 شخصاً؛ بسبب مسؤوليتهم عن القمع العنيف الذي يمارس ضد المدنيين في سورية، حيث يتم فرض حظر السفر على المدرجين في لائحة العقوبات، كما يتم تجميد أصولهم داخل دول الاتحاد، وتقييد الاستثمارات، وحظر تصدير المعدات التقنية والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لممارسة ضغوط ضد السكان، وحظر النفط. أيضاً تطال العقوبات 70 كياناً بينها البنك المركزي.
وغالباً ما تأمل الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي بأن تساهم العقوبات المفروضة إلى جانب قانون قيصر في توفير آلية قويّة لمحاسبة النظام السوري على الجرائم التي ارتكبها بحق المدنيين، وكذلك المساهمة في حرمانه من الموارد المالية لإمداد الحملات العسكرية التي قتلت مئات الآلاف من المدنيين.
لكنّ العقوبات لا تعني بالضرورة إنهاء قدرة النظام السوري على تمويل الإنفاق العسكري وإدارة انهيار اقتصاد الحرب والموازي، لا سيما في حال استمرّ حلفاؤه في تأمين الموارد عبر القروض أو غيرها.

# ثانياً: الليرة السورية

شهدت الليرة السورية في عام 2020، انهياراً غير مسبوق في سعر صرفها أمام سلّة العملات الأجنبية؛ حيث فقدت تقريباً ضعفي قيمتها التي تم تسجيلها في مطلع كانون الثاني/ يناير. علماً أنّ أكبر انهيار لليرة حصل مطلع حزيران/ يونيو؛ عندما وصلت إلى عتبة 4 آلاف للدولار الواحد في معظم مناطق النزاع في البلاد.

ولطالما سجّلت الليرة السورية تفاوتاً بسيطاً في سعر الصرف بين مناطق النزاع الثلاث ومع نهاية كانون الأوّل/ ديسمبر كانت القيمة على النحو الآتي:

في مناطق النظام السوري بلغت قيمة الليرة 2920 أمام الدولار الواحد، مقارنة مع 910 تم تسجيلها مطلع العام.

في مناطق المعارضة السورية بلغت قيمة الليرة 2923 أمام الدولار الواحد، مقارنة مع 908 تم تسجيلها مطلع العام.

في مناطق الإدارة الذاتية الكردية بلغت قيمة الليرة 3935 أمام الدولار الواحد، مقارنة مع 903 تم تسجيلها مطلع العام.

يُمكن تفسير هذا التراجع الكبير والمتسارع على مدار سنة في صرف الليرة ضمن مناطق سيطرة النظام بما يلي:

- غياب قدرة أو رغبة البنك المركزي على ضخ الأموال في السوق المحلية؛ في ظل الضعف غير المسبوق في الاحتياطي النقدي.
- عدم قدرة عمليات المضاربة على دعم الليرة المحليّة لفترة طويلة ما لم تكن هناك خطوات أخرى تساعد الاقتصاد المنهار؛ على وقع العقوبات الغربية المشدّدة.
- تأثير الخلاف بين رامي مخلوف وبشار الأسد على الاقتصاد الرسمي والموازي.
- تفاقم الآثار السلبية لمكافحة فايروس كورونا على الاقتصاد المنهار والقدرة على التحكّم به.
- تقويض قانون قيصر قبيل وبعد الشروع بتنفيذه قدرة النظام السوري على إدارة اقتصاد الحرب والموازي.
- شروع بعض البنوك اللبنانية لإغلاق فروعها في سورية، مثل بنك لبنان والمهجر؛ قبيل بدء تنفيذ قانون قيصر.

- ضعف حركة التجارية البينية مع المناطق خارج سيطرة النظام السوري لا سيما شمال غرب البلاد، بما يعيق القدرة على دعم الاستقرار عند سعر صرف معيّن.

ويُمكن القول إنّ التراجع الذي تعرّض له سعر صرف الليرة أمام سلّة العملات الأجنبية ضمن مناطق المعارضة السورية والإدارة الذاتية، ناجم عن التأثّر بالانهيار الحاصل في مناطق النظام السوري، إضافة إلى عدم فاعلية عودة النشاط الجزئي إلى الحركة التجارية للأسواق المحلية في دعم اقتصاد الحرب في ظل توقّف الحركة التجارية البينية بشكل كبير أثناء مكافحة فايروس كورونا.

أمّا فيما يخصّ التحسّن الذي كان يطرأ على سعر صرف الليرة في كثير من الأوقات قبل أن تعاود الانخفاض الكبير، فهو يرجع إلى عمليات المضاربة التي يقوم بها الصرّافون في مختلف مناطق النزاع، لا سيما وأنّ النظام السوري بدأ في حزيران/ يونيو سلسلة إجراءات تهدف إلى فرض المزيد من القيود على شركات الصرافة منها الإغلاق التام وإغلاق التراخيص والملاحقة الأمنية ومصادرة الأموال من أجل الالتزام بالتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وتحديداً ما يخص منع استقبال الحوالات من الخارج.

وليس بالضرورة أن تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق استقرار مستدام في سعر صرف الليرة السورية، في ظل إجراءات قانون قيصر، وعدم قدرة عمليات المضاربة على دعم الليرة المحليّة لفترة طويلة ما لم تكن هناك خطوات أخرى تساعد الاقتصاد المنهار؛ من قبيل الحصول على قروض مالية كبيرة من حلفاء النظام السوري.

وفي 22 كانون الأوّل/ ديسمبر، أصدر بشار الأسد مرسوماً لاعتماد موازنة عام 2021، والتي أقرها مجلس الشعب في 16 من الشهر نفسه، بعجز يصل 2,8 مليار دولار وفق سعر الصرف الحالي، وإضافة لما سبق فإنّ إعلان مجلس الشعب مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر، عن عدم مقدرة الحكومة على تأمين الموارد اللازمة لموازنة عام 2021، يُعتبر مؤشراً على غياب الأدوات اللازمة لتأمين الأموال إلا عبر طباعة المزيد من العملة، ويعني مزيداً من الإحباط إزاء السياسات المعتمدة في إدارة انهيار الاقتصاد.

ويُلاحظ أنّ حزم العقوبات الاقتصادية في إطار قانون قيصر لم تساهم في إضعاف الليرة السورية، ففي 25 كانون الأوّل/ ديسمبر، سجّل سعر الصرف انخفاضاً محدوداً عند 2920 للدولار الواحد، مقارنة مع سعر الصرف الذي تم تسجيله في 19 حزيران/ يونيو، عند 2600 للدولار الواحد.

لكنّ إدراج مصرف سورية المركزي على قائمة العقوبات قد يؤدي لتراجع قدرة

النظام السوري على إدارة انهيار الليرة المحلية في عام 2021، لا سيما وأنّ المصرف كان يحتكر التحويلات عبره من أجل الحصول على القطع الأجنبي، منذ أن رفع السعر التفضيلي لتسليم الحوالات بالعمل الأجنبية في مطلع حزيران/يونيو، بواقع 1226 للدولار الواحد بعد أن كان قرابة 700 ليرة.

علماً، أنّ روسيا وإيران لم تمنحا أيّة قروض مالية للنظام السوري من أجل مساعدته في إعادة التحكم بانهيار الاقتصاد، ولا يبدو أنّ إيران قادرة على ذلك في ظل العقوبات الخانقة التي تعاني منها. ربّما تُفضّل روسيا التي تمتلك احتياطات نقدية بقيمة 560 مليار دولار أمريكي عدم التدخل المباشر وإتاحة المجال أمام تحقيق استقرار اقتصادي عبر الجهود الدبلوماسية والعسكرية التي تبذلها في سورية.

مسيرة الليرة السورية مقابل الدولار خلال عام

# ثالثاً: السلع الغذائية

شهدت أسعار السلع الغذائية في مختلف مناطق النزاع في سورية ارتفاعاً كبيراً بمعدّل وصل أحياناً لأربعة أضعاف وحتى أكثر من ذلك، عدا عن فقدان بعض المواد من الأسواق، وذلك في الفترة بين كانون الثاني/ يناير، وكانون الأوّل/ ديسمبر. وعدا عن الأسباب المباشرة التي أدّت إلى ارتفاع الأسعار خلال تلك المدّة، هناك أسباب أخرى تتعلّق باستمرار النزاع مثل التهريب وتقلّص المساحات الزراعية والعزوف عن العمل وغيرها.

وفي 14 حزيران/ يونيو 2020، حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة WFP من أن تطرق المجاعة أبواب سورية بسبب استمرار التدهور الاقتصادي والمعيشي، وأنه لا فائدة من إرسال مبالغ نقدية للسوريين في الوقت الحالي، كون المواطن لن يستطيع شراء أي شيء بها، لذا على الأمم المتّحدة إرسال مساعدات غذائية، خاصة وأن الأرقام تشير إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار.

وحاول النظام السوري من أجل استقرار الأسعار خلال فترات متقطّعة؛ الضغط على التجار لإجبارهم على البيع بسعر التكلفة.

طبعاً، كان ارتفاع أسعار السلع الغذائية؛ ناجماً عن انهيار سعر صرف الليرة ومن ثم تراجع الحركة التجارية بشكل كبير نتيجة إغلاق لبنان لكافة المعابر الحدودية مع النظام السوري، والغياب شبه الكامل للحركة التجارية في معبر نصيب الحدودي مع الأردن، وإغلاق المعابر مع مناطق سيطرة المعارضة السورية والإدارة الذاتية في إطار إجراءات مكافحة فايروس كورونا.

كما شهد مؤشر القوة الشرائية في مناطق النظام السوري تراجعاً كبيراً، وصل إلى 8,03 نقطة –وفق تصنيف موقعNUMBEO العالمي– وهو منخفض جداً، بينما سجّل مؤشر تكلفة المعيشة أيضاً انخفاضاً كبيراً وصل إلى 29,30 نقطة.

وفي شهري آذار/ مارس، وتشرين الأوّل/ أكتوبر، شهدت مناطق سيطرة النظام السوري أزمة كبيرة في الحصول على مادة الخبز؛ نظراً لعدم وجود القطع الأجنبي لدى النظام السوري من أجل دفع قيمة 40 مليون دولار لاستيراد 200 ألف طن من القمح، ولعدم رغبة شركات توريد القمح الروسية مثل Agribulk بسياسة التقسيط في الدفع، علماً أنّ هذا التردد يعود إلى 20 كانون الثاني/ يناير، حينما طلبت شركة الحبوب عروض أسعار من الشركات الروسية.

وفيما يلي جدول يحتوي على مقارنة الفوارق بين أسعار بعض السلع خلال سنة. علماً أنّ هذه الأسعار تختلف أيضاً بين العاصمة دمشق وغيرها بفروق قليلة.

| السلعة | السكر | الأرز | لحم دجاج | الخبز |
|---|---|---|---|---|
| الكمية | 1 كغ | 1 كغ | 1 كغ | 8 أرغفة |
| السعر | 600 | 650 | 950 | 100 |

كانون الثاني/ يناير 2020

| السلعة | السكر | الأرز | لحم دجاج | الخبز |
|---|---|---|---|---|
| الكمية | 1 كغ | 1 كغ | 1 كغ | 8 أرغفة |
| السعر | 1700 | 2600 | 7500 | 700 |

كانون الأوّل/ ديسمبر 2020

إعلان حكومة النظام السوري عن ارتفاع سعر ربطة الخبز

# رابعاً: مناطق المعارضة السورية

غالباً ما يتم تسعير السلع الغذائية في مناطق سيطرة المعارضة السورية عن طريق التجار، وهذا يختلف بين منطقة وأخرى، دون وجود تدخّل لضبط الأسعار من قبل المجالس المحليّة ووزارة الاقتصاد في حكومة السورية المؤقتة، باستثناء الأسعار في إدلب؛ حيث تقوم حكومة الإنقاذ بتحديد الأسعار بعد التوصّل لصيغة مقبولة بالنسبة للتجار.

وكان ارتفاع أسعار المواد الغذائية وفقدان بعضها ناجماً عن التأثّر بانهيار سعر صرف الليرة السورية، وتجميد الحركة التجارية مع مناطق سيطرة النظام السوري والإدارة الذاتية، إضافة لإيقاف استيراد البضائع من الصين، وكل ذلك في إطار الإجراءات الوقائية من فايروس كورونا.

وفي منتصف حزيران/ يونيو، بدأت المعارضة السورية بتسعير البضائع بالليرة التركية؛ بغرض دفع الأسعار نحو الاستقرار بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على السلع نتيجة انهيار سعر صرف الليرة لمستوى غير مسبوق.

فيما يلي جدول يحتوي على مقارنة الفوارق بين أسعار بعض السلع خلال سنة. علماً أنّ هذه الأسعار تختلف أيضاً بين منطقة وغيرها بفروق قليلة، باستثناء منطقة إدلب، وتم اعتماد الأسعار بالليرة السورية بعد معادلتها بسعر صرف الليرة التركية، والذي تم تسجيله أواخر كانون الأوّل/ ديسمر.

**كانون الثاني/ يناير 2020**

| السلعة | السكر | الأرز | لحم دجاج | الخبز |
|---|---|---|---|---|
| الكمية | 1 كغ | 1 كغ | 1 كغ | 8 أرغفة |
| السعر | 850 | 600 | 1400 | 400 |

**كانون الأوّل/ ديسمبر 2020**

| السلعة | السكر | الأرز | لحم دجاج | الخبز |
|---|---|---|---|---|
| الكمية | 1 كغ | 1 كغ | 1 كغ | 8 أرغفة |
| السعر | 1640 | 2460 | 6560 | 820 |

# خامساً: مناطق الإدارة الذاتية

تقوم الإدارة الذاتية بوضع تأشيرة لأسعار السلع الغذائية لكن دون أن يكون هناك التزام تام بها من قبل التجار.

وكان ارتفاع أسعار المواد الغذائية وفقدان بعضها ناجماً أيضاً عن التأثّر بانهيار سعر صرف الليرة السورية، وتجميد الحركة التجارية مع مناطق سيطرة المعارضة السورية والنظام السوري، وكل ذلك في إطار الإجراءات الوقائية من فايروس كورونا.

وقد لجأت الإدارة الذاتية لتسعير بعض مواد السلع التموينية بالدولار الأمريكي لغرض التجارة والمنافسة، في حين بقيت السلع الغذائية مسعّرة بالليرة السورية.

وفيما يلي جدول يحتوي على مقارنة الفوارق بين أسعار بعض السلع خلال سنة. علماً أنّ هذه الأسعار ثابتة نسبيّاً في جميع المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية:

| كانون الثاني/ يناير 2020 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| السلعة | السكر | الأرز | لحم دجاج | الخبز |
| الكمية | 1 كغ | 1 كغ | 1 كغ | 8 أرغفة |
| السعر | 700 | 650 | 1450 | 200 |

| كانون الأوّل/ ديسمبر 2020 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| السلعة | السكر | الأرز | لحم دجاج | الخبز |
| الكمية | 1 كغ | 1 كغ | 1 كغ | 8 أرغفة |
| السعر | 1700 | 2400 | 7000 | 1000 |

# القسم الرابع: المشهد الإنساني

## أولاً: المساعدات الإنسانية

في 10 كانون الثاني/ يناير، تبنّى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2504 (2020) والذي بموجبه أصبحت المساعدات الإنسانية عبر الحدود تصل إلى سورية من معبرين فقط مع تركيا وهما باب السلامة وباب الهوى، وقد أدّى إغلاق معبر اليعربية مع العراق إلى انخفاض نسبة المساعدات عن شرق سورية بنحو 40٪.

لكنّ في 11 تموز/ يوليو، أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً تبنى فيه القرار 2533 (2020)، حيث أصبح دخول المساعدات الإنسانية عبر الحدود يقتصر على معبر باب الهوى شمال غرب سورية.

وبلغ عدد شحنات المساعدات الإنسانية المحمّلة بمواد إغاثية التي دخلت سورية من معبري باب الهوى وباب السلامة خلال عام 2020، قرابة 11900، وذلك وفق بيانات الأمم المتّحدة، علماً أنّ 1600 شاحنة دخلت من معبر باب الهوى خلال النصف الأوّل من العام، أي قبل صدور قرار مجلس 2533 (2020) والذي قضى بإغلاقه.

لكنّ هذا الرقم من المساعدات الإنسانية لا يعتبر كافياً بالنظر إلى حجم النزوح الضخم للسكان نحو المناطق الحدودية مع تركيا. وفي الأصل تواجه الأمم المتّحدة صعوبة بالاستجابة في سورية مقارنة مع حجم الكارثة المتفاقمة والناجمة عن تجمع 2,8 مليون شخص قرب الشريط الحدودي بعد موجات النزوح التي شهدتها إدلب إثر الحملات العسكرية المتعاقبة.

ولا يوجد ما يوحي بأنّ الأمم المتّحدة ستكون قادرة على رفع مستوى الاستجابة، لا سيما مع تزايد الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم مع/ في ظل الاستجابة لمكافحة جائحة كورونا.

وتقويض آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود لا تعني عدم وجود حلول بديلة أمام المجتمع الدولي لإنقاذ الاستجابة الدولية تجاه سورية، فمن الممكن قيام المانحين الدوليين بإيصال المساعدات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات المحلية الفاعلة بعد تشكيل لجنة مشتركة على غرار تجربة الاستجابة لمكافحة فايروس كورونا.

# ثانياً: مكافحة فايروس كورونا

في 22 آذار/ مارس، أعلن النظام السوري عن تسجيل أوّل إصابة بفايروس كورونا ضمن مناطق سيطرته، وحتى نهاية عام 2020، بلغ عدد الإصابات 10821 شخصاً، والوفيات 660 شخصاً، والشفاء 5048 شخصاً.

وفي 17 نيسان/ أبريل، أعلنت الإدارة الذاتية عن تسجيل أوّل 3 إصابات بفايروس كورونا وحالة وفاة في مناطق سيطرتها، وحتى نهاية عام 2020، بلغ عدد الإصابات 7912 شخصاً، والوفيّات إلى 267 شخصاً، وحالات الشفاء إلى 1122 شخصاً.

وفي 9 تموز/ يوليو، أعلنت المعارضة السورية تسجيل أوّل إصابة بفايروس كورونا لطبيب في مستشفى باب الهوى، وحتى نهاية عام 2020، بلغ عدد الإصابات 19875 شخصاً، مع تسجيل 11815 حالة شفاء، وحالات الوفاة 299 شخصاً.

ورغم استمرار النظام السوري في الكشف عن الإصابات والوفيّات في مناطق سيطرته، إلّا أنّ الأعداد التي يصدرها غالباً ما تتسم بعدم الشفافية هذا عدا عن غياب المسؤولية والكفاءة في الاستجابة لمكافحة الوباء. في حين تفتقد أطراف الصراع الأخرى إلى الكفاءة اللازمة للاستجابة مع تفاوت في الشفافية والمسؤولية إزاء جائحة كورونا.

في الواقع، اتّخذت جميع أطراف الصراع إجراءات للوقاية من الفايروس، لكن مع غياب أو تفاوت في المسؤولية، فالنظام السوري سارع في نهاية نيسان/ أبريل إلى تخفيف إجراءات العزل، في حين لم تلتزم المعارضة السوري أو الإدارة الذاتية بقراراتها المتعلّقة بإغلاق الأسواق الشعبية إلّا لفترة قصيرة جداً من الزمن.

ومراراً، أبدت الأمم المتّحدة أو إحدى منظماتها ووكالاتها تحذيراً من تداعيات فايروس كورونا على الوضع الصحّي في سورية. وفي 12 نيسان/ أبريل، أقرّت منظمة الصحّة العالمية خطّة شاملة بإشراف فريق عمل مكون من 15 شخصاً، بهدف الإسهام في رفع جاهزية 8 مناطق.

وخلال عام 2020، واجهت جهود مكافحة الوباء في سورية عدّة تحدّيات وصعوبات وهي:

- بطء الاستجابة من قبل منظمة الصحة العالمية بسبب الآليات البيروقراطية الداخلية، وانخفاض أولوية سورية ككل ضمن برامج وكالات الأمم المتحدة بالعموم.

- التقدير الخاطئ لحجم الاستجابة اللازمة من قبل منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال كانت هذه الأخيرة قد خصصت مبلغاً قدره 4,7 مليون دولار لمكافحة كورونا عبر فريق العمل المشكّلة حديثاً، إلّا أنّ الضغط الكبير رفع الرقم إلى 33,5 مليون دولار، وهو دون المستوى، رغم التوقعات بارتفاعه لاحقاً.
- الأضرار التي شكّلها اعتماد القرار 2533 (2020) على مستوى الاستجابة الصحيّة؛ نتيجة عدم تمديد قرار مجلس الأمن 2504 (2020) بعد انتهاء مفعول القرار 2156 (2014).
- القيود التي قد تحدّ من تدخل المنظمات الدولية شمال غرب سورية، لا سيما في مناطق عمليات تركيا، فلا يكفي الاعتماد على مخصصات وزارة الصحة التركية أو عمل المنظمات المحلية للاستجابة في مكافحة الوباء.
- ضعف قدرة المعارضة السورية على مكافحة الفايروس في مناطق سيطرتها، سواء في إدلب أو في بقية مناطق الشمال، إذ أنّ عملية الاستجابة يُفترض ألا تقتصر على المساعدات الطبية والإنسانية المتعلّقة أو حتى التمويل، بل يجب أن تشمل تدريب الكوادر أو تأمين عودة كوادر قد خرجت من سورية نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر.
- ضعف الأنظمة الإدارية والسياسية والصحية لدى منظومات الحكم الثلاث في سورية (النظام السوري – المعارضة السورية – الإدارة الذاتية)، الأمر الذي يزيد من التعقيدات التي تواجهها المنظمات الدولية من جهة، وتحدّ من قدرتها على التحرك بشكل فعّال.

# ثالثاً: حركة النازحين واللاجئين

## 1 النازحون

شهدت منطقة خفض التصعيد شمال غرب سورية خلال الربع الأوّل من عام 2020، موجة نزوح كبيرة؛ نتيجة الحملة العسكرية التي شنّها النظام السوري وحلفاؤه، وبلغ عدد النازحين حتى نهاية العام، قرابة 500 ألف شخص –وفق تقديرات فريق منسقي الاستجابة وهو منظمة محليّة غير حكومية– علماً أنّ العدد تجاوز المليون شخص قبل أن يعود العديد من النازحين إلى مناطقهم التي لم يُسيطر عليها النظام السوري.

وهناك عدد من العوائق التي تحول دون عودة العديد من النازحين إلى منازلهم الواقعة في مناطق سيطرة المعارضة السورية، وأبرزها، استمرار الخروقات، والتدمير واسع النطاق للبنى التحتية من منشآت حيوية ومرافق طبية وغيرها، وعدم وجود اتفاق مستدام لوقف إطلاق النار.

نازحون هاربون من هول المعارك في إدلب. 11 فبراير/شباط 2020. © رويترز

## 2 اللاجئون

في 27 شباط/ فبراير، أعلنت تركيا رفع القيود عن السوريين طالبي اللجوء الراغبين بالتوجّه نحو أوروبا، وحتى منتصف آذار/ مارس، استمرّت هذه السياسة قبيل العودة إلى تشديد الرقابة نسبيّاً برّاً وبحراً، حيث بدأ خفر السواحل التركي بضبط طالبي اللجوء عند سواحل ولاية موغلا. علماً أن عدد طالبي اللجوء حينها تجاوز 150 ألف شخص.

اليونان بدورها أعلنت مراراً عن منع مهاجرين من عبور الحدود إلى أراضيها، وعن عزمها بناء جدار عازل بطول 15 كم؛ لذات الغرض، وقامت بحملة اعتقالات في مواجهة طالبي اللجوء، مما استدعى الأمم المتّحدة في 3 آذار/ مارس، لطلب عدم استخدام العنف المفرط بحق المهاجرين مع مطالبة هؤلاء أيضاً باحترام أمن الحدود بين الدول.

ويُمكن القول إنّ تركيا مارست ضغوطاً على الاتّحاد الأوروبي باستخدام ملف اللاجئين من أجل التوصّل إلى اتفاق نهائي حول الهجرة، والتلويح بعدم الاستمرار طويلاً بالإجراءات المؤقتة التي اتخذتها عند الحدود البحرية.

في مطلع نيسان/ أبريل، كانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد أكّدت أنّ المدن اللبنانية اتّخذت إجراءات تمييزية بحق السوريين تحت ذريعة فايروس كورونا، حيث تم فرض حظر تجوال على اللاجئن في 21 مدينة قبل أن تدعو الحكومة إلى ذلك على صعيد البلاد.

وفي 17 نيسان/ أبريل، كانت مفوّضية اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة قد أكّدت تراجع الحالة المعيشية للاجئين السوريين في لبنان لا سيما بعد ظهور فايروس كورونا، وأنّ 73٪ من العائلات السورية اللاجئة في لبنان تعيش تحت خطر الفقر الوطني.

وفي 18 نيسان/ أبريل، حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان –وهو منظمة دوليّة مقرّها جنيف– من تداعيات قرار السلطات في لبنان بإزالة مخيّم عبدو كلينتون للاجئين السوريين في منطقة البقاع، من قاطنيه في ظل انتشار فايروس كورونا. كما تم رفض المزاعم الرسمية التي اعتبرت الخطوة بأنّها لدرء الأفعال التي تنشأ من جراء الاحتكاك بين أهالي البلدة واللاجئين، على أنّ الأسباب ناتجة أصلاً عن حملات التحريض الإعلامية التي يشارك فيها مسؤولون في الحكومة، مما يستدعي ضرورة الامتثال للقوانين الدولية بخصوص اللاجئين.

في 26 نيسان/ أبريل 2020، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنّ الحكومة اللبنانية فرضت إجراءات تمييزية وقيوداً غير مبررة على اللاجئين السوريين

بحجة مواجهة فيروس كورونا، منها فرض حظر تجوال عليهم دون غيرهم من المواطنين في لبنان، عدا عن تأجيج بعض السياسيين المشاعر المعادية ضد اللاجئين واتهامهم بالمسؤولية عن نشر الفيروس في البلاد.

وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، نشب خلاف بين مواطن لبنان ولاجئ سوري في قرية بشرّي شمال شرق لبنان، مما أدّى لمقتل الأوّل على يد الأخير، وتبعه قيام السكّان بإحراق وتكسير ممتلكات لسوريين مقيمين في القرية، مما أدّى لفرار العديد منهم.

أيضاً، في 26 كانون الأوّل/ ديسمبر، نشب خلاف بين مواطنَين لبنانيين و6 لاجئين سوريين في قرية بحنين – المنية شمال لبنان، والذي يأوي 75 عائلة، انتهى بإشعال النيران في كامل المخيم.

ويُلاحظ ارتفاع مستوى أعمال العنف تجاه السوريين في لبنان، لا سيما مع انتشار التمييز العنصري في أوساط المجتمع والسلطة.

ولا يعني مواقف المنظمات الدولية حمل أو إلزام الحكومة اللبنانية على اتّخاذ خطوات للحد من الآثار السلبية على اللاجئين السوريين، فهي ليست المرّة الأولى التي يتم فيها التحذير من الممارسات العنصرية وسوء الواقع المعيشي الذي يعاني منها السوريون في لبنان دون أن يؤدي ذلك إلى أي استجابة.

# القسم الخامس: المشهد الأمني

## أولاً: شمال سورية

شهد عام 2020، ارتفاع وتيرة العمليات ضد مصالح المعارضة السورية في منطقة عمليتي غصن الزيتون ودرع الفرات شمال غرب البلاد من قبل قوّات سورية الديمقراطية وتنظيم داعش ومجهولين، استُخدمت فيها العربات والدرّاجات المفخّخة والعبوات الناسفة وعمليات الاغتيال.

كان أبرز تلك الهجمات ما تعرّضت له مدينة عفرين في 28 نيسان/ أبريل، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 40 شخصاً وجرح العشرات.

وغالباً ما تتسم العمليات الأمنية التي تم تنفيذها شمال غرب سورية بنوعيتها، مثل اغتيال قادة ميدانيين في صفوف فصائل المعارضة، واستهداف مراكز عسكرية، إضافة إلى إحداث تفجيرات ضمن منشآت حيوية مثل الأسواق والتجمعات والذي من شأنه أن يرفع تكلفة الأضرار.

ولا يُمكن تنفيذ عمليات أمنية نوعيّة إلّا في ظل غياب المسؤولية والحوكمة الأمنية داخل فصائل المعارضة السورية والتي تزيد من مظاهر الفوضى، وتعزز بيئة عدم الاستقرار في مناطق عمليات تركيا في سورية، التي يُفترض بها إعادة تقييم مستوى التدخل الأمني أو حتى العسكري.

في الواقع، تحتاج عملية فرض الاستقرار إلى موارد مالية كبيرة يتم تخصيصها لحوكمة الأجهزة الأمنية والعسكرية والإدارية، وغالباً لا تمتلك تركيا القدرة أو الرغبة على ذلك؛ في ظل غياب اليقين حول مستقبل تواجد تركيا القانوني في سورية، ما يدفعها إلى التركيز أكثر على دفع أموال في إطار التعافي المبكّر والاعتماد على الولاء كوسيلة لضبط حالة الفوضى أو التقليل من حدّتها، إلى جانب ترجيح الخيار العسكري.

## ثانياً: شرق سورية

شهد عام 2020، نشاطاً كبيراً لتنظيم داعش عبر الخلايا التابعة له في شرق سورية، ضد مصالح النظام السوري وقوّات سورية الديمقراطية في دير الزور والرقّة والحسكة وحمص.

ويُلاحظ تفاوت هجمات التنظيم بين تراجع وارتفاع في حدّة العمليّات وتوزيعها جغرافيّاً، وقد يعود ذلك غالباً إمّا لغياب الظروف الملائمة التي كانت قد لا تتوفّر لخلاياه دائماً التي تتحين تهيئة البيئة المناسبة لتعزيز أنشطتها مجدداً، و/ أو أنّ السبب يعود إلى عدم امتلاك التنظيم للموارد الكافية في ظل الاستنزاف الذي تتعرّض له الخلايا التابعة له بعد العمليّات المكثّفة التي تقوم بشنّها.

فيما لم يتم تسجيل أي نشاط لتنظيم داعش في مناطق سيطرة المعارضة السورية شرق البلاد، وهذا مقترن غالباً بعدم الرغبة في تحمّل أعباء إضافية في المنطقة، عدا عن كون هذه الأخيرة ليست هدفاً استراتيجياً له؛ لا سيما في حال كان يعتمدها مكاناً للإمداد اللوجستي ومخبأ لخلاياه وقادته، إضافة لتركيز التنظيم على تنفيذ عمليّات ضد مصالح المعارضة شمال غرب البلاد منذ تجمّع العديد من القادة والعناصر فيها بعد الحملة العسكرية التي شنّها التحالف الدولي ضد آخر معاقله في محافظة دير الزور نهاية عام 2018.

كما شهد عام 2020، قيام قوّات سورية الديمقراطية بتنفيذ عمليات أمنية عديدة ضد مصالح المعارضة السورية المتواجدة في منطقة عملية نبع السلام شرق الفرات، باستخدام العربات والدرّاجات المفخّخة والعبوات الناسفة وعمليّات الاغتيال.

والتفاوت الملاحظ في الاستهداف بين منطقة وأخرى مقترن بالقدرة على توفير الإمداد والدعم اللوجستي للخلايا والحصول على البيانات الكافية حول بنوك الأهداف، عدا عن تجاوز الرقابة والحضور لفصائل المعارضة على خطوط التماس أو الحواجز والمراكز العسكرية.

وفي عام 2020، أطلقت قوات سورية الديمقراطية حملة ردع الإرهاب في 10 حزيران/ يونيو، و17 تموز/ يوليو، في ريف الحسكة الجنوبي الشرقي وريف دير الزور الشرقي والشمالي الشرقي. ومع أنّ الأهداف الرسمية كانت لملاحقة خلايا تنظيم داعش، إلّا أنّ قسد غالباً ما حاولت التغطية من خلال الحملة على مساعيها في تطويع المكون العربي وإنهاء مظاهر الاحتجاج التي يقوم بها السكان المحليّون ضد سياسات الإدارة الذاتية.

# ثالثاً: جنوب سورية

خلال عام 2020، ارتفعت وتيرة استهداف قادة عناصر فصائل المعارضة السورية الذين وقّعوا على اتفاق التسوية أواخر تموز/ يوليو 2018، وذلك عبر الاغتيال بإطلاق النار المباشر والإعدام الميداني والقتل تحت التعذيب بعد الاختطاف وزرع العبوات الناسفة.

وحتى نهاية عام 2020، تم تسجيل 76 عملية ومحاولة اغتيال طالت قادة سابقين في فصائل المعارضة –وفقاً لمكتب توثيق الشهداء في درعا وهو منظمة غير حكومية– مما أدّى لمقتل 42 منهم، وذلك من قبل النظام السوري وتنظيم داعش ومجهولين.

كان أبرز تلك العمليات، اغتيال أدهم الكراد في 14 تشرين الأوّل/ أكتوبر، بعد انفجار سيارة تقله مع عدد من مرافقيه على طريق دمشق – درعا.

واستمرّ تصاعد عمليات الاعتقال والإخفاء والتغييب القسري من قبل الأفرع الأمنية التابعة للنظام السوري في درعا، والتي طالت غالباً عناصر وقادة فصائل المعارضة السورية سابقاً.

وتتعرّض مصالح النظام السوري –من حواجز وأرتال عسكرية ومراكز أمنية وأفراد وغيرها– للاستهداف بشكل دوري، وذلك غالباً من قبل فصائل المعارضة السابقاً وتنظيم داعش، ويتفاوت مستوى هذه العمليات بين فترة وأخرى وفقاً لعدّة عوامل أبرزها غياب الظروف الملائمة والموارد الكافية وأحياناً الرغبة في منح فرصة للخيار السياسي على حساب الأمني.

وبذلت روسيا جهوداً مكثّفة خلال عام 2020، لتجديد لاحتواء التصعيد جنوب البلاد وإعادة النظر في اتفاق التسوية الذي تنتهي مدّته في تموز/ يونيو 2020، حتى استطاعت رعاية توقيع اتفاق جديد بين اللجنة المركزية في درعا واللجنة الأمنية التابعة للنظام السوري في 3 كانون الأوّل/ ديسمبر، يقضي بتسليم المنشقين لقطعاتهم العسكرية وإلغاء الطلبات الأمنية بحق المدنيين.

لكن لا يعني هذا الاتفاق نجاح جهود فرض الاستقرار والحفاظ على تهدئة طويلة الأمد جنوب سورية، فهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تجديد اتفاقيات التسوية، لضمان وتعزيز السيطرة الأمنية والعسكرية للنظام السوري.

فقد تم توقيع 4 اتفاقيات إعادة التسوية خلال عام 2020 في رنكوس بتاريخ 15 كانون الثاني/ يناير، والصنمين بتاريخ 2 آذار/ مارس، وطفس بتاريخ 17 أيلول/ سبتمبر، وكناكر بتاريخ 3 تشرين الأوّل/ أكتوبر.

وكان من الملاحظ في عام 2020 ارتفاع وتيرة نشاط تنظيم داعش جنوب سورية، ضد مصالح النظام السوري، ومع ذلك لم يستطع التنظيم تجاوز مشكلة غياب خطوط الاتّصال والظروف المناسبة لنشاط خلاياه في المنطقة، لكنّه استفاد بشكل كبير من وجود فراغ كبير للسلطة، والذي يُوفّر بيئة ملائمة له لتنفيذ استراتيجيته القائمة على تشتيت وإضعاف قوّة بقية أطراف الصراع وتأمين الموارد اللازمة له.

كما لم يتم تسجيل ملاحقات أمنية ضد الأفراد من أجل إلحاقهم بالقطع العسكرية منذ الربع الثاني من عام 2020، ومع أنّ هذا التعطيل جاء على خلفية قرار يقضي بإيقاف التجنيد الإجباري والاحتياطي في إطار إجراءات الوقاية والحماية من انتشار فايروس كورونا، إلّا أنّ روسيا غالباً ما حاولت الاستفادة منه في المفاوضات التي أجرتها مع السكان المحليين وفصائل التسوية.

وكان هناك تركيز من النظام السوري خلال عام 2020، على حشد وتجميع وتوزيع قوّاته عند مداخل ومخارج القرى والبلدات والانتشار على الطرق الواصلة بينها، لتعزيز وصوله وتأمين مصالحه وحلفائه لا سيما إيران.

# الفصل الثاني
# مواقف الفاعلين الدوليين

# 1 الولايات المتّحدة

دعمت الولايات المتّحدة خلال الربع الأوّل من عام 2020، جهود تركيا في الحفاظ على وقف إطلاق النار شمال غرب سورية، وكذلك حقّها في الرد على مقتل جنودها إثر الاستهداف المتكرّر لنقاط المراقبة من قبل النظام السوري وحلفائه.

اتّسم دعم الولايات المتّحدة بالطابع الدبلوماسي لا سيما بالزيارة التي أجراها وفد رفيع المستوى في 3 آذار/ مارس، ضمّ المندوبة الدائمة لدى الأمم المتّحدة كيلي كرافت والمبعوث الخاص إلى سورية جيمس جيفري، إلى الحدود السورية من طرف إدلب، وذلك للمرّة الأولى منذ عام 2011.

وكانت هناك رغبة لدى واشنطن في الضغط على حلفاء النظام السوري من أجل الانخراط في عملية سياسية ذات مصداقية وفق القرار 2254 (2015)، دون اقتصارها على مسار الإصلاح الدستوري، إذ لم تفوّت واشنطن الفرصة لفرض مزيد من الضغوط الدبلوماسية على روسيا، حيث عرقلت في 8 آذار/ مارس، مساعي هذه الأخيرة لإصدار إعلان ضمن مجلس الأمن لتبني تفاهم موسكو حول إدلب.

ومع ذلك، لم تبدِ واشنطن موقفاً صارماً إزاء جهود روسيا لتقويض آلية نقل المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، حيث تم تمرير القرار 2533 (2020) والذي يقضي بتخفيض عدد المعابر إلى واحد فقط. علماً أنّ الولايات المتحدة رفضت خلال اجتماع مجلس الأمن في كانون الثاني/ يناير، مشروع قرار قدّمته روسيا كان يقضي بتخفيض عدد المعابر إلى واحد.

وأجرت مباحثات مستمرّة مع دول الاتّحاد الأوروبي لتعزيز التنسيق المشترك حول العقوبات الاقتصادية على النظام السوري في إطار ما بات يُعرف بسياسة الضغوط القصوى والتي تشمل أيضاً قانون قيصر الذي دخل حيّز التنفيذ في 17 حزيران/ يونيو.

وحدّدت الولايات المتّحدة شروطاً لرفع العقوبات بموجب قانون قيصر عن النظام السوري وهي إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق دون عوائق، وضمان عودة النازحين بشكل آمن وطوعي، ومساءلة مرتكبي جرائم الحرب، إضافةً إلى وقف الغارات الجوية ضد المدنيين واستهداف المشافي والمنشآت الحيوية.

ووفقاً إلى المبعوث الأمريكي إلى سورية جويل رايبورن، فإنّ الولايات المتّحدة أرادت إيصال 5 رسائل إلى العالم من خلال قانون قيصر وهي وجود توافق بين

الحزبين الجمهوري والديمقراطي داخل الكونغرس رغم الخلافات الداخلية والخارجية بين الجانبين – القانون سيطال الجميع ولا أحد مستثنى منه وفي المقدمة بشار الأسد والدائرة المقربة منه – لن يكون هناك نصر عسكري في سورية – لن ترجع الأمور إلى سابق عهدها وستبقى العقوبات والضغوطات مستمرة طالما بقي النظام مستمراً في هجماته العسكرية وقتل المدنيين – أنّ الجميع معرّض للعقوبات ممن يُفكّر بالاستثمار في مناطق النظام السوري – محاسبة الأشخاص الذين ارتكبوا الفظائع وشاركوا بالانتهاكات.

وغالباً ما يهدف قانون قيصر إلى تقويض شبكة المحسوبية الاقتصادية التي يعتمد عليها النظام السوري في دعم استمرار إدارة الاقتصاد المنهار، وحمل حلفائه على تقديم تنازلات، على أمل عقد تفاهم أمني يقود إلى الاستقرار.

أيضاً، استمرّت الولايات المتّحدة في تقديم الدعم لمشاريع التعافي المبكّر شمال شرق سورية، وهذا يشمل الخدمات الأساسية بعيداً عن القطّاع العسكري، كمجالات الصحة والتعليم والزراعة وترميم الطرقات والمجالس المحلية. يأتي ذلك في إطار دعم الاستقرار للحيلولة من عودة تنظيم داعش والحد من أنشطته.

وقد استمرّت الولايات المتّحدة في تقديم الدعم لإسرائيل خلال تنفيذ ضرباتها في سورية، ومع أنّها شجّعت لإعادة قنوات التواصل مع روسيا لكن ذلك لم يحدث.

وبذلت واشنطن جهوداً واضحة في دعم وصول حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي لاتفاق لتحديد مستقبل القضية الكردية في سورية وتعزيز حضور الطرفين في العملية السياسية.

كما، عادت الولايات المتّحدة لتعزيز حضورها العسكري في شرق الفرات ضمن محافظات الحسكة والرقّة ودير الزور، بعد أن انسحبت أواخر عام 2019 من بعض النقاط في محافظة حلب. علماً أنّ الولايات المتّحدة تنفّذ بشكل اعتيادي جولات في محيط النقاط العسكرية والشريط الحدودي مع تركيا والعراق ضمن محافظة الحسكة، وتجاوز عدد الدوريات 120 عام 2020.

وفي 9 تشرين الأوّل/ أكتوبر، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمديد حالة الطوارئ الوطنية الخاصة بسورية عاماً إضافياً. والمقصود بالطوارئ الوطنية القانون الذي أقره الكونغرس الأمريكي في عام 1976، والذي تم خلاله منح السلطات التنفيذية وعلى رأسها رئيس البلاد حق التعامل مع الأزمات دون قيود.

وبناءً عليه، يحق لرئيس الولايات المتّحدة التعامل مع الأزمة في سورية بشكل حاسم متجنباً أيّ قيود على قراراته المتعلقة بالأزمات، شريطة تأكيد وجود تهديدات غير اعتيادية تشكل خطراً على الأمن القومي والمصالح الأمريكية.

# 2 أوروبا

أظهرت دول الاتّحاد الأوروبي موقفاً رافضاً لتصعيد النظام السوري وحلفائه على إدلب خلال الربّع الأوّل من عام 2020؛ لما لذلك من أثر على أمن القارة العجوز من ناحية حصول موجة لجوء جديدة وتعزيز روسيا لتواجدها على الحدود الجنوبية للناتو.

ومع ذلك، أبدت العواصم الأوروبية –لا سيما باريس– حذراً من تفاهم موسكو (2020) بشأن إدلب؛ نظراً للغموض الذي اعترى تفاصيله، وغالباً ما تبدّد هذا القلق نسبياً مع انعقاد القمّة الرباعية بنسختيها الثانية والثالثة.

في الواقع، لم تُظهر العواصم الأوروبية الثلاث موقفاً واضحاً ونهائياً، حيال دعم تركيا في إدلب لتعزيز اتفاق وقف إطلاق النار كي يصبح مستداماً، وهذا مقترن باستمرار المخاوف من تنامي دور تركيا في المنطقة، خصوصاً وأنّها وضعت الاتّحاد الأوروبي أمام ضغوط لتقديم تنازلات من قبيل الامتثال لإعادة النظر في اتفاق الهجرة الموقّع بين الطرفين في عام 2016.

من جانب آخر، حافظت أوروبا على سياسة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها على النظام السوري منذ عام 2011، وذلك بإعلان تمديدها نهاية أيار/ مايو مدّة عام إضافي. علماً أنّ العقوبات باتت تشمل 273 شخصاً و70 كياناً، مع التأكيد مراراً على أنّ العقوبات تستثني المساعدات الإنسانية من مواد غذائية ومساعدات طبيّة.

ومنذ منتصف أيار/ مايو، بدأ الاتّحاد الأوروبي التحضير لعقد النسخة الرابعة من مؤتمر بروكسل لبحث ملف سورية ودعم مستقبلها، والذي انعقدت جلسته في 30 حزيران/ يونيو عبر دائرة تلفزيونية بسبب جائحة كورونا.

وتحتضن بروكسل منذ 4 سنوات مؤتمراً دورياً حول دعم مستقبل سورية والمنطقة، حيث انطلقت النسخة الأولى في نيسان/ إبريل 2017، ثم عقدت النسخة الثانية من المؤتمر في نيسان/ إبريل 2018، والثالثة في آذار/ مارس 2019.

وفي 14 تموز/ يوليو، أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء قرار مجلس الأمن الدولي 2533 (2020). ويبدو أنّ بروكسل لديها تخوّف من أن يؤدي القرار إلى تقليص وصول المساعدات الإنسانية، مما قد يؤدي إلى تعزيز بيئة عدم الاستقرار وخلق موجة جديدة من الهجرة على إثرها.

وبدا خلال عام 2020، أنّ هناك توجّهاً محدوداً لدى دول الاتّحاد الأوروبي لاعتماد

مبدأ المساءلة والمحاسبة ضد النظام السوري، كوسيلة إضافية لتنفيذ سياسات الضغط القصوى عليه.

حيث بدأت ألمانيا أواخر نيسان/ أبريل، بجلسات محاكمة ضابطين سابقين في صفوف النظام السوري؛ وهما أنور رسلان وإياد الغريب. وفي 22 أيار/ مايو، فتحت تحقيقاً بحق طبيب بولاية هيسن للاشتباه بارتكابه جرائم ضد الإنسانية في مشفى حمص العسكري. وفي 19 حزيران/ يونيو، تم تنفيذ الحبس الاحتياطي بحقّ طبيب سوري يُدعى علاء موسى، للاشتباه بارتكابه جرائم ضد الإنسانية خلال فترة عمله في مشفى حمص العسكري.

بدورها، فرنسا أصدرت في 17 حزيران/ يونيو، حكماً بسجن رفعت الأسد شقيق الرئيس السابق للنظام السوري، مدة 4 سنوات ومصادرة أمواله التي تقدّر قيمتها بنحو 100 مليون دولار، بتهمة غسيل الأموال والكسب غير المشروع والاحتيال الضريبي والاختلاس. لكن رفعت الأسد لم يمثل أمام المحكمة؛ بسبب نقله إلى المستشفى في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019، لإصابته بنزيف داخلي. علماً أنّ الحكم الأخير جاء على خلفية قرار سابق لمحكمة باريس في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2019، لذات التهم، التي نفاها وزعم أنه تلقى 4 هبات من السعودية كانت الأولى في عام 1984 والبقية بين عامي 2008 و2011، لكنّ المدعي العام قال إن تلك الإثباتات غير كافية، وإن 3 تحويلات تمّت بعد شراء العقارات.

علماً، أنّ إسبانيا سبق أن وجّهت تهماً له في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، باختلاس مبلغ قدره 600 مليون دولار، لكنه أيضاً نفى جميع التهم الموجّهة إليه.

وقد يُشجّع هذا التوجّه لدى بعض دول الاتّحاد الأوروبي دولاً أخرى للامتثال إليه وملاحقة المتّهمين بارتكاء الجرائم بموجب القانون الدولي، لكنّ تعميمه قد يؤدي لوصول مبدأ المساءلة لجميع أطراف النزاع، بما في ذلك المعارضة السورية. أيضاً إنّ اعتماد مبدأ المحاسبة لا يعني بالضرورة تطبيقه مباشرة من قبل الدول المتبنية له بقدر ما يُشكّل وسيلة إضافية لتنفيذ سياسة الضغط القصوى على النظام السوري.

وفي 18 أيلول/ سبتمبر، أعلنت هولندا على لسان وزير الخارجية ستيف بلوك، عن اعتزامها رفع دعوى قضائية ضد النظام السوري في المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، سعياً لمحاسبته على انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك جرائم التعذيب واستخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي 28 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت هولندا، أنّها وجدت طريقة لمحاسبة النظام السوري في محكمة لاهاي والتي تتمثل في الاستناد إلى اتفاقية مناهضة التعذيب التي وقّع عليها النظام السوري العام 2004.

لكن مسار المساءلة والمحاسبة يحتاج إلى تجاوز عدد من المراحل وفق المادة رقم 21 من اتفاقية مناهضة التعذيب، فمن المفترض أن تقوم هولندا بمراسلة النظام السوري من أجل التفاوض معه لوقف التعذيب، والذي قد يحاول كسب الوقت بالإنكار لمدّة طويلة قد تستغرق قرابة عاماً أو أكثر، وفي حال عدم الاستجابة يُفترض أن تقوم هولندا بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية.

وتُشكّل هذه الخطوة ورقة ضغط جديدة على روسيا يُمكن أن تستخدمها دول الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة الأمريكية من أجل دفع النظام السوري لاستجابة جادة إلى العملية السياسية في إطار قرار مجلس الأمن 2254.

# 3 تركيا

خلال عام 2020، أظهرت تركيا مرّة أخرى قدرة وجديّة على استخدام الخيار العسكري كوسيلة لتحقيق التوازن بين القوى، وطال ذلك لأوّل مرة في النزاع النظام السوري وحلفاءه، لكن ذلك لم يؤثر في حرصها على استمرار التفاهمات الثنائية مع روسيا من أجل فرض سبل الاستقرار في إدلب وتحويل وقف إطلاق النار إلى اتفاق مستدام لا مؤقت، وهذا ما يعكسه توقيع مذكّرة موسكو في 5 آذار/ مارس، ومن ثم حرصها على المضي قدماً بالعملية السياسية وعدم رغبتها بحصول تصعيد في ظل الخروقات المستمرّة.

وفي آذار/ مارس، سعت تركيا إلى إعادة النظر في اتفاق الهجرة مع الاتّحاد الأوروبي؛ عبر ممارسة ضغوط على دوله بتخفيف القيود لفترة محدودة أمام اللاجئين السوريين الراغبين بالحصول على طلبات لجوء. وفي حزيران/ يونيو، عادت تركيا لتلوّح مرّة أخرى بضرورة استئناف المباحثات الثنائية؛ على اعتبار أنّ تعداد اللاجئين لديها غير عادل مقارنة مع بقيّة دول العالم.

ومع ذلك، في 16 كانون الأوّل/ ديسمبر، قال الاتحاد الأوروبي إنّه سدّد لتركيا كامل المبلغ الذي تعهد به لمساعدة اللاجئين والمقدّر بـ 6 مليار يورو. علماً أنّ القمة التركية – الأوروبية التي انعقدت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، تعهدت بتخصيص صندوق بقيمة 3 مليار يورو لدعم اللاجئين السوريين في تركيا، وقرر الاتحاد الأوروبي بتخصيص مبلغ إضافي مماثل في القمة التي انعقدت بين الطرفين في 18 مارس/ آذار 2016، وذلك مقابل تعهّد تركيا بإيقاف موجة الهجرة نحو بلدانه.

وأبدت تركيا قلقاً من المباحثات الثنائية بين الأطراف الكردية، ووجّهت رسالة شديدة إلى الولايات المتّحدة وروسيا منتصف أيار/ مايو، بأنّها لن تسمح بأيّ مساعٍ لشرعنة وحدات الحماية الكردية ودمجها في المسار السياسي تحت مسمّى الأكراد السوريين. ويبدو أنّ لدى أنقرة مخاوف من تحقيق تقدّم في هذا الملف والذي قد يطال مصالحها في سورية، لا سيما في ظل عدم اعتراض موسكو عليه وإن كانت المفاوضات بين الأطراف الكردية تجري برعاية غربية.

وغالباً ما تدرك تركيا أنّ الولايات المتّحدة ما تزال متمسّكة باستخدام الملف الكردي لفرض مزيد من الضغط على سياساتها في سورية والإقليم. لكن لا يوجد أمامها الكثير من الخيارات لعرقلة المفاوضات بين الأطراف الكردية أو على الأقل ضمان أن تسير بشكل لا يتعارض إطلاقاً مع مصالحها، فاستخدام

الخيار العسكري مجدّداً شرق الفرات ليس قراراً سهلاً، وفرض قيود على المجلس الوطني الكردي قد لا تكون مجدية.

وفي مطلع حزيران/ يونيو، شدّد مجلس الأمن القومي في تركيا على مواصلة العمل بموجب سياسات هذه الأخيرة في سورية؛ في إصرار مستمر على الحفاظ على تواجدها العسكري المقترن بحماية أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وإرساء الاستقرار الإقليمي.

ولوّحت تركيا في مطلع حزيران/ يونيو، باستخدام الخيار العسكري لتطبيق المنطقة الآمنة شرق الفرات، وعادت لتؤكد في تموز/ يوليو، على حقّها المشروع في الرد على أيّة هجمات من النظام السوري والتنظيمات الإرهابية.

ويشير ذلك إلى عدم رضا تركيا إزاء عدم التزام الولايات المتّحدة وروسيا بتطبيق التفاهمات المرتبطة بمناطق سيطرة وحدات الحماية الكردية. لكن استمرار ذلك، قد يدفع تركيا إلى إبداء مزيد من الجدية باستخدام القوة العسكرية مجدداً شرق الفرات وغربه، سواءً في حالة الدفاع أو الوقاية.

وفي 8 آب/ أغسطس، قامت تركيا بإنشاء مركز قيادة جديد في القوات المسلحة لتنسيق العمليات العسكرية داخل سورية، قيادة اللواء هاكان أوزتكين. لتكون مسؤولة عن كافة نشاطات الجيش التركي في كل من منطقة نبع السلام ودرع الفرات وغصن الزيتون وخفض التصعيد.

ويُعتبّر تشكيل القيادة الموحدة عن رغبة في تسهيل آلية اتخاذ القرار الذي كان أكثر تعقيداً، وبالتالي جعله أكثر سرعة عبر التنسيق المباشر مع قيادة الأركان العامة، وأيضاً بات لدى القيادة الجديدة القدرة على التعامل مع أي تطور طارئ بشكل مباشر ومناسب. إضافة إلى فرض رقابة أكبر على الوحدات العسكرية المنتشرة في سورية.

وفي حزيران/ يونيو، جدّدت تركيا موقفها من رئيس النظام السوري كفاقد للشرعية؛ على اعتبار أنّ استمراره في السلطة يعني عدم الاستقرار في سورية؛ في الوقت الذي تسعى فيه تركيا للوصول إلى نموذج حكم يستجيب إلى مصالحها أو لا يتعارض معها على أقل تقدير، وهو ما لا يُمكن تحقيقه في بيئة من عدم الاستقرار.

وتواجد تركيا في سورية مقترن بحماية أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وإرساء الاستقرار الإقليمي، على أمل أن يساهم ذلك في الوصول إلى نموذج حكم يستجيب إلى مصالحها ومخاوفها الاستراتيجية أو على أقل تقدير لا يتعارض معها.

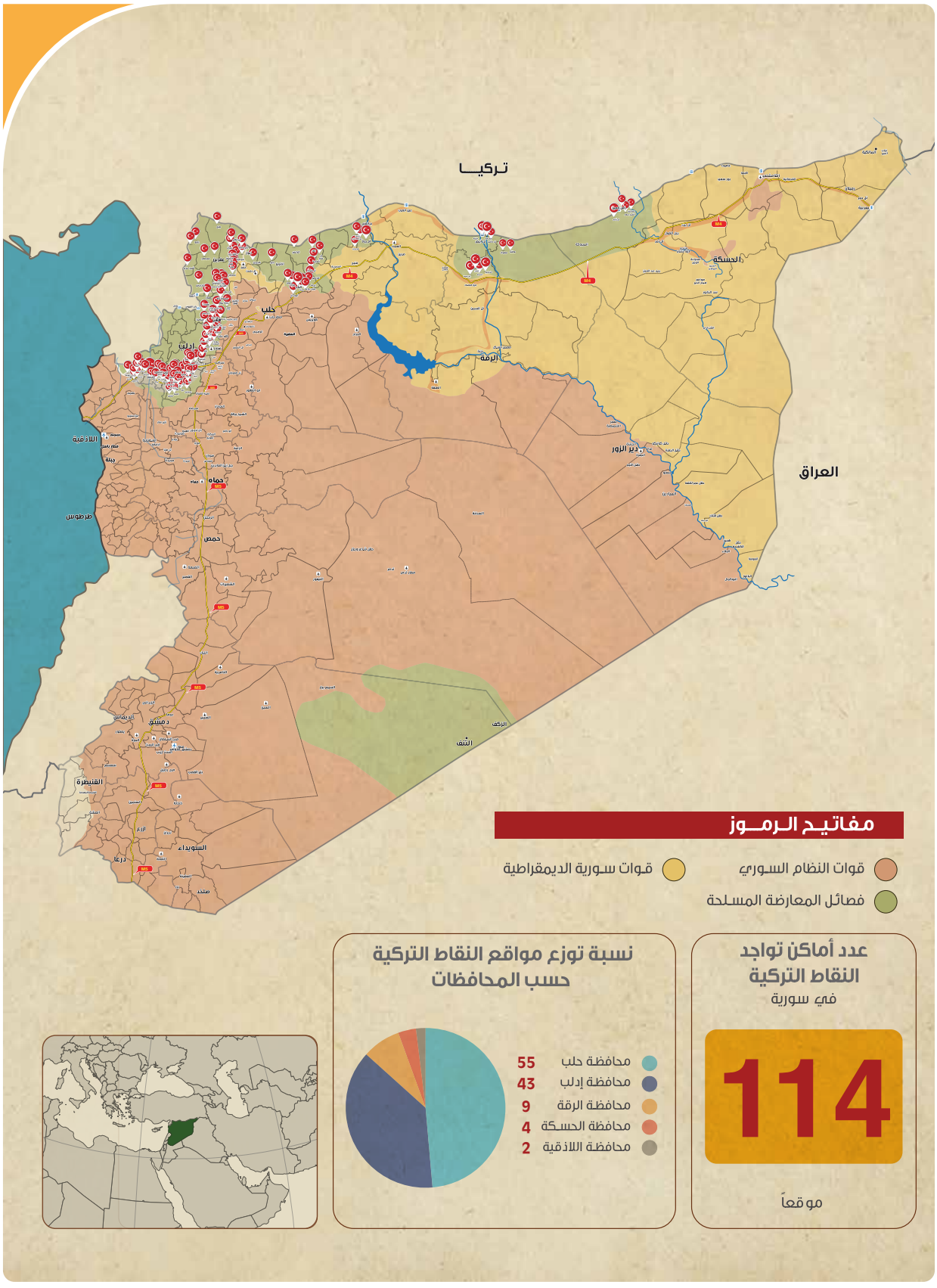


خريطة القواعد والنقاط التركية في سورية

# 4 روسيا

واجهت روسيا خلال عام 2020، جملة من التحدّيات في سورية، حيث عادت لاستخدام الخيار العسكري لفرض مقاربتها ورؤيتها في إدلب شمال غرب البلاد، على أمل تحويل الإنجازات الميدانية إلى مكاسب سياسية؛ بعد أن أخفقت في ذلك عام 2018 و2019.

واصطدمت جهود روسيا مرّة أخرى بتواجد تركيا العسكري في إدلب، ومع أنّها أبدت موقفاً متشدّداً إزاء مصالح أنقرة، لكنّها سرعان ما عادت لإظهار المرونة بتوقيع مذكرة موسكو في 5 آذار/ مارس؛ بعد الخسائر الميدانية الكبيرة التي لحقت بقوّات النظام السوري.

وحمّلت روسيا حلف الناتو مسؤولية دعم فصائل المعارضة السورية بالسلاح النوعي بعد سلسلة الخسائر التي لحقت بقوّات النظام السوري في كانون الثاني/ يناير، في محاولة منها لإظهار تدخّل الدول الأوروبية عسكريّاً في سورية ليس في إطار مكافحة الإرهاب فحسب.

ولطالما حمّلت روسيا مسؤولية التصعيد في إدلب إلى تركيا؛ بزعم عدم الالتزام بتعهداتها. لكن، مع توقيع مذكّرة موسكو (2020) أظهرت روسيا ليونة نوعاً ما، والتي لم تقتصر على الصعيد الدبلوماسي والإعلامي فحسب بل عبر منح تركيا المجال لتطبيق بنود التفاهم، باستثناء تحميل التباطؤ والعرقلة في سير هذا الأخير على التنظيمات الجهادية. طبعاً، لا يعني أنّ روسيا تخلّت عن سياسة الضغط القصوى على تركيا باستخدام السبل العسكرية مثل الخروقات وعمليات السطع الناري التي شاركت فيها القوّات الروسية الخاصّة في حزيران/ يونيو، وصولاً لاستئناف الطلعات الجوية التي طالت في 26 تشرين الأوّل/ أكتوبر منشأة عسكرية تابعة لفيلق الشام في قرية الدويلة غرب إدلب؛ مما أدّى لمقتل 78 عنصراً وجرح العشرات.

ولم تتخلّ روسيا عن تحميل الولايات المتّحدة الأمريكية مسؤولية انهيار الاقتصاد السوري لا سيما منتصف شهري كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو، في إشارة مباشرة للعقوبات التي تم فرضها وتجديدها، وغالباً ما حاولت روسيا إظهار أنّ مباحثات مسار الإصلاح الدستوري كافية لرفع العقوبات عن النظام السوري وحتى تقديم أموال إعادة الإعمار، لكن يبدو أنّها أصيبت بخيبة أمل بعد الشروط التي وضعتها واشنطن وبروكسل لتخفيف القيود أو رفعها

نهائياً.
ومع أنّ موسكو أكّدت بعد دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ استمرار التعاون مع النظام السوري في المجال العسكري ومكافحة الإرهاب في سورية، إلّا أنّه لم يسبق أن قامت بمنحه قروضاً مالية من أجل مساعدته في إعادة التحكم بانهيار الاقتصاد، رغم امتلاكها احتياطات نقدية بقيمة 560 مليار دولار أمريكي، فيما يبدو أنّ روسيا تُفضّل عدم التدخل المباشر وإتاحة المجال أمام تحقيق استقرار اقتصادي عبر الجهود الدبلوماسية والعسكرية التي تبذلها في سورية.
من جانب آخر، في 25 أيار/ مايو 2020، عيّن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سفير بلاده في سورية ألكسندر يفيموف ممثلاً خاصاً له دمشق لتطوير العلاقات مع النظام السوري. وفي 29 أيار/ مايو، فوّض بوتين وزارتي الخارجية والدفاع لاستلام منشآت إضافية في سورية بعد التواصل مع النظام من أجل وضع الترتيبات القانونية اللازمة.
مما يعني أنّ السفير الروسي في سورية لم تعد مرجعيته وزارة الخارجية فقط ولا مؤسسة الرئاسة، بل الرئيس فلاديمير بوتين شخصيّاً، ولذلك دلالة على أولوية الملف السوري بالنسبة لهذا الأخير وتطورات مقبلة تتطلب سرعة في التواصل واتّخاذ القرار.
وقد شهد شهر حزيران/ يونيو، نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً لوزارة الخارجية الروسية؛ بإجراء مقابلات مع رئيس الائتلاف الوطني السوري بين عامي 2012 و2013 معاذ الخطيب في العاصمة القطرية الدوحة، ومع مجموعة من السياسيين العلويين المناهضين للنظام السوري. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود رؤية واضحة وجديدة لدى روسيا حول العملية السياسية، بقدر ما يعكس مساعيها الحثيثة لإيجاد سبل جديدة للخروج من الأزمة.
وفي 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، رعت موسكو مباحثات بين حزب الإرادة الشعبية وجبهة السلام والحرية، التي تضم تيار الغد والمجلس الوطني الكردي والمنظمة الآثورية، على أمل أن يساهم ذلك في تحقيق مزيد من الوصول لروسيا شرق الفرات على المستوى الدبلوماسي.
وحتى على المستوى العسكري، بذلت روسيا جهوداً مضاعفة لتعزيز تواجدها شرق الفرات، ومارست ضغوطاً كبيرة على قوات سورية الديمقراطية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر، من أجل توقيع اتفاق يؤدي إلى سيطرة النظام السوري على عين عيسى وفق نموذج مماثل للمربّع الأمني في القامشلي.
وفي 8 تشرين الأوّل/ أكتوبر، عيّن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف،

مبعوثاً خاصاً له للتسوية السورية، وهو ألكسندر كينشاك، رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية. ويُعتبر هذا المبعوث الرابع لروسيا في سورية، بعد ألكسندر يفيموف، الذي تم تعيينه مبعوثاً خاصاً فوق العادة للرئيس فلاديمير بوتين في أيار/ مايو 2020.

وقد يساعد تعيين المبعوث الجديد على استمرار التعاون بين تركيا وروسيا للوصول إلى تسوية في سورية، لا سيما وأنّه يتبنى موقفاً داعماً لتعزيز العلاقة الثنائية بين البلدين.

وغالباً ما يعكس هذا التعيين تركيز روسيا على ترجيح الخيار الدبلوماسي على العسكري في حل القضايا الخلافية العالقة مع الدول المعنية بالملف السوري، إضافة إلى رغبة في تعزيز التعاون السياسي مع النظام السوري في إطار ضمان مصالح روسيا وتنفيذ سياساتها، لا سيما بعد مرور 5 أعوام دون تحقيق مكاسب ملموسة وفعّالة من التدخّل في سورية.

وفي 31 آب/ أغسطس، أطلقت روسيا عملية الصحراء البيضاء لملاحقة خلايا تنظيم داعش المتواجدة في مناطق البادية الشامية الممتدة بين مدن البوكمال والميادين وسخنة. وشارك في الحملة الفيلق الخامس ولواء القدس الفلسطيني بقيادة مباشرة من ضباط الجيش الروسي، إضافة إلى مجموعتين من تشكيلات القوات الروسية، واحدة تتبع للقوات الخاصة بقوام 75 مقاتل، وأخرى تتبع لقوات فاغنر الرديفة بقوام 120 مقاتل.

فيما يبدو أنّ روسيا تتخوّف من أن تتسبب عمليات تنظيم داعش في البادية بامتلاكه مزيداً من القدرة على تذخير وتسليح وتمويل نفسه بما قد يُشكّل تهديداً لمصالحها في المنطقة.

وخلال عام 2020، استمرّت روسيا باستخدام دبلوماسية المساعدات الإنسانية في سورية، والتي تتضمن حصصًا غذائية من سكر وأرز وطحين وشاي، وفي أفضل الأحيان يضاف إليها حليب.

وتستخدم روسيا المساعدات الإنسانية في سورية لمنافسة نظام المساعدات الذي تقوده الأمم المتحدة، وذلك لزعزعة الثقة في جهود هذه الأخيرة والمجتمع الدولي، مقابل الحصول على قبول واسع لها في المجتمع وولاء بين الزعماء والوجهاء المحليين.

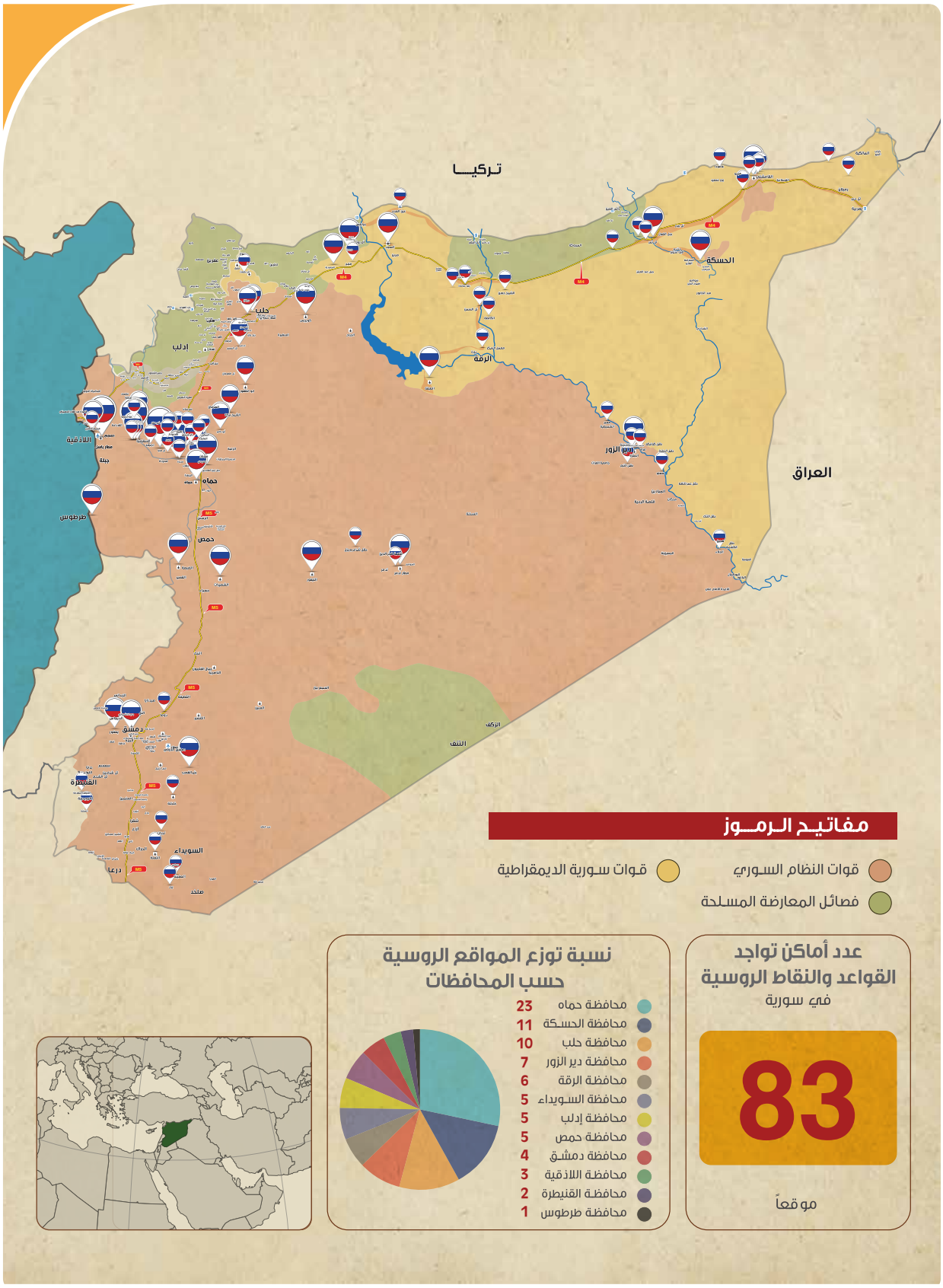


خريطة القواعد والنقاط الروسية في سورية

# 5 إيران

قدّمت إيران دعماً كبيراً للنظام السوري خلال الحملة العسكرية على إدلب خلال الربع الأوّل من عام 2020، وقد ساهم ذلك في تحقيق تقدّم ميداني ملحوظ لصالحه، على خلاف الحملة العسكرية في عام 2019 التي تحفّظت عن انخراط فاعل فيها.

ومع توقيع مذكّرة موسكو (2020)، التزمت إيران الصمت؛ أي دون تعليق رسمي يدعم أو ينتقد ما جاء في التفاهم باعتبار أنّها لم تكن حاضرة بشكل مباشر –كالعادة– خلال المباحثات الثنائية بين روسيا وتركيا بشأن إدلب. يُمكن الاعتقاد أن إيران لم تعرقل تطبيق الاتفاق لاحقاً؛ لضمان مصالحها عبر روسيا لا سيما وأنّها كانت شريكاً أساسيّاً في تحقيق الإنجازات العسكرية على الأرض.

في الواقع، حاولت إيران الحضور بفاعلية أكبر إلى جانب الدول الضامنة لمسار أستانا من خلال الدعوة إلى عقد قمّة ثلاثية لاحتواء التصعيد في إدلب نهاية شباط/ فبراير، وإلى أداء دور الوسيط بين تركيا والنظام السوري. لكنّ هذه الجهود لم تثمر باستثناء انعقاد الاجتماع الثلاثي بصيغة أستانا بعد توقيع مذكّرة موسكو بشأن إدلب.

من جانب آخر، علّقت إيران نهاية نيسان/ أبريل على تقرير فريق التحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول سورية –الصادر في 8 من الشهر نفسه – بوصفه متحيّزاً وأحادي الجانب وغير مستقل وخارج عن نطاق صلاحيات المنظمة. وبطبيعة الحال، ينسجم موقف إيران مع موقف روسيا التي سبق وأن رفضت نتائج التقرير بشكل قاطع، وهو يُعبّر عن مخاوف من اعتماد مبدأ المساءلة من قبل المجتمع الدولي ضد النظام السوري وحلفائه.

وقد تطال المحاسبة مصالح إيران في سورية من منشآت حيوية ومواقع عسكرية تتواجد فيها ميليشيات تابعة لها، على غرار ما حصل حين توجيه ضربة ثلاثية على سورية من قبل الولايات المتّحدة، فرنسا وبريطانيا منتصف نيسان/ أبريل 2018. هذا عدا عن المخاوف يتم استخدام مبدأ المحاسبة كآلية لتفاوض الولايات المتّحدة مع روسيا ذلك على حساب إيران.

أيضاً حاولت إيران عدم تظهير الخلافات الثنائية مع روسيا؛ لا سيما بعد تلويح هذه الأخيرة غير المباشر –عبر وسائل الإعلام– بإمكانية التخلي عن رئيس النظام السوري بشار الأسد. ربّما تأمل طهران بتجاوز التبيان في المواقف من

خلال تكثيف قنوات التواصل الثنائية أو الثلاثية بصيغة أستانا، لكنّ ذلك لا يعني أن تمنح طهران الثقة لموسكو في سورية، بقدر ما يعكس رغبتها في إزالة عوامل تنامي الثقة المتزعزعة بين الطرفين في الملف السوري.

ومع دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ سارعت إيران إلى تأكيد دعمها لاقتصاد النظام السوري بالتعاون مع روسيا، مع الإشارة بشكل مباشر إلى الخط الائتماني كأحد وسائل الدعم. لكن إيران سبق وأن جمدت التعاون عبره نهاية عام 2019؛ بسبب عدم التزام النظام السوري بشروطه. ما قد يدعو لتشكيك بمدى جدّيتها في تقديم الدعم خصوصاً مع غياب الكميات اللازمة من القطع الأجنبي لديه. وعدا عن ذلك لا يبدو أنّ لدى طهران القدرة على تقديم قروض مالية على فترات طويلة في ظل العقوبات الخانقة التي تعاني منها، والتي أدّت إلى إيقاف دعمها لبعض وسائل الإعلام في حزيران/ يونيو مثل قناة المنار وغيرها.

ميليشيات ايرانية في مدينة حلب السورية

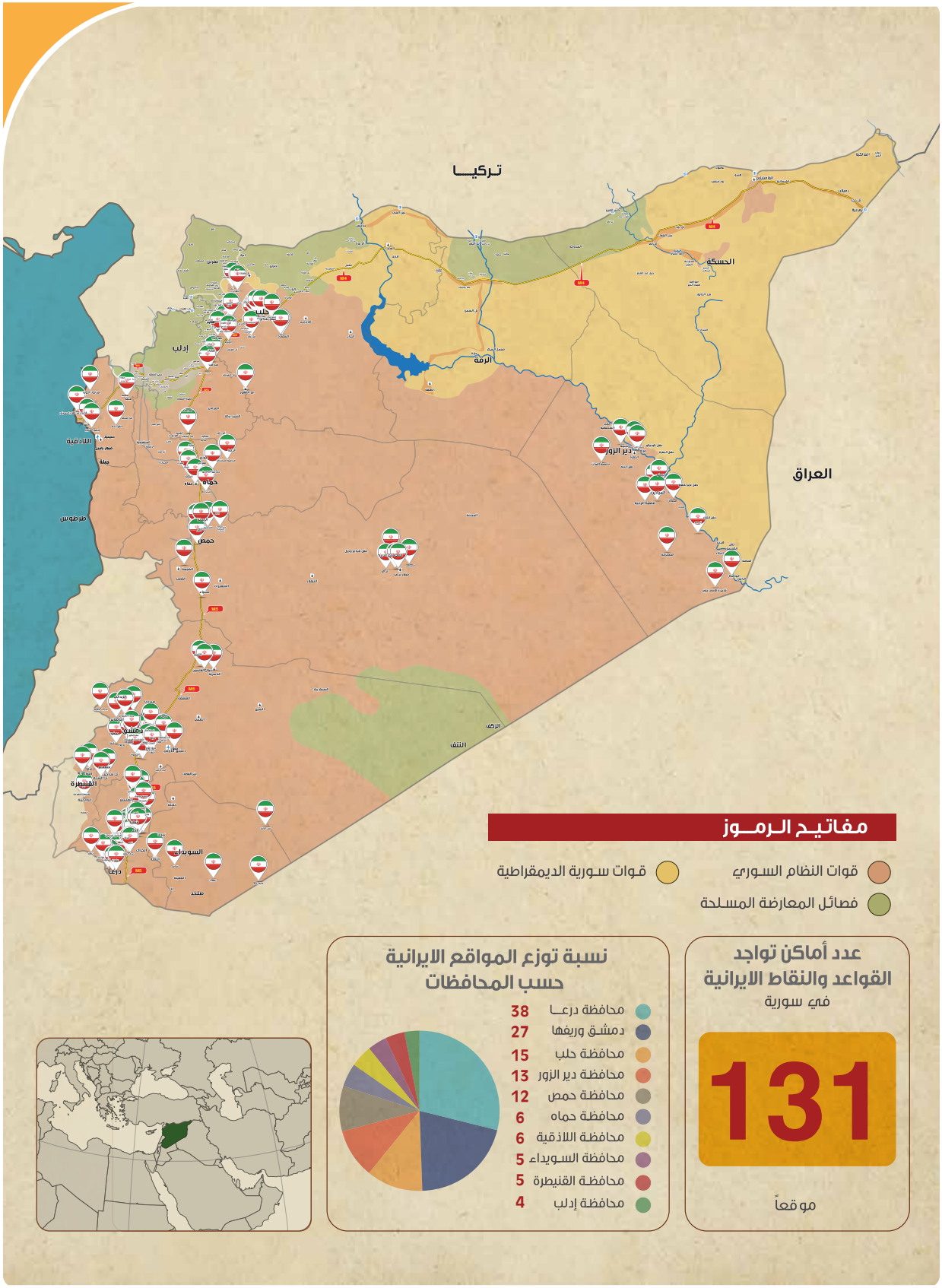


خريطة القواعد والنقاط الايرانية في سورية

# 6 إسرائيل

أعلنت إسرائيل عام 2020، عن بدء مرحلة جديد في سورية تقوم على الانتقال من سياسة تقويض نفوذ إيران إلى طردها نهائياً.

ويُلاحظ أنّ هذا الإعلان جاء في أواخر نيسان/ أبريل، فيما يبدو أنّ الأزمة السياسية التي شهدتها إسرائيل كانت تحد من الانخراط السريع بتنفيذ استراتيجية فعّالة ضدّ تواجُد إيران في سورية، ومع تشكيل حكومة وحدة بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس في 20 من الشهر نفسه، باتت الظروف مهيَّأة أكثر لذلك، لا سيما من ناحية إشغال الرأي العامّ الداخلي عن انتقاد الاتفاق الجديد.

واستهدفت إسرائيل خلال عام 2020، 27 مرّة سورية، كانت كل هجمة تشمل عدداً من المواقع العسكرية التابعة لإيران والميليشيات التابعة لها وللنظام السوري في 8 محافظات وهي حلب ودمشق وريفها ودرعا والقنيطرة وحمص وحماة ودير الزور.

ولم تعترف إسرائيل سوى بـ 4 ضربات، والتزمت الصمت في العمليات الأخرى، ويندرج ذلك في سياق التكتم الذي اتبعته منذ عام 2013، في ظل صعوبة وضع حد فاصل بين التصعيد غير المرغوب والوقاية المطلوبة.

واعتمد سلاح الجو الإسرائيلي خلال تنفيذ العمليات داخل سورية على طائرات F16 ومروحيات الأباتشي، والطائرات المسيّرة، والبوارج البحرية.

ويُلاحظ تركيز إسرائيل على استهداف المنشآت العسكرية مثل مطار T4، ومستودعات التسليح والتصنيع والتذخير، وعربات القتال، وبطاريات الدفاع الجوي، ومباني القيادة، والعربات التي تحتوي على قادة بارزين، مثل العملية التي نفّذتها منتصف نيسان/ أبريل بالقرب من معبر جديدة يابوس عند الحدود السورية – اللبنانية.

ويبدو من الخسائر، التي اعترف النظام السوري بمعظمها، أنّ الضربات تحقق الأهداف المرتبطة بها، أي إلحاق الضرر بالمنشآت العسكرية والأفراد؛ في إطار استراتيجية إسرائيل القائمة على منع إيران من تحويل سورية إلى قاعدة متقدمة على الجبهة الشمالية، إضافة إلى تدمير البنية التحتية للقطاع العسكري في سورية.

ومع ذلك، هناك 3 تحدّيات رئيسية تواجه إسرائيل في التعامل مع استراتيجيتها الجديدة في سورية –وفق تصريح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 26 حزيران/ يونيو– وهي تموضع إيران في سورية وضرورة إخراج قواتها منها، والمحاولات لتصنيع صواريخ عالية الدقة في سورية ولبنان، ومنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية.

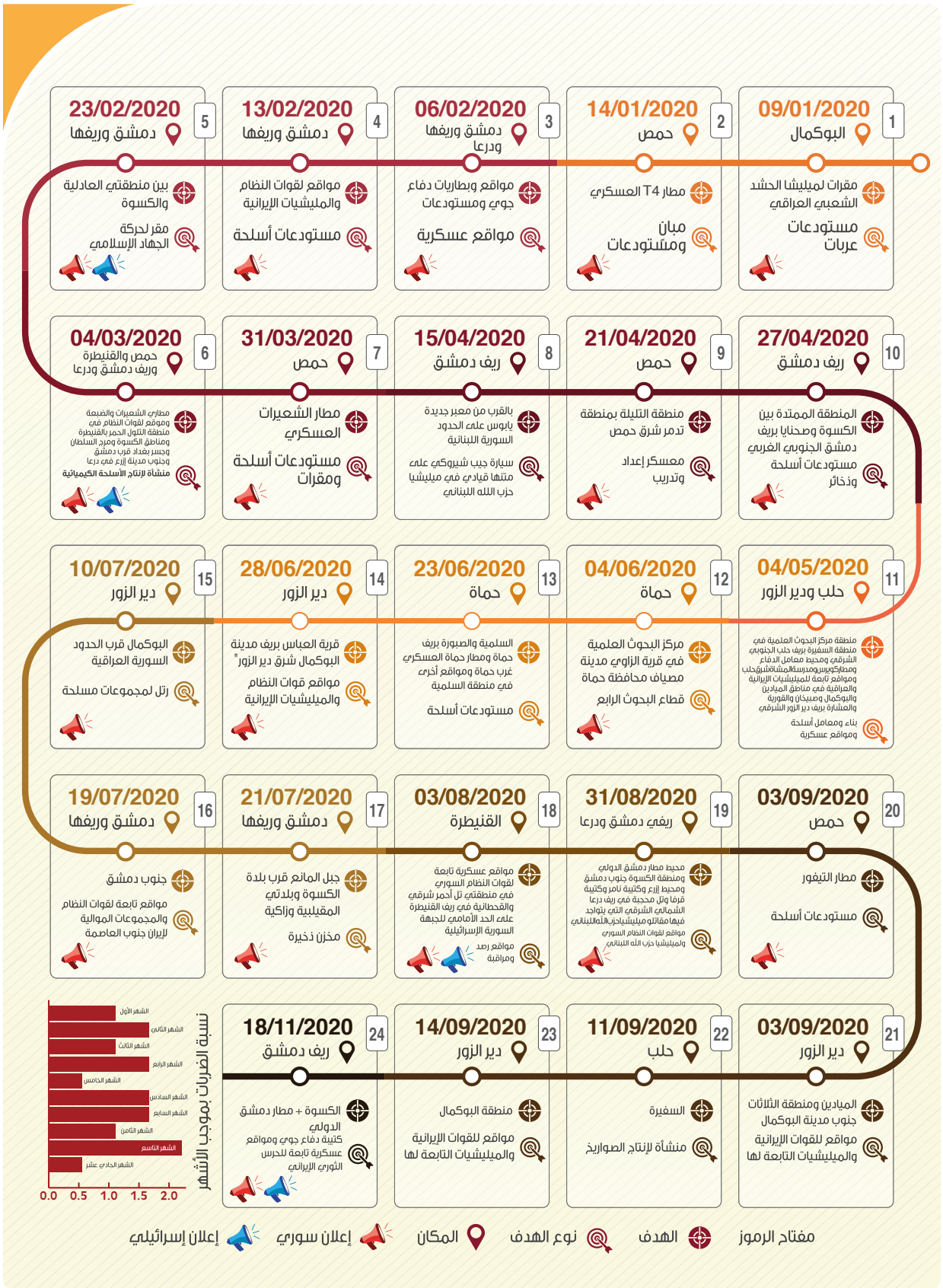


الضربات الإسرائيلية في سوريا خلال 2020

# 7 الدول العربية

كانت مواقف الدول العربية والجامعة العربية خلال عام 2020، تتركّز على الموقف من العملية السياسية، والمساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، وتواجد تركيا في سورية، وفك العزلة عن النظام السوري.

علماً، أنّه لم يصدر عن جامعة الدول العربية أو أيّ من أعضائها على حدة –باستثناء قطر– أي موقف بخصوص الحملة التي شهدتها إدلب في الربع الأوّل من عام 2020، مثلما فعلت أعقاب انطلاق عملية نبع السلام في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، حيث كانت قد طالبت تركيا آنذاك بالانسحاب الفوري من سورية واحترام سيادة ووحدة أراضيها.

ويعود غياب الموقف العربي في الغالب إلى معارضتها لأي توسّع في الدور تركيا في سورية، وعدم قدرتها في نفس الوقت على إصدار موقف معارض لها، نظراً للموقف الأمريكي الداعم لأنقرة في هذه العملية.

كما غابت مواقف الدول العربية بشكل كامل في مواجهة الآثار الإنسانية الناتجة الحملة العسكرية، وكذلك المخاوف من انتشار جائحة كورونا؛ فلم تُقدم الدول العربية أي مساعدات تذكر، ما عدا دولة قطر التي قامت بحملة رسمية وشعبية لدعم النازحين من جراء الحملة العسكرية على إدلب، إضافة إلى بعض الجهود الشعبية من دولة الكويت.

لم تتخلّ الإمارات عن موقفها الداعم للنظام السوري؛ ففي نيسان/ أبريل، أعلنت عن عزمها تقديم المساعدات الإنسانية إليه بزعم مواجهة جائحة كورونا، وغالباً ما قدّمت مساعدات مالية له لدعم المجهود الحربي في مواجهة تركيا شمال غرب سورية أثناء الحملة العسكرية خلال الربع الأوّل من عام 2020، كما أنّها استمرّت بإبداء مواقف متشدّدة ومعارضة لتواجد تركيا في سورية، ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال موقف الإعلام الرسمي أو المموّل من قبلها.

السعودية أكّدت نهاية حزيران/ يونيو، على استمرار جهودها في توحيد صفوف المعارضة السورية والتي بدأتها مع مؤتمر الرياض-1 في عام 2015 والرياض-2 في عام 2017. لكنّ المملكة سعت وما تزال إلى إعادة تعريف دور هيئة التفاوض السورية، حيث دعمت الجهود الرامية لتعديل قائمة المستقلين، على أمل أن يساهم ذلك في تعزيز فرصها بالتأثير في العملية السياسية على حساب تركيا.

واستمرّت السعودية في تقديم أموال التعافي المبكّر شرق سورية في إطار جهود الولايات المتّحدة لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، ويشمل ذلك تقديم المساعدات الإنسانية.

كما استمرّت المملكة باستبعاد المواقف المتشدّدة حيال التعامل مع النظام السوري، ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال دور وخطاب الإعلام الرسمي أو الممول من قبلها.

مصر عملت على تبديد الخلاف داخل منصّة القاهرة حول قائمة المستقلين –ضمن هيئة التفاوض السورية– بشكل ينهي أي خلاف أو انقسام في صفوفها حول هذا الملف؛ وذلك في إطار الجهود المشتركة التي بذلتها مع السعودية لإعادة هيكلة هيئة التفاوض السورية بما يستثني أو يفوق تمثيل الائتلاف الوطني والمستقلين المدعومين من قبل تركيا، على أمل أن يساهم ذلك في إعادة تعريف دور المعارضة السورية.

الجامعة العربيّة قدّمت دعماً لجهود الإمارات ومصر والجزائر من أجل إعادة عضوية النظام السوري، لكن يبدو أنّ تباين المواقف بين الدول الأعضاء إضافة إلى اعتراض حازم من قبل الولايات المتّحدة حال دون تحويل هذه الجهود إلى عملية تطبيع رسميّة.

كما أعلنت الجامعة العربية أواخر حزيران/ يونيو، عن استراتيجية موحّدة للتعامل مع إيران وتركيا التي تتضمن عدّة مطالب منها سحب قوّات هذه الأخيرة من سورية. وهو موقف مدفوع في أغلب الظن من قبل الإمارات والسعودية ومصر، ولم تُشكّل الوثيقة التي تم عرضها أيّ خطوات استراتيجية بقدر ما عكست إعلاناً ومبادئ عامة افتقرت لآليات ورؤية واضحة، والتي تعذّر الوصول إليها في ظل تباين المواقف بين الدول الأعضاء.

# الفصل الثالث
# تقييم أداء الفاعلين

# القسم الأول: على المستوى الدولي

## أولاً: الولايات المتّحدة

عزّزت الولايات المتّحدة في عام 2020، من حضورها في سورية على الصعيد الدبلوماسي في قضايا مختلفة مثل وقف إطلاق النار والعملية السياسية وإعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية وغيرها.
ولم تفلح جهود الولايات المتّحدة في زعزعة العلاقة بين روسيا وتركيا، عندما شهدت منطقة خفض التصعيد شمال غرب سورية تصعيداً خلال الربع الأوّل من عام 2020.
وتأمل الولايات المتّحدة أن يساهم تطبيق قانون قيصر بِحثّ روسيا على تطبيق القانون 2254 (2015) وممارسة مزيد من الضغوط على إيران لتقويض نفوذها في سورية، وكذلك دعم الوصول لوقف دائم لإطلاق النار، وتعطيل مساعي فك عزلة النظام السوري.

## ثانياً: أوروبا

خلال عام 2020، حافظت أوروبا على حضورها الناعم في الملف السوري عبر سياسة تقوم على عدّة دعائم وهي العقوبات الاقتصادية وتقديم المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب في إطار التحالف الدولي ودعم العملية السياسية وفق القرار 2254 (2020).
إلّا أنّ الحملة العسكرية على إدلب وضعت الاتّحادَ الأوروبي أمام اختبار كبير في التعامل مع تفاقم التهديدات الأمنية القادمة من شمال غرب سورية؛ والمتمثّلة بحصول موجة هجرة جديدة وتعزيز روسيا لتواجدها العسكري جنوب حدود حلف الناتو.

وحافظ الاتّحاد الأوروبي على دبلوماسية المساعدات الإنسانية التي يقدّمها عبر مؤتمر بروكسل؛ حيث تُشكّل المساعدات الضرورية التي يقدّمها حجر أساس في تعزيز دوره ودعم سياساته الأمنية والخارجية في سورية والإقليم؛ كون الأموال المقدّمة من قبله خفّضت على نحو كبير منذ عام 2017 من احتمال حصول موجة جديدة للاجئين باتجاه القارة العجوز باستثناء تلك التي وقعت بعد عودة التصعيد إلى إدلب مطلع عام 2020، وكذلك الحفاظ على استقرار دول الجوار التي أدى استقبالها لمئات الآلاف من اللاجئين إلى استنزاف البنية التحتية، كما أنّ الدعم الذي يقدّمه ساهم في بلورة دور المجتمع المدني السوري.

## ثالثاً: تركيا

استطاعت تركيا خلال عام 2020، تعزيز نفوذها العسكري شمال غرب سورية، الذي أصبح منطقة عمليات تابعة لها على غرار بقية المناطق التي بدأت بدخولها منذ آب/ أغسطس 2017.

ويُشكّل الانتشار العسكري الكثيف لتركيا في إدلب ضامناً لوقف انهيار الجبهات لصالح النظام السوري وحلفائه، ومنطلقاً لأيّة عملية هجومية محتملة قد تقوم بها فصائل المعارضة بإسناد منها أو بالاشتراك معها، إضافة لكونه أداة لتعزيز موقف تركيا خلال المباحثات اللاحقة لاستكمال مناقشة القضايا الخلافية والتفصيلية.

كما تمكّنت تركيا من اختبار قدرة صناعاتها الدفاعية المحليّة لا سيما الطائرات المسيّرة وأنظمة التشويش وغيرها. يُمكن أن يُعزز ذلك من فرص تسويق تلك الصناعات ويتيح لها المجال لتطوير عملها.

وشكّلت أنشطة تركيا في سورية خلال عام 2020، فرصة أمام تركيا لاستمرار المناورة بين روسيا والناتو في إطار إعادة تعريف دورها وموقعها إقليمياً ودولياً، دون التفريط بشكل كامل في العلاقات مع أحد الطرفين لصالح الآخر؛ حيث أتاح حضورها في إدلب الذي يُمثّل تحدّياً لسياسات روسيا المجال أمام إعادة الاعتبار لتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتّحدة الأمريكية.

لكن تركيا خسرت فرصة كبيرة في تحديد مصير حركة التجارة والنقل على الطريق الدولي بين دمشق وحلب M5 بعد انسحاب كامل نقاطها العسكرية من

المنطقة، وتراجعت بشكل شبه كامل حظوظها بتخفيف أزمة النازحين، أي بإعادتهم إلى مناطقهم التي أصبحت تحت سيطرة النظام السوري.
ولا شك أنّ الحملة العسكرية على منطقة خفض التصعيد جعلت أنقرة تعيد النظر في مقاربتها إزاء إدلب، ليكون استمرار سيطرتها على المنطقة جزءاً من استراتيجية تأثيرها في سورية.

## رابعاً: روسيا

استطاعت روسيا بموجب الحملة العسكرية على إدلب في الربع الأوّل من عام 2020، حسم مصير الحركة التجارية في الطريق الدولي بين دمشق وحلب M5 لصالحها، لكنها ما تزال عاجزة عن تحويل ذلك إلى إنجاز اقتصادي وسياسي.
في الواقع لم تقدّم روسيا تنازلات كبيرة إلى تركيا رغم التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في شمال غرب سورية، حيث لم تمتثل إلى التهديدات الخاصّة بعودة النظام السوري إلى حدود تفاهم سوتشي (2018).
واستطاعت روسيا تطوير عمل قوّات النظام السوري –على خلاف الحملات السابقة التي شهدتها منطقة خفض التصعيد منذ تشرين الأوّل/ أكتوبر 2018– فمع انتهاء الحملة العسكرية الخامسة تم إعادة تشكيل قوّات النمر لتصبح الفرقة 25 مهام خاصة، وهذه الأخيرة أظهرت أداء فاعلاً خلال العمليات القتالية؛ حيث اعتمدت في بنيتها القتالية على قوى محلية عسكرية ذات بعد مناطقي بإشراف وتوجيه عسكري مباشر من روسيا لتنفيذ وتطوير مهامها.
بالمقابل، خسرت روسيا سمعة عسكرية مرتبطة بفاعلية صناعاتها الدفاعية الجوية؛ حيث استطاع سلاح الجو التركي المسيّر تدمير عدة عربات من نوع pantsir-s1 إضافة لرصد حركة منظومتي صواريخ S200 وS300 دون أن تتمكن الرادارات الروسيّة من التعرّف إليها.
كما أتاحت سياسة روسيا في إدلب المجال أمام الولايات المتحدة وتركيا لتحسين سبل التواصل وإعادة الثقة للشراكة الاستراتيجية بينهما، بعد أن ضعُف هذا التحالف بشكل كبير خلال السنوات السابقة.
أيضاً، إنّ تدخّل تركيا المباشر في إدلب وتحوّلها لمنطقة عمليات تابعة لها، تسبّب في إلحاق خسائر فادحة في صفوف قوّة النخبة العسكرية التي

اعتمدت عليها روسيا إلى جانب ميليشيات إيران في الحملة.
كذلك استطاعت روسيا تقويض آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود، لكنّها قد تواجه تحدّيات عديدة في هذا الصدد، لا سيما مع امتلاك بقية أعضاء مجلس الأمن القدرة على الضغط عبر التلويح باستخدام مبدأ المحاسبة والمساءلة ضد النظام السوري.

## خامساً: إيران

أتاحت الحملة العسكرية على منطقة خفض التصعيد في الربع الأوّل من عام 2020، فرصة لعودة إيران إلى المشهد العسكري والسياسي بعد أن حيّدت نفسها أو تم تحييدها خلال الحملات السابقة، حيث كان لمشاركة الميليشيات التابعة لها دور بارز في تغيير خارطة النفوذ والسيطرة لصالح النظام السوري.
وقد استطاعت إيران تعزيز حضورها في العديد من المواقع الحيوية والاستراتيجية، لا سيما في محيط مدينة حلب من أطرافها الشمالية والغربية والجنوبية. ربّما يساعدها ذلك على ضمان عدم إقصاء مصالحها وحضورها في الحل السياسي مستقبلاً، أو على أقل تقدير رفع التكلفة على أي احتمال استخدام الخيار العسكري لاستهداف تواجدها في سورية؛ من خلال نقل المعركة إلى الأطراف بعيداً عن عمق انتشارها. علماً، أنّ الميليشيات الإيرانية تعرّضت لخسائر كبيرة جرّاء تدخل تركيا العسكري.
من جانب آخر، تعرّضت إيران لخسائر فادحة جرّاء الاستهداف المستمرّ لمواقعها العسكرية من قبل سلاح الجو الإسرائيلي. ويبدو أنّها قد تواجه تحدّيات كبيرة لحماية مصالحها الاستراتيجية جنوب سورية، إذا ما أخفقت في تقويض الثغرة الأمنية في المنطقة وفرض السيطرة التامة عليها، لا سيما مع وجود ما يبعث على القلق من نوايا روسيا التي قد تفرّط بها هناك مع أي تفاهم أمني مع الولايات المتّحدة وإسرائيل.
ولم تثمر جهود إيران عبر قنوات الدعم في لبنان والعراق وغيرها في الحد من انهيار إدارة النظام السوري لاقتصاد الحرب والموازي، ما قد يُشكّل خطراً وتحدّيات جديدة على أمن ومستقبل مصالحها في المنطقة، ويدعوها لمزيد من التدخّل مستقبلاً سواءً بشكل دبلوماسي أو عسكري أو اقتصادي.

## سادساً: إسرائيل

كثّفت إسرائيل من استهدافها لمصالح إيران العسكرية في سورية، في إطار الانتقال إلى استراتيجية أكثر فاعلية، لكن هذه الخطوة لا تعكس بالضرورة تحقيق نجاح بقدر ما تعني تعثّر استراتيجية المعركة بين الحروب والقائمة على مجموعة من الخطوط الحمراء تم العمل عليها منذ عام 2013.

ومع أنّ هناك تحدّيات عديدة أمام إسرائيل لتحقيق تقدّم في مواجهة تهديد إيران على الجبهة الشمالية، لا سيما في حال عادت الخلافات الداخلية من جديد، لكن أمامها فرصة كبيرة عسكرياً وسياسياً؛ في ظل الأعباء الكبيرة التي قد تواجه سياسات إيران في سورية الناجمة عن العقوبات الاقتصادية والافتقاد للقيادة العسكرية الاستراتيجية التي كان يُمثّلها قاسم سليماني.

## سابعاً: الدول العربية

تعثّرت الجهود العربية في مواجهة مصالح تركيا شمال غرب سورية، ولا يبدو أنّ الاستراتيجية التي وضعها البرلمان العربي التابع للجامعة العربية قد تعطي نتائج في المدى القريب؛ نظراً لغياب الأدوات والرؤية الواضحة والإجماع بين الأعضاء.

بالمقابل، عزّزت دول عربية مثل الإمارات من حضورها في سورية عبر النظام السوري على أمل أن يساهم ذلك في حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية مستقبلاً، لكنّها قد تواجه تحدّيات كبيرة من قبيل التعامل مع قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين.

ولا يُمكن اعتبار جهود السعودية في إعادة تعريف دور هيئة التفاوض السورية قد أخفقت، لكنّها ما تزال تواجه تحديات عديدة في هذا الصدد من قبيل تجاوز الاستقطاب الداخلي في صفوف المعارضة السورية وما قد يترتب على أي استبعاد جديد لإحدى الكتل.

وما تزال الجهود العربية لفك العزلة عن النظام السوري غير مثمرة ومحدودة، ولا يبدو أنّها قد تحقّق أي تقدّم في ظل وجود موقف حازم من الولايات المتّحدة.

# القسم الثاني: على المستوى المحلي

## أولاً: المعارضة السورية

### 1 سياسياً

أظهر الائتلاف الوطني المعارض أنّه ما يزال يعاني من جمود كبير، ولا يبدو أنّ أي إصلاح حقيقي داخله قد ينبع من قرار ذاتي، بل إما بضغوط كبيرة من السوريين قائمة على رؤية وخطة واضحة أو بقرار من الدول الداعمة له.
وبدورها تعاني هيئة التفاوض السورية من تراجع لحضورها على مستوى التمثيل في ظل المساعي الحثيثة التي تبذلها الرياض لإعادة تعريف دورها بعد إعادة تشكيل لها، ومع أنّ ذلك قد لا يؤثر حالياً على العملية السياسية، إلّا أنّه قد يلقي بظلاله عليها مستقبلاً سواءً في مسار الإصلاح الدستوري أو أي مسار آخر قد يتم استحداثه.

## 2 عسكريّاً

فقدت فصائل المعارضة السورية العاملة في منطقة خفض التصعيد إلى جانب هيئة تحرير الشام هامش الاستقلال النسبي الذي كانت تتحلّى به قبيل إعلان عملية درع الربيع، فدخول تركيا عسكرياً بشكل مباشر إلى المنطقة قيّد بشكل أو بآخر معظم تحركاتهم.

حافظ الجيش الوطني السوري على مستقبل تواجده في إدلب؛ نتيجة تدخّل تركيا في خارطة النفوذ والسيطرة أمام بقيّة الفاعلين المحليين، واستطاع العودة إلى المنطقة بعد أن كانت العديد من تشكيلاته محظورة من دخول المنطقة؛ نتيجة فرض هيئة تحرير الشام سيطرتها بشكل كامل على جميع مفاصلها العسكرية والخدمية والأمنية.

وعملياتياً، لم يُشكّل تواجد الجيش الوطني في إدلب فارقاً كبيراً خلال المعركة التي شهدتها المنطقة في الربع الأوّل من عام 2020، نظراً للتوقيت بدل الضائع الذي شارك فيه، لكنّه بالمقابل أثبت على أهمية تواجده لاستعادة زمام المبادرة.

أمّا هيئة تحرير الشام فقد تراجع مستوى القبول بها شعبياً لأدنى مستوى بعد الحملة العسكرية على إدلب، لأن أداءها العسكري لم يكن متناسباً مع واقع الهيمنة الذي فرضته على الجغرافيا والموارد المالية شمال غرب سورية، خاصة وأنّها لم تبدِ جدية كبيرة في المعارك التي دارت في الجهة الجنوبية لطريق M4، باستثناء منطقة سراقب.

ومع ذلك، حافظت هيئة تحرير الشام على كامل نفوذها وسيطرتها، من التحكم في الملفات الداخلية الاقتصادية والأمنية والإدارية والعسكرية، والتي تحاول من خلالها ضمان استمرار بقائها وسيطرتها، فعلى سبيل المثال قدّمت الهيئة نفسها كقوّة حماية للدوريات المشتركة بين روسيا وتركيا بعد أن كانت تعرّقل تقدّمها، إضافة إلى تقديم نفسها مرّة أخرى كقوّة محليّة قادرة بكفاءة على مكافحة الإرهاب –عبر الاحتواء والمواجهة– المتمثّل بتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الجهادية.

## 2 خدميّاً

شهد عام 2020، توسيع مناطق حضور الحكومة السورية المؤقتة جغرافيّاً بعد أن سيطرت فصائل المعارضة بدعم من تركيا على مدن تل أبيض ورأس العين وسلوك والعديد من القرى والمزارع في محيطها شرق الفرات أواخر عام 2019. يأتي ذلك بعد أن انحسر حضور الحكومة المؤقتة سابقاً على حساب النظام السوري وحكومة الإنقاذ.

واستمرّ الأداء الضعيف للحكومة المؤقتة في مناطق تواجدها على مستوى الخدمات والتعليم؛ بوصفها طرفاً وسيطاً بين المانحين والجهات العاملة على الأرض، لأسباب متعددة منها غياب الدعم الدولي وسياسات المانحين وتركيا على حدّ سواء.

ويُستثنى من ضعف الأداء الحكومي، العمل في القطاع الطبي؛ حيث استطاعت وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة الحضور بفاعلية لمواجهة مخاطر انتشار جائحة كورونا في مناطق سيطرة المعارضة، وإن كان الدور الأكبر لمنظمات المجتمع المدني.

وسجّلت الحكومة المؤقتة موقفاً مسؤولاً حيال التعامل مع أزمة انهيار الليرة السورية في مناطق سيطرة المعارضة؛ بعد إجراء عدّة لقاءات مع مسؤولين من تركيا مطلع حزيران/ يونيو؛ لمناقشة إمكانية طرح البنك المركزي كميات من عملتها في سورية، مع تأكيد أنّ هذا التداول مؤقت لحين التوصّل لحلّ سياسي في البلاد.

كذلك فقد شهد عام 2020، تراجعاً لحضور حكومة الإنقاذ السورية جغرافيّاً –وهي جهاز إداري تنفيذي تابع لهيئة تحرير الشام– نتيجة سيطرة النظام السوري على مساحات واسعة من منطقة خفض التصعيد شمال غرب البلاد.

ولم تُقدّم حكومة الإنقاذ بدورتها الثالثة أي جهود فعلية لتجاوز التحدّيات التي واجهت فريقها في الدورتين الأولى والثاني، المتعلّقة بالتمثيل الجغرافي والاجتماعي والعمل الأمني والخدمي؛ لذلك كان هناك استمرار لحالة عدم القبول الشعبي بها؛ بسبب غياب ظروف الاستقرار؛ في ظل العمليات القتالية وإجراءات مكافحة فايروس كورونا، وتمثّل ذلك باستمرار مظاهر الاحتجاج ضدّها من قبل السكان المحليين في العديد من المناطق.

وحتى على مستوى مكافحة الوباء كانت استجابة حكومة الإنقاذ ضعيفة من ناحية غياب الكفاءة والشفافية والمسؤولية. كما أنّ معظم الإجراءات التي تم اتّخاذها كانت موجّهة إلى المجتمع الدولي أكثر منه للمحلّي؛ على أمل تحصيل دخل جديد باستمالة المنظمات الدولية المانحة والطبية؛ عبر إدارة تمويل المساعدات الطبية والإنسانية كسلطة محلّية.

# ثانياً: النظام السوري

شهد عام 2020، ضعفاً غير مسبوق لأداء النظام السوري على المستوى الحكومي، وغياباً شبه تام في بعض المناطق لا سيما التي وقّعت اتفاقيّات تسوية.

وعلى غرار السنوات السابقة، لم يكن النظام السوري مهتماً كثيراً بإيصال الخدمات لجميع المناطق من كهرباء ومياه شرب ومحروقات، كما أنّه استمرّ في سياسة احتكار تقديم خدمات الكهرباء والمياه على خلاف المحروقات التي سمح للقطّاع الخاص منذ أيار/ مايو 2019 باستيرادها، وغالباً ما يعود السبب في ذلك إلى اعتبار هذه الملفات سيادية لا يُمكن التخلّي عنها لصالح القطاع الخاص أو التفاوض عليها لصالح الإدارة الذاتية الكردية التي تُسيطر على السدود الرئيسية التي تغذي البلاد بالمياه والكهرباء.

وعلى مستوى القطاع الحكومي العام حافظ النظام السوري على قدرته في دفع أجور الموظفين حتى في المناطق الخارجة عن سيطرته، مع حصول تأخير في بعض الأحيان مثلما حصل في شهر أيار/ مايو. هذا عدا عن غياب المسؤولية؛ إذ لم يقم بأي مبادرة لرفع للأجور رغم انخفاض القوّة الشرائية بشكل قياسي مع انهيار سعر صرف الليرة؛ حيث قدّرت وزارة الأوقاف مطلع أيار/ مايو حاجة الأسرة الواحدة لتأمين الطعام فقط بـ 225 ألف ليرة، في حين يُقدّر الحد الأدنى للأجور المعفى من ضريبة الدخل بـ 15 ألف ليرة.

أمّا في قطّاع التعليم فقد حافظ أيضاً على احتكار إصدار الشهادات مشترطاً تقديم الامتحانات في المناطق الخاضعة له من أجل منح الطلاب الوثائق، ما شكّل عائقاً وخطراً على أولئك المتواجدين في مناطق المعارضة والإدارة الذاتية.

لقد كان للأداء الحكومي الضعيف أو شبه الغائب أثراً كبيراً في تردي الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق، ما دفع إلى قيام السكّان المحليين بتحدي السلطة والقيام بمظاهر احتجاج متعدّدة، كان أبرزها ما شهدته محافظة السويداء جنوب البلاد على فترتين متباعدتين في كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو.

أيضاً، تعامل النظام السوري بشكل غير مسؤول حيال الاستجابة لمطالب السكّان، فعدا عن استمرار الخيار الأمني، قام باختصار المشكلة بإقالة رئيس

الحكومة عماد خميس وتعيين حسين عرنوس مكانه والذي شغل قبل ذلك منصب وزير الموارد المالية.

وفيما يخصّ جائحة كورونا، رغم كشف النظام السوري عن الإصابات والوفيّات في مناطق سيطرته، إلّا أنّ الأعداد التي أصدرها غالباً ما تتسم بعدم الشفافية هذا عدا عن غياب المسؤولية في الاستجابة لمكافحة الوباء.

وقد أبدى النظام السوري أداء حكومياً رديئاً جداً في التعامل مع الحرائق التي اندلعت عام 2020 في مناطق سيطرته لا سيما الساحل، والتي بلغت قرابة 2500 حريق، أبرزها تلك التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر.

وإنّ عدم قدرة النظام السوري على إخماد الحرائق هو نتيجة لغياب البنية التحتية اللازمة للتدخل في مثل هذا النوع من الكوارث، لا سيما وأنه لم يولِ أي اهتمام على مدار نصف قرن في اتخاذ الإجراءات التي تضمن الحفاظ على الثروة الحراجية، مقابل التركيز على الإنفاق العسكري.

وغالباً ما تسبّب الانتشار الكثيف وغير المسبوق للحرائق بإلحاق ضرر كبير بالنظام البيئي الإيكولوجي في سورية من ناحية فقدان أنواع نادرة من الأشجار ومساحات كبيرة من الأحراش الطبيعية، إضافة إلى الخسائر التي طالت الخدمات التي توفرها لمحيطها الحيوي، من قبيل إضعاف قدرة السكان على الوصول إلى مصادر العمل مثل السياحة والزراعة والصيد.

# ثالثاً: الإدارة الذاتية الكردية

شهد عام 2020، ضعفاً في أداء الإدارة الذاتية ضمن بعض القطاعات وقبولاً في أخرى مقارنة مع حجم الموارد المتوفّرة، مع وجود غياب شبه تام للأداء في بعض المناطق؛ لأسباب تتعلّق غالباً بالفساد الإداري. وهو واقع لا يختلف كثيراً عن السنوات السابقة.

ويُلاحظ أنّ الخدمات تركّزت في الرقّة ومنبج وبعض مدن الحسكة، التي شهدت مدن أخرى فيها مثل الشدادي ضعفاً كبيراً في تقديم الخدمات، ما دفع لاندلاع احتجاجات أكثر من مرّة، على غرار محافظة دير الزور وتحديداً ريفها الشرقي.

ولم تبذل الإدارة الذاتية جهداً لمعالجة بعض التحدّيات التي واجهتها، لا سيما في المناطق التي كانت تعاني من غياب الأداء الحكومي، من قبيل إيجاد حلّ مقبول أو مرضٍ لمشكلة النزوح والهجرة وتحسين الأوضاع المعيشية بمنح حصّة من عائدات النفط للسكان عبر توزيعها على المجالس المحليّة، التي تحتاج بدورها إلى إعادة هيكلة أو على أقل تقدير الحدّ من انتشار الفساد فيها.

وكانت استجابة الإدارة الذاتية لجائحة كورونا ضعيفة ولا تتناسب مع حجم الكارثة المتوقع في سورية، وهذا ناجم عن غياب الكفاءة والقدرة والشفافية والمسؤولية.

وقد سجّلت الإدارة الذاتية موقفاً مسؤولاً حيال التعامل مع أزمة انهيار الليرة السورية في مناطق سيطرتها، عبر اتخاذ جملة من القرارات للحد من الآثار المترتبة على ذلك.

جســـور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

Mall of Istanbul-offices Block
Başakşehir/ İSTANBUL Head Office

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co